جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السّياسية
قسم العلوم السّياسية

دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التّنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية تيزي وزّو

مذكّرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصّص:السّياسات العامّة و الإدارة المحلّية

إعداد الطالبتين:
- تشاتشي جميلة
- مدروس صورية

تحت إشراف:
أ. حاكم فضيلة

ـ السّنة الجامعية: 2015/2014 ـ

كلمة شكر

بداية نشكر الله عزّ و جلّ على توفيقنا لإنجاز هذا البحث المتواضع و عملا بقوله صلّى الله عليه و سلّم: " من لم يشكر النّاس لم يشكر الله"

نتوجّه بالشّكر الجزيل و العرفان الخالص إلى كلّ أساتذة العلوم السّياسية جزاهم الله كل خير، و نتقدّم بأسمى عبارات الشّكر إلى **الأستاذة الفاضلة** " حاكم فضيلة " الّتي لم تبخل علينا يوما بنصائحها و توجيهاتها القيّمة، على قبولها الإشراف على هذه المذكّرة و على كل ما قدّمته لنا من مساعدات و إرشادات و على صبرها معنا طوال فترة إنجازنا لهذا البحث، فلها منّا أصدق عبارات التّقدير و الإحترام.

و لا يفوتنا أن نشكر جميع طلبة العلوم السّياسية و نخصّ بالذكر طلبة " السّياسات العامة و الإدارة المحلية ".

و إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد.

جميلة، صورية

إهداء

إلى اللّذَيْن يعجز اللّسان عن عدّ فضائلها:

منبع الحبّ و الحنان، أروع و أعزّشخص في الوجود " **أمّي الغالية**" أتمنّى لك كل الصّحة و العافية و طول العمر.

رمزي في الصّمود و سندي في الحياة، إلى من غرس في داخلي الأخلاق الحميدة، **والدي** أدامه الله تاجًا فوق رأسي.

إلى جميع إخوتي و أخواتي:

أخي الوناس، مولود، إبراهيم، كمال و عميروش.

أختي نورة و زوجها، أختي فريدة، أختي فتيحة و زوجها، أختي جوهرة و زوجها و إبنهما الكتكوت الصّغير " ياني" حفظه الله من شرّ، أختي كهينة و زوجها و إبنهما في الطّريق، أختي ليندة (نينو).

إلى رمز الصّداقة و الأخوّة و الوفاء أعزّ صديقاتي:

ذهبية، نسيمة، فريزة، نسيمة، سميرة.

إلى أستاذتي الفاضلة " حاكم فضيلة " – حفظها الله – **الّتي تفضّلت** مشكورة بالإشراف على هذه المذكّرة.

إلى كل من يعرفني و يحبّني.

جميلة

إهداء

أهدي عملي إلى الوالدين الكريمين أسأل المولى عزّ و جلّ أن يطيل عمرهما، و إلى جميع إخوتي خالد و شفيع و أخواتي شريفة , ويزة خاصّة **أخي** الكبير الّذي له فضل كبير عليّ، إلى الأستاذة المشرفة "حاكم فضيلة" الّتي لم تبخل علينا بتقديم النّصائح و توجيهنا، إلى رئيس قسم العلوم السّياسية السّيد "حمداني الوناس"، و كذا جميع أصدقائي و صديقاتي، و إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

كما أوجّه إهدائي إلى **كل طلبة العلم**.

" اللّهم يا مسهّل الشّديد و يا ملّين الحديد و يا منجز الوعيد و يا من هو كلّ يوم في أمر جديد أخرجني من حلق الضّيق إلى أوسع الطّريق بك أدفع ما لا أطيق و لا حول و لا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، يا رب ضاقت بي السّبل فمن لي سواك يفرّجها".

صورية

مقدّمة:

يعتبر موضوع التّنمية، من بين أهمّ المواضيع الّتي تلقى إهتمام الباحثين في الميادين السّياسية، الإقتصاديّة و الإجتماعية، لذلك إعتبرته المنظمات الدولية و على رأسها هيئة الأمم المتّحدة حقّا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، و على الرّغم من أنّه موضوع شائك أثار الكثير من الجدل و النّقاش إلاّ أنّ هذا لم يمنع المختصين فيها من تعريفها ، بإعتبار أنّها عمليّة مجتمعيّة واعية و دائمة من أجل إحداث تحوّلات هيكليّة و إحداث تغييرات سياسيّة , إجتماعيّة , إقتصاديّة قصد تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع . لذا فإنّ التّنمية تعدّ حركة تغيير جذري مستمر، و مخطط في بناء مهام الأجهزة (أو النظم) الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية والرّيفية (و الحضرية) و ذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا و أهليا، و الّذي يتمثّل في الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية (دون إخلال بالتوازن البيئي لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الإقتصادي و الرفاه الإجتماعي).

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعدّدة الجوانب الّتي عرفتها، و لكن هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلاّ بالإنطلاق من الجزء إلى الكل و من القاعدة إلى المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها، حيث تعتبر هذه الأخيرة (التنمية المحلية) إحدى المواضيع الّتي تحظى باهتمام واسع و متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الإقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية، حيث تُقدّم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام كمعالجة الخلل التنموي الّذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام, لاسيما في ظلّ تغيّر طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، الّتي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

فهي تعرف على أنّها: " السّياسات و البرامج الّتي تتمّ وفق توجّهات عامّة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلّية بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسين نظام توزيع الدّخول " .

و يتّضح أنّ القاعدة الأساسيّة لنجاح التّنمية المحلّية تكون بالمشاركة , فنجاح تجربة أيّ دولة في النّمو يرجع إلى إعتمادها على مواردها المحلّية و أثمن هذه الموارد هو العنصر البشري و إذا ما تجاهلت الدّولة هذا العنصر و ركّزت على عناصر أخرى فإنّها ستخلق عبئ مستمر على التّنمية و هو وجود عنصر بشري يزداد عددا و يقلّ كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التّنمية .[1]

و لتجسيد هذه التنمية إعتمدت الجزائر على المشروعات الصّغيرة و المتوسّطة الّتي تعتبر أفضل وأنجع وسيلة لتحقيقها، حيث ظهر هذا النوع من المشروعات و تنامت أكثر في الفترة الّتي عرفت فيها الدولة انفتاح إقتصادي، إذ أصبح ينظر إلى المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة كوسيلة لمكافحة الفقر، وامتصاص البطالة بشكل خاص و المساهمة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بشكل عام.

و قد ساهم في إنشاء هذه المؤسّسات العديد من الهيئات كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، إضافة إلى العديد من الأجهزة المدعّمة لها.

و تشير معظم الدراسات و البحوث إلى أهمّية الصناعات الصّغيرة و المتوسّطة خاصة الدّور الّذي ساهمت به في تنمية القطاع الخاص الصناعي و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و تأثيرها الفعّال في إيجاد فرص للعمل، لذا فطنت بعض الدّول النامية إلى أهمّية هذا الدّور و أقامت لها مؤسّسات لتقديم كافة المساعدات و التسهيلات لكي تؤدّي دورها بل أنّ دُولا كالهند قد اعتمدت في تطويرها الصناعي على الصناعات الصّغيرة والمتوسّطة و الّتي قامت على كاهلها التنمية الشاملة، فقد أظهرت

[1] - بومدين طاشمة ,**الحكم الرّاشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** , التواصل ,جامعة أبو بكر بلقايد – **تلمسان** ,عدد 26,جوان2010. ص29.

التجارب الخاصة لدى غالبية الدول النامية أنّ الضرورة الإقتصادية و الواقع الإجتماعي يحتمان الإعتماد على الصناعات الصّغيرة و المتوسّطة في بداية مراحل التنمية.

و لهذا نجد أنّ قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة قد حظي باهتمام و تطوّر كبيرين من طرف الكثير من الباحثين و المنظمات العالمية، نظرا لكونه من القطاعات الّتي تلعب دورا مهما و فعّالا في مجال التنمية خاصة في جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية.

و عليه فإنّه من خلال هذه الدراسة سوف نحاول إبراز الدّور الّذي تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في سبيل تحقيق التّنمية المحلية في الدّول المتقدّمة و الدّول النّامية بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة وذلك من خلال الإعتماد على جملة من المعطيات المتعلقة أساسا بمدى مساهمة هذا النوع من المؤسّسات في بعض الجوانب الإقتصادية من جهة، و من جهة أخرى توضيح الدّور الحيوي لهذا القطاع على المستوى الإجتماعي والمتمثّل أساسا في التّخفيض من حدّة البطالة و بعض المشاكل أو الظواهر الإجتماعية السلبية الّتي تتولد عنها و الّتي تهدّد الكيان الإجتماعي.

و على هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التّالية الّتي هي محور دراستنا:

إلى أيّ مدى يمكن للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المساهمة في تحقيق التّنمية المحلية في الجزائر؟

و هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التّساؤلات الفرعية الّتي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا هذه:

. ما المقصود بالمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة؟ و ماهي أنواعها؟

. ماذا نعني بالتّنمية المحلية؟ و ماهي مجالاتها؟

. ما هي مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر؟

. ما هو الدّور الإقتصادي و الإجتماعي الّذي يلعبه قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر؟

1/ الفرضيات:

- للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة أهمّية كبيرة في دفع عجلة التنمية الشاملة بما فيها التنمية المحلية.
- تسعى الجزائر إلى ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و دعم التنمية المحلية و ذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من الهيئات و الهياكل.
- تعترض المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الجزائرية جملة من المشاكل و العراقيل ممّا يعيق قيامها بالدّور التّنموي المنشود.

2/ الحدود الزّمنية و المكانية للدّراسة:

- الحدود المكانية: تمحورت الدّراسة الميدانية في ولاية تيزي وزو.
- الحدود الزّمنية: فيما يتعلّق بمساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في الولاية ركّزنا على الفترة الممتدّة بين (2009 و السداسي الأوّل لسنة 2014).

3/ أهمّية الدّراسة:

إنّ هذه الدّراسة تكتسي أهمّية بالغة و ذلك من خلال التّطرق إلى دور و أهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و مدى قدرتها على المساهمة في تحقيق التّنمية المحلية في الدّول النامية و الدّول المتقدّمة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، كونها تسعى إلى تنمية و تطوير العنصر البشري من خلال خلق فرص التّشغيل و العمل و بالتّالي القضاء على مشكل البطالة الّذي أصبح هاجسا في العديد من الدّول، و كذا المحافظة على الموارد الطّبيعية و توزيع الثروة توزيعا عادلا.

4/ أهداف الدّراسة:

. الإجابة على السّؤال الجوهري المتمثّل في: فيما يكمن دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

– إثراء البحث العلمي بدراسات ميدانية تهتم بالتّنمية المحلية في الجزائر.

– تسليط الضوء على أهمّية الاهتمام بهذا النوع من المؤسّسات نظرا لما لها من أهمّية بالغة في تحقيق تنمية محلية.

5/ أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى:

– قناعتنا الخاصة لما يمكن أن تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر إذا أعطاها المهتمين بها العناية الكافية.

– الرّغبة في التعرف على واقع هذا القطاع و مدى تجسيده على أرض الواقع.

– التّعرف على مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر.

– الرّغبة في التّعرف على أهمّ معوّقات التّنمية المحلية في الجزائر.

– نقص الدّراسات الّتي تناولت مثل هذا النوع من المواضيع.

– الميل الشّخصي إلى البحث في هذا الموضوع.

7/الدّراسات السّابقة:

من بين الدّراسات الّتي تطرّقت إلى مثل هذا الموضوع نجد:

أ/ الكتب:

– كتاب للدّكتور" فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد" بعنوان: " الصناعات الصّغيرة و دورها في التنمية "، و الّذي أكّد من خلاله على الدّور الأساسي الّذي يمكن أن تلعبه الصّناعات الصّغيرة في نمو إقليم ما، و من ثمّ التنمية الشاملة نظرا لما تتميّز به من مرونة في التوطن و القدرة على الإستثمار، مع تسليط

الضوء على الوضع الرّاهن للصّناعات الصّغيرة في مصر و بيان ما تواجهه من مشكلات تعوق نموها و تطوّرها و كيفية التّغلب على هذه المشكلات.[1]

– كما تحدّث الدّكتور "نبيل جواد" عن المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في كتابه " إدارة و تنمية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة"، مع الإشارة إلى التجربة اللبنانية، و تناول من خلالها دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بشكل عام و المؤسّسات الصّغيرة بشكل خاص، و أهمّيتها على كافة المستويات الإقتصادية و الإجتماعية و الإنمائية و المشاكل الّتي تواجهها و تعيق تطوّرها، و البحث عن الوسائل الكفيلة بتطويرها و زيادة إنتاجها، خصوصا في ظلّ العولمة و المنافسة العالمية.[2]

ب/ الرسائل الجامعية:

– دراسة للباحث مشري محمّد الناصر و هي رسالة ماجستير تحت عنوان:" دور المؤسّسات المتوسّطة و الصّغيرة و المصغّرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و المصغرة حالة ولاية تبسة)"، و الّتي تناولت إبراز مكانة المؤسّسات المتوسّطة و الصّغيرة والمصغّرة ضمن منظور جديد يتمثّل في بُعد التنمية المحلية المستدامة، و ركّز الباحث على إبراز مدى نجاعة و فعالية الإستراتيجية الوطنية لترقية دور هذا النوع من المؤسّسات في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال ثلاث أبعاد أساسية ألا و هي البعد الإقتصادي و البعد الإجتماعي و البعد البيئي و التكنولوجي. ووجد أنّ هذه المؤسّسات تلعب دورا مهما في هذه الجوانب.[3]

– دراسة للباحث رابح حميدة بعنوان:" إستراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية "، و هي

---

[1] ـ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصّغيرة و دورها في التنمية**، (الإسكندرية: مؤسّسة شباب الجامعة). 2005.

[2] ـ نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**،ط1، (بيروت: مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع). 2007.

[3] ـ **محمّد الناصر مشري ، دور المؤسّسات المتوسّطة و الصّغيرة و المصغّرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة مقدّمة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسّسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011.

رسالة ماجستير، حيث تطرّق إلى إبراز معالم إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في كل من الجزائر و الصين، كما أبرز قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة ضمن منظور جديد و هو البُعد التنموي المستدام، و قد أجرى مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية ليخلص إلى أنّ هذه الأخيرة تؤكّد أنّ دعم وتشجيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة قد حقّق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي أمّا الجزائر، و إدراكا منها بأهمّية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني قامت بعدّة مبادرات و اتّخذت العديد من الآليات و السياسات في مجال ترقية محيط المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.[1]

– رسالة ماجستير للباحثة برجي شهرزاد تحت عنوان: " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة"، و تناولت الدراسة معرفة مدى الأهمّية الإستراتيجية لقطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و دورها في التنمية، و توجيه أصحاب القرار على جميع المستويات و خصوصا البنوك التّجارية نحو زيادة الإهتمام بهذا القطاع، و توصّلت الدراسة إلى أنّ موضوع تنمية هذه المؤسّسات يلقى إهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية و المحلية، إلاّ أنّه رغم تطوّر وسائل التمويل إلاّ أنّها لم تستطع بعد الوصول إلى إنهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.[2]

---

[1] ـ رابح حميدة، **إستراتيجيات و تجارب ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف. 2011/2010.

[2] ـ شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – **تلمسان**. 2012/2011.

8/ منهج الدّراسة و أدواته: المنهج العلمي هو أسلوب للتفكير و العمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها وعرضها و بالتّالي الوصول إلى نتائج و حقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدّراسة.[1]

و عليه تمّ الإعتماد في هذه الدّراسة على:

منهج دراسة الحالة الّذي يعتبر منهجا متميّزا يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الإجتماعية بصفتها الكلية ثمّ النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الّتي يحتويها أي أنّ منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمّق في فردية وحدة إجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو نظاما أو مؤسّسة إجتماعية أو مصنعا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، بهدف جمع البيانات و المعلومات المستفيضة عن الوضع القائم للوحدة، و تاريخها وخبراتها الماضية و علاقتها مع البيئة.[2]

و بهذا فإنّ منهج دراسة حالة يمكّننا من أن نكوّن نظرة كلية شاملة عن الحالة الّتي ندرسها و الحالات المماثلة أو المشابهة لها بحيث تؤدّي دراسة عدد من الحالات و تجمع البيانات والمعلومات بطريقة علمية سليمة.[3]

المنهج التّاريخي الّذي يقوم على تتبع ظاهرة تاريخية، من خلال أحداث أثبتها المؤرخون، أو ذكرها أفراد، أو تناقلتها روايات، على أن يُخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات و أدلة تاريخية للتحليل النقدي، للتّعرف على أصالتها و صدقها. [4] أي أنّ هذا المنهج يقوم على إسترداد الماضي تبعا لما تركه من آثار، أيّا كان نوع هذه الآثار، و هو المنهج المستخدم في العلوم التّاريخية و الأخلاقية.[5]

إلى جانب ذلك إعتمدنا على:

---

[1] ـ ربحي مصطفى عليان و عثمان محمّد غنيم، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق،ط1**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع). 2000. ص 33.

[2] ـ فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة، **أسس و مبادئ البحث العلمي ط1**، (الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية). 2002. ص 100.

[3] ـ مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،ط1، (الأردن: مؤسّسة الوراق)**. 2000. ص 134.

[4] ـ **محمّد الصاوي محمّد مبارك، البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته،ط1**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، 1992. ص 31.

[5] ـ مبروكة عمر محريق، **دراسات في المعلومات و البحث العلمي و التأهيل و التكوين**، (القاهرة: عصمى للنشر و التوزيع)، 1996. ص 33.

المقابلة الّتي تعني ذلك النمط أو الأسلوب المتخصص للإتّصال الشخصي و التفاعل اللّفظي الّذي يجري لتحقيق غرض خاص. و يركز فيه على بيانات و معلومات خاصة ويستبعد ما عداها من المعلومات الدّخيلة و غير الجوهرية في الموضوع. هذا بالإضافة إلى أنّ المقابلة هي نوع من التفاعل الّذي يكون فيه دور كل من المقابل و المجيب دورا متحددا يتوقف في خصائصه الخاصة على غرض المقابلة أو الطابع الغالب عليها.[1]

و تعدّ الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع البيانات و المعلومات الخاصة بظاهرة ما، و يمكن تعريفها بأنّها: عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر و المشكلات والأحداث و مكوّناتها المادية و البيئية و متابعة سيرها و اتجاهاتها و علاقاتها بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف بقصد التفسير و تحديد العلاقة بين المتغيّرات و التّنبؤ بسلوك الظاهرة و توجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته.[2]

9/الإطار المفاهيمي:

– القيمة المضافة: هي القيمة الّتي تضيفها المؤسّسة (المنشأة) على كلفة المواد الّتي تشتريها و تستهلكها في إنتاجها، أي في تحويلها إلى سلع. (أي أنّ القيمة المضافة هي الفارق بين قيمة السلع عند دخولها إلى المنشأة على شكل مواد بسيطة و قيمة هذه السلع عند خروجها من المنشأة إلى السوق).

– الميزان التجاري: هو الفرق بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات لبلد ما خلال فترة معيّنة. و يكون هناك عجز في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات أقل من حجم الواردات أمّا إذا كان حجم هذه الأخيرة أقل من حجم الصادرات فنقول أنّ هناك فائض في الميزان التجاري.

---

[1] ـ عبد الله محمّد الشريف، **مناهج البحث العلمي(الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية)**،ط1، (الإسكندرية: مكتبة الشعاع للطباعة و النشر و التوزيع). 1996.ص 129.

[2] ـ محمّد عبيدات و محمّد أبو نصّار و عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي (القواعد و المراحل و التطبيقات)**،ط2، (عمان: دار وائل للنشر). 1999.ص 73.

– الناتج الداخلي الخام: أي قيمة ما تنتجه مختلف القطاعات الإقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة معيّنة.

– الناتج المحلي الإجمالي: عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي و الّتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معيّنة.

10/ تقسيم الدّراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول هي:

الفصل الأوّل: بعنوان "**الإطار المفاهيمي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**"، و قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل تناولنا فيه بعض المفاهيم حول المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المقترحة من عدد من الدّول، أمّا في المبحث الثاني فقد خصّصناه لتحديد أنواع هذه المؤسّسات مع الإشارة إلى معايير تصنيفها، و في المبحث الثالث تعرّضنا لأهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الدّول من خلال توضيح دورها في تحقيق التّنمية خاصة في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي.

الفصل الثاني: بعنوان " **ماهية التنمية المحلية** "، و قسمنا هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأوّل تناولنا فيه مفهوم التّنمية و التّنمية المحلية، و الثاني يتمحور حول الرّكائز الأساسية للتنمية المحلية و مجالاتها، أمّا المبحث الثالث فقد تطرّقنا فيه إلى أهمّ أهداف التّنمية المحلية و كذا المعوّقات و العقبات الّتي تعترضها.

الفصل الثالث: فكان بعنوان " **المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و التّنمية المحلية في الجزائر**"، فيه ثلاثة مباحث، الأوّل حول الإطار القانوني و التّشريعي للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر، أمّا الثاني فكان عن مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر، و أخيرا تحدّثنا في المبحث الثالث عن الأهمّية و المشاكل الّتي تعاني منها المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الجزائرية.

الفصل الرّابع: تحت عنوان " مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في التّنمية لمحلية في ولاية تيزي وزو" و يحتوي على ثلاثة مباحث، الأوّل كان للتّعريف بولاية تيزي وزو، أمّا الثّاني فقد تطرّقنا خلاله

لدراسة واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو، بينما خصّصنا المبحث الثالث للحديث عن مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو.

مقدّمة:

يعتبر موضوع التّنمية، من بين أهمّ المواضيع الّتي تلقى إهتمام الباحثين في الميادين السّياسية، الإقتصاديّة و الإجتماعية، لذلك إعتبرته المنظمات الدولية و على رأسها هيئة الأمم المتّحدة حقّا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، و على الرّغم من أنّه موضوع شائك أثار الكثير من الجدل و النّقاش إلاّ أنّ هذا لم يمنع المختصين فيها من تعريفها ، بإعتبار أنّها عمليّة مجتمعيّة واعية و دائمة من أجل إحداث تحوّلات هيكليّة و إحداث تغييرات سياسيّة , إجتماعيّة , إقتصاديّة قصد تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع . لذا فإنّ التّنمية تعدّ حركة تغيير جذري مستمر، و مخطط في بناء مهام الأجهزة (أو النظم) الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية والرّيفية (و الحضرية) و ذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا و أهليا، و الّذي يتمثّل في الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية (دون إخلال بالتوازن البيئي لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الإقتصادي و الرفاه الإجتماعي).

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعدّدة الجوانب الّتي عرفتها، و لكن هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلاّ بالإنطلاق من الجزء إلى الكل و من القاعدة إلى المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها، حيث تعتبر هذه الأخيرة (التنمية المحلية) إحدى المواضيع الّتي تحظى باهتمام واسع و متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الإقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية، حيث تُقدّم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام كمعالجة الخلل التنموي الّذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام, لاسيما في ظلّ تغيّر طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، الّتي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

فهي تعرف على أنّها: " السّياسات و البرامج الّتي تتمّ وفق توجّهات عامّة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلّية بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسين نظام توزيع الدّخول " .

و يتّضح أنّ القاعدة الأساسيّة لنجاح التّنمية المحلّية تكون بالمشاركة , فنجاح تجربة أيّ دولة في النّمو يرجع إلى إعتمادها على مواردها المحلّية و أثمن هذه الموارد هو العنصر البشري و إذا ما تجاهلت الدّولة هذا العنصر و ركّزت على عناصر أخرى فإنّها ستخلق عبئ مستمر على التّنمية و هو وجود عنصر بشري يزداد عددا و يقلّ كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التّنمية .[1]

و لتجسيد هذه التنمية إعتمدت الجزائر على المشروعات الصّغيرة و المتوسّطة الّتي تعتبر أفضل وأنجع وسيلة لتحقيقها، حيث ظهر هذا النوع من المشروعات و تنامت أكثر في الفترة الّتي عرفت فيها الدولة انفتاح إقتصادي، إذ أصبح ينظر إلى المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة كوسيلة لمكافحة الفقر، وامتصاص البطالة بشكل خاص و المساهمة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بشكل عام.

و قد ساهم في إنشاء هذه المؤسّسات العديد من الهيئات كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، إضافة إلى العديد من الأجهزة المدعّمة لها.

و تشير معظم الدراسات و البحوث إلى أهمّية الصناعات الصّغيرة و المتوسّطة خاصة الدّور الّذي ساهمت به في تنمية القطاع الخاص الصناعي و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و تأثيرها الفعّال في إيجاد فرص للعمل، لذا فطنت بعض الدّول النامية إلى أهمّية هذا الدّور و أقامت لها مؤسّسات لتقديم كافة المساعدات و التسهيلات لكي تؤدّي دورها بل أنّ دُولا كالهند قد اعتمدت في تطويرها الصناعي على الصناعات الصّغيرة والمتوسّطة و الّتي قامت على كاهلها التنمية الشاملة، فقد أظهرت

[1] - بومدين طاشمة ,**الحكم الرّاشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** , التواصل ,جامعة أبو بكر بلقايد – **تلمسان** ,عدد 26,جوان2010. ص29.

التجارب الخاصة لدى غالبية الدول النامية أنّ الضرورة الإقتصادية و الواقع الإجتماعي يحتمان الإعتماد على الصناعات الصّغيرة و المتوسّطة في بداية مراحل التنمية.

و لهذا نجد أنّ قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة قد حظي باهتمام و تطوّر كبيرين من طرف الكثير من الباحثين و المنظمات العالمية، نظرا لكونه من القطاعات الّتي تلعب دورا مهما و فعّالا في مجال التنمية خاصة في جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية.

و عليه فإنّه من خلال هذه الدراسة سوف نحاول إبراز الدّور الّذي تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في سبيل تحقيق التّنمية المحلية في الدّول المتقدّمة و الدّول النّامية بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة وذلك من خلال الإعتماد على جملة من المعطيات المتعلقة أساسا بمدى مساهمة هذا النوع من المؤسّسات في بعض الجوانب الإقتصادية من جهة، و من جهة أخرى توضيح الدّور الحيوي لهذا القطاع على المستوى الإجتماعي والمتمثّل أساسا في التّخفيض من حدّة البطالة و بعض المشاكل أو الظواهر الإجتماعية السلبية الّتي تتولد عنها و الّتي تهدّد الكيان الإجتماعي.

و على هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التّالية الّتي هي محور دراستنا:

إلى أيّ مدى يمكن للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المساهمة في تحقيق التّنمية المحلية في الجزائر؟

و هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التّساؤلات الفرعية الّتي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا هذه:

. ما المقصود بالمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة؟ و ماهي أنواعها؟

. ماذا نعني بالتّنمية المحلية؟ و ماهي مجالاتها؟

. ما هي مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر؟

. ما هو الدّور الإقتصادي و الإجتماعي الّذي يلعبه قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر؟

1/ الفرضيات:

- للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة أهمّية كبيرة في دفع عجلة التنمية الشاملة بما فيها التنمية المحلية.
- تسعى الجزائر إلى ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و دعم التنمية المحلية و ذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من الهيئات و الهياكل.
- تعترض المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الجزائرية جملة من المشاكل و العراقيل ممّا يعيق قيامها بالدّور التّنموي المنشود.

2/ الحدود الزّمنية و المكانية للدّراسة:

- الحدود المكانية: تمحورت الدّراسة الميدانية في ولاية تيزي وزو.
- الحدود الزّمنية: فيما يتعلّق بمساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في الولاية ركّزنا على الفترة الممتدّة بين (2009 و السداسي الأوّل لسنة 2014).

3/ أهمّية الدّراسة:

إنّ هذه الدّراسة تكتسي أهمّية بالغة و ذلك من خلال التّطرق إلى دور و أهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و مدى قدرتها على المساهمة في تحقيق التّنمية المحلية في الدّول النامية و الدّول المتقدّمة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، كونها تسعى إلى تنمية و تطوير العنصر البشري من خلال خلق فرص التّشغيل و العمل و بالتّالي القضاء على مشكل البطالة الّذي أصبح هاجسا في العديد من الدّول، و كذا المحافظة على الموارد الطّبيعية و توزيع الثروة توزيعا عادلا.

4/ أهداف الدّراسة:

. الإجابة على السّؤال الجوهري المتمثّل في: فيما يكمن دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

– إثراء البحث العلمي بدراسات ميدانية تهتم بالتّنمية المحلية في الجزائر.

– تسليط الضوء على أهمّية الاهتمام بهذا النوع من المؤسّسات نظرا لما لها من أهمّية بالغة في تحقيق تنمية محلية.

5/ أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى:

– قناعتنا الخاصة لما يمكن أن تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر إذا أعطاها المهتمين بها العناية الكافية.

– الرّغبة في التعرف على واقع هذا القطاع و مدى تجسيده على أرض الواقع.

– التّعرف على مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر.

– الرّغبة في التّعرف على أهمّ معوّقات التّنمية المحلية في الجزائر.

– نقص الدّراسات الّتي تناولت مثل هذا النوع من المواضيع.

– الميل الشّخصي إلى البحث في هذا الموضوع.

7/الدّراسات السّابقة:

من بين الدّراسات الّتي تطرّقت إلى مثل هذا الموضوع نجد:

أ/ الكتب:

– كتاب للدّكتور" فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد" بعنوان: " الصناعات الصّغيرة و دورها في التنمية "، و الّذي أكّد من خلاله على الدّور الأساسي الّذي يمكن أن تلعبه الصّناعات الصّغيرة في نمو إقليم ما، و من ثمّ التنمية الشاملة نظرا لما تتميّز به من مرونة في التوطن و القدرة على الإستثمار، مع تسليط

الضوء على الوضع الرّاهن للصّناعات الصّغيرة في مصر و بيان ما تواجهه من مشكلات تعوق نموها و تطوّرها و كيفية التّغلب على هذه المشكلات.[1]

– كما تحدّث الدّكتور "نبيل جواد" عن المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في كتابه " إدارة و تنمية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة"، مع الإشارة إلى التجربة اللبنانية، و تناول من خلالها دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بشكل عام و المؤسّسات الصّغيرة بشكل خاص، و أهمّيتها على كافة المستويات الإقتصادية و الإجتماعية و الإنمائية و المشاكل الّتي تواجهها و تعيق تطوّرها، و البحث عن الوسائل الكفيلة بتطويرها و زيادة إنتاجها، خصوصا في ظلّ العولمة و المنافسة العالمية.[2]

ب/ الرسائل الجامعية:

– دراسة للباحث مشري محمّد الناصر و هي رسالة ماجستير تحت عنوان:" دور المؤسّسات المتوسّطة و الصّغيرة و المصغّرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و المصغرة حالة ولاية تبسة)"، و الّتي تناولت إبراز مكانة المؤسّسات المتوسّطة و الصّغيرة والمصغّرة ضمن منظور جديد يتمثّل في بُعد التنمية المحلية المستدامة، و ركّز الباحث على إبراز مدى نجاعة و فعالية الإستراتيجية الوطنية لترقية دور هذا النوع من المؤسّسات في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال ثلاث أبعاد أساسية ألا و هي البعد الإقتصادي و البعد الإجتماعي و البعد البيئي و التكنولوجي. ووجد أنّ هذه المؤسّسات تلعب دورا مهما في هذه الجوانب.[3]

– دراسة للباحث رابح حميدة بعنوان:" إستراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية "، و هي

---

[1] ـ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصّغيرة و دورها في التنمية**، (الإسكندرية: مؤسّسة شباب الجامعة). 2005.

[2] ـ نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**،ط1، (بيروت: مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع). 2007.

[3] ـ **محمّد الناصر مشري ، دور المؤسّسات المتوسّطة و الصّغيرة و المصغّرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة مقدّمة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسّسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011.

رسالة ماجستير، حيث تطرّق إلى إبراز معالم إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في كل من الجزائر و الصين، كما أبرز قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة ضمن منظور جديد و هو البُعد التنموي المستدام، و قد أجرى مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية ليخلص إلى أنّ هذه الأخيرة تؤكّد أنّ دعم وتشجيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة قد حقّق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي أمّا الجزائر، و إدراكا منها بأهمّية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني قامت بعدّة مبادرات و اتّخذت العديد من الآليات و السياسات في مجال ترقية محيط المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.[1]

– رسالة ماجستير للباحثة برجي شهرزاد تحت عنوان: " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة"، و تناولت الدراسة معرفة مدى الأهمّية الإستراتيجية لقطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و دورها في التنمية، و توجيه أصحاب القرار على جميع المستويات و خصوصا البنوك التّجارية نحو زيادة الإهتمام بهذا القطاع، و توصّلت الدراسة إلى أنّ موضوع تنمية هذه المؤسّسات يلقى إهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية و المحلية، إلاّ أنّه رغم تطوّر وسائل التمويل إلاّ أنّها لم تستطع بعد الوصول إلى إنهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.[2]

---

[1] ـ رابح حميدة، **إستراتيجيات و تجارب ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف. 2011/2010.

[2] ـ شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – **تلمسان**. 2012/2011.

8/ منهج الدّراسة و أدواته: المنهج العلمي هو أسلوب للتفكير و العمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها وعرضها و بالتّالي الوصول إلى نتائج و حقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدّراسة.[1]

و عليه تمّ الإعتماد في هذه الدّراسة على:

منهج دراسة الحالة الّذي يعتبر منهجا متميّزا يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الإجتماعية بصفتها الكلية ثمّ النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الّتي يحتويها أي أنّ منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمّق في فردية وحدة إجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو نظاما أو مؤسّسة إجتماعية أو مصنعا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، بهدف جمع البيانات و المعلومات المستفيضة عن الوضع القائم للوحدة، و تاريخها وخبراتها الماضية و علاقتها مع البيئة.[2]

و بهذا فإنّ منهج دراسة حالة يمكّننا من أن نكوّن نظرة كلية شاملة عن الحالة الّتي ندرسها و الحالات المماثلة أو المشابهة لها بحيث تؤدّي دراسة عدد من الحالات و تجمع البيانات والمعلومات بطريقة علمية سليمة.[3]

المنهج التّاريخي الّذي يقوم على تتبع ظاهرة تاريخية، من خلال أحداث أثبتها المؤرخون، أو ذكرها أفراد، أو تناقلتها روايات، على أن يُخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات و أدلة تاريخية للتحليل النقدي، للتّعرف على أصالتها و صدقها. [4] أي أنّ هذا المنهج يقوم على إسترداد الماضي تبعا لما تركه من آثار، أيّا كان نوع هذه الآثار، و هو المنهج المستخدم في العلوم التّاريخية و الأخلاقية.[5]

إلى جانب ذلك إعتمدنا على:

---

[1] ـ ربحي مصطفى عليان و عثمان محمّد غنيم، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق،ط1**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع). 2000. ص 33.

[2] ـ فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة، **أسس و مبادئ البحث العلمي ط1**، (الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية). 2002. ص 100.

[3] ـ مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،ط1، (الأردن: مؤسّسة الوراق)**. 2000. ص 134.

[4] ـ **محمّد الصاوي محمّد مبارك، البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته،ط1**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، 1992. ص 31.

[5] ـ مبروكة عمر محريق، **دراسات في المعلومات و البحث العلمي و التأهيل و التكوين**، (القاهرة: عصمى للنشر و التوزيع)، 1996. ص 33.

المقابلة الّتي تعني ذلك النمط أو الأسلوب المتخصص للإتّصال الشخصي و التفاعل اللّفظي الّذي يجري لتحقيق غرض خاص. و يركز فيه على بيانات و معلومات خاصة ويستبعد ما عداها من المعلومات الدّخيلة و غير الجوهرية في الموضوع. هذا بالإضافة إلى أنّ المقابلة هي نوع من التفاعل الّذي يكون فيه دور كل من المقابل و المجيب دورا متحددا يتوقف في خصائصه الخاصة على غرض المقابلة أو الطابع الغالب عليها.[1]

و تعدّ الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع البيانات و المعلومات الخاصة بظاهرة ما، و يمكن تعريفها بأنّها: عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر و المشكلات والأحداث و مكوّناتها المادية و البيئية و متابعة سيرها و اتجاهاتها و علاقاتها بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف بقصد التفسير و تحديد العلاقة بين المتغيّرات و التّنبؤ بسلوك الظاهرة و توجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته.[2]

9/الإطار المفاهيمي:

– القيمة المضافة: هي القيمة الّتي تضيفها المؤسّسة (المنشأة) على كلفة المواد الّتي تشتريها و تستهلكها في إنتاجها، أي في تحويلها إلى سلع. (أي أنّ القيمة المضافة هي الفارق بين قيمة السلع عند دخولها إلى المنشأة على شكل مواد بسيطة و قيمة هذه السلع عند خروجها من المنشأة إلى السوق).

– الميزان التجاري: هو الفرق بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات لبلد ما خلال فترة معيّنة. و يكون هناك عجز في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات أقل من حجم الواردات أمّا إذا كان حجم هذه الأخيرة أقل من حجم الصادرات فنقول أنّ هناك فائض في الميزان التجاري.

---

[1] ـ عبد الله محمّد الشريف، **مناهج البحث العلمي(الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية)**،ط1، (الإسكندرية: مكتبة الشعاع للطباعة و النشر و التوزيع). 1996.ص 129.

[2] ـ محمّد عبيدات و محمّد أبو نصّار و عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي (القواعد و المراحل و التطبيقات)**،ط2، (عمان: دار وائل للنشر). 1999.ص 73.

– الناتج الداخلي الخام: أي قيمة ما تنتجه مختلف القطاعات الإقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة معيّنة.

– الناتج المحلي الإجمالي: عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي و الّتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معيّنة.

10/ تقسيم الدّراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول هي:

الفصل الأوّل: بعنوان "**الإطار المفاهيمي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**"، و قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل تناولنا فيه بعض المفاهيم حول المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المقترحة من عدد من الدّول، أمّا في المبحث الثاني فقد خصّصناه لتحديد أنواع هذه المؤسّسات مع الإشارة إلى معايير تصنيفها، و في المبحث الثالث تعرّضنا لأهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الدّول من خلال توضيح دورها في تحقيق التّنمية خاصة في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي.

الفصل الثاني: بعنوان " **ماهية التنمية المحلية** "، و قسمنا هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأوّل تناولنا فيه مفهوم التّنمية و التّنمية المحلية، و الثاني يتمحور حول الرّكائز الأساسية للتنمية المحلية و مجالاتها، أمّا المبحث الثالث فقد تطرّقنا فيه إلى أهمّ أهداف التّنمية المحلية و كذا المعوّقات و العقبات الّتي تعترضها.

الفصل الثالث: فكان بعنوان " **المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و التّنمية المحلية في الجزائر**"، فيه ثلاثة مباحث، الأوّل حول الإطار القانوني و التّشريعي للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر، أمّا الثاني فكان عن مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر، و أخيرا تحدّثنا في المبحث الثالث عن الأهمّية و المشاكل الّتي تعاني منها المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الجزائرية.

الفصل الرّابع: تحت عنوان " مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في التّنمية لمحلية في ولاية تيزي وزو" و يحتوي على ثلاثة مباحث، الأوّل كان للتّعريف بولاية تيزي وزو، أمّا الثّاني فقد تطرّقنا خلاله

لدراسة واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو، بينما خصّصنا المبحث الثالث للحديث عن مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو.

الإطار النّظري

الفصل الأوّل:

ماهية المؤسّسات الصّغيرة

و المتوسّطة.

تمهيد:

لقد أثبتت الدّراسات و التّجارب الإقتصادية أنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تمثّل أهمّ محرك للتنمية، و هي إحدى الدّعائم الرّئيسية لقيام النّهضة الإقتصادية، و ذلك في جميع الإقتصاديات على إختلاف سياساتها، فهذا القطاع برهن عن تعاظم دوره في إستراتجيات التنمية الشاملة، و عليه تزايدت عناية البلدان بتنميته و تطويره. فالمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة هي من صنعت من الولايات المتّحدة الأمريكية الدولة العملاقة الّتي نعرفها اليوم و هي الّتي جعلت اليابان الدولة الصّناعية الرائدة،... الخ.

و إذا كانت هذه المؤسّسات مهمّة في الدّول المتقدّمة، فهي أكثر أهمّية بالنّسبة للدّول النامية، نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من إختلالات كبيرة في إقتصادياتها إضافة إلى الحاجة الملحّة إلى خلق مناصب عمل جديدة للتّقليل من حدّة البطالة.

و بالتّالي قمنا في هذا الفصل بالتّطرق إلى مفهوم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ذلك في المبحث الأوّل، ثمّ عرّجنا في المبحث الثاني إلى إبراز أنواعها و معايير تصنيفها، و أخيرا في المبحث الثالث عرضنا أهمّية هذه المؤسّسات في دفع عجلة التنمية في الدّول.

المبحث الأوّل: تعريف المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة.

قبل الخوض في تحديد تعريف للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، لابدّ من توضيح أهمّ المعايير المعتمدة في تحديد تعريف هذه المؤسّسات.

أوّلا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تنقسم المعايير الّتي يعتمد عليها في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نوعين: معايير كمية و أخرى نوعية، و هي تشمل على سبيل المثال: معيار عدد العاملين، رأس المال، قيمة الإنتاج، حجم المبيعات، ...الخ و قد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا، كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت، و تكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها.

أ/**المعايير الكمية**: هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الإقتصادية و مجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.[1]

1. معيار حجم العمالة: يعتبر هذا المعيار أحد أهمّ المعايير الكميّة المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها. و هو يأخذ بعين الاعتبار تقسيم هذه المؤسسات إلى 3 أنواع هي:

. المؤسّسات المصغّرة: و هي جميع الوحدات الّتي تشغل أقل من 10 عمّال.

. المؤسّسات الصّغيرة: و هي تلك المؤسّسات الّتي تشغل ما بين 10 و 49 عامل.

. المؤسّسات المتوسّطة: و هي تلك المؤسّسات الّتي تشغل ما بين 50 و 500 عامل.

و هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى و من قطاع لآخر، فيمكن أن تكون المؤسّسة كبيرة بالنسبة لدولة ما، و لكنها تعتبر مؤسّسة صغيرة في دولة أخرى، و بالرّغم من ذلك يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير

[1] - رابح حميدة، **المرجع السابق الذّكر**، ص 2.

إستخداما و شيوعا.[1]

2. معيار رأس المال: يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية و الشائعة في تحديد حجم المنشأة لأنه يمثّل عنصرا هامّا في تحديد الطاقة الإنتاجية للمنشأة. و يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى و من قطاع إنتاجي لآخر، فمثلا قامت لجنة تنشيط الحركة الإقتصادية في الكويت بتحديد مفهوم المنشأة الصّغيرة بأنّها المنشأة الّتي لا يتجاوز رأسمالها 600 ألف دولار تقريبا (الأمانة العامة لإتّحاد الغرف التجارية العربية الخليجية، 1409 هجرية). و على مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفلبين و الهند و كوريا الجنوبية و باكستان فإنّ حجم رأسمال المنشأة الصّغيرة يتراوح مابين 35 و 200 ألف دولار. أمّا في بعض الدول المتقدّمة فإنّه قد قدّر حوالي 700 ألف دولار.[2]

3. معيار الجمع بين العمالة و رأس المال: يعدّ هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف الصناعات الصّغيرة حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين و رأس المال. إلاّ أنّ هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معيّن للاستثمارات يؤدي إلى رفض بعض الصناعات الصّغيرة أن توظف أعدادا جديدة من العمال رغم حاجاتها إليهم خوفا من حرمانها من بعض برامج الحكومة لمساعدتها مثل القروض و المساعدات الفنية و يؤدّي ذلك إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدّة البطالة كما في الهند، و لذلك أجرت الهند تعديل يقضي بقصر التعريف على رأس المال وحده دون وضع حد أقصى لعدد العمال وهذا التعديل هام بالنسبة للبلاد الّتي تعاني من البطالة مثل : مصر و الجزائر، و يمكن استخدام معيار العمالة و رأس المال في حالة البلاد الّتي لا تشتكي من

---

[1]_ Boukrou Aldja, **Essai d'analyse des strategies de pérennité dans les PME**, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magistére en sciences économiques, Option : Management des entreprises, Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, Faculté des sciences économiques, commercials et géstion. 2010/2011. P 14.

[2] ـ أحمد بن عبد العزيز بن محمّد السهلاوي، **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية**، الرياض، المجلد 41، العدد 2. 2001. ص 309.

حدّة مشكلة البطالة.[1]

ب /<u>المعايير النوعية</u>: وفق المعايير النوعية تعرّف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة على أسس موضوعية إستنادا إلى عناصر التشغيل الرّئيسية مثل نمط الإدارة و الملكية و التقنية المستخدمة ...الخ.

1. معيار المسؤولية: نجد في المؤسسات الصّغيرة و المتوسّطة المدير/ المالك أحيانا يؤدّي عدّة وظائف في نفس الوقت: الإنتاج، الإدارة و التمويل في حين المؤسّسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدّة أشخاص.

2. معيار الملكية: تعود ملكية غالبية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال غير أنّ معظمها عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية يلعب فيها المالك / المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، و نجد مثلا في الجزائر الدولة تمتلك عددا من هذه المؤسّسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسّسات عمومية محلية.

3. المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمؤسّسة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة بشركات الأفراد.و في هذا الإطار تشمل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة: شركات الأفراد، المؤسّسات العائلية والتضامنية، شركات التوصية البسيطة، شركات التوصية بالأسهم، الوكالات و المهن الصّغيرة الإنتاجية و الحرفية، صناعات منتجات الألبان و الخضر و الفواكه و الحبوب والمنتجات الخشبية و الأثاث و المنسوجات، المحلات التجارية، المطابع، الأسواق المركزية، المزارع، مكاتب السياحة و السفر و الشحن، بالإضافة إلى ورش الصيانة والإصلاح و أعمال العمارة و البناء.

---

[1] ـ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **<u>الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية</u>**،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة). 2005. ص 50.

4/معيار محلّية النّشاط: نعني بمحلّية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسّسة على منطقة أو مكان واحد و تكون معروفة فيه، و أن لا تمارس نشاطها من خلال عدّة فروع، تشكّل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الّذي تنتمي إليه في المنطقة، و هذا طبعا لا يمنع إمتدادا النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

بالإضافة إلى هذه المعايير هناك معايير أخرى مثل المستوى التكنولوجي المستعمل، نصيبها من السوق، ...الخ. [1]

ثانيا: تعريف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.

لا يوجد اتّفاق بين دول العالم حول تعريف موحّد، و تختلف التعريفات باختلاف المعيار الّذي يتم على أساسه تحديد حجم المنشأة ، سواء من دولة لأخرى أو حتّى داخل البلد الواحد. و فيما يلي سوف نحاول إعطاء بعض التعريفات في بعض الدول و الهيئات الدولية:

-**الولايات المتّحدة الأمريكية:** قدّم قانون المؤسّسات الصّغيرة لعام 1953 في "الولايات المتّحدة الأمريكية" مفهوم هذه المؤسّسات على أنّها: تمثل المؤسّسة الّتي يتمّ إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الّذي تنشط في نطاقه.

و حدّد مفهوم المؤسّسة الصّغيرة و المتوسّطة بإعتماد معيار حجم المبيعات وعدد العاملين. كما هو مبيّن في الجدول التّالي:[2]

---

[1]- **غالم عبد الله وسيع حنان، واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني، مداخلة في الملتقى** الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 5 **و** 6 **ماي** 2013، ص 3.

[2]- رابح حميدة، **المرجع السابق الذّكر**، ص 8.

الجدول رقم(01): التعريف الأمريكي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة:

أنواع المؤسّسات	المعيار المعتمد
المؤسّسات الخدماتية و التجارة بالتجزئة.	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
مؤسّسات التجارة بالجملة.	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
المؤسّسات الصناعية.	عدد العمال 250 عامل أو أقل.

كما عرّفت إدارة الأعمال الصغيرة " Small Business Management "(BMS) الأعمال الصّغيرة بأنّها:" المشروعات الّتي تمتلك و تعمل بشكل مستقلّ، أي أنّها تتصف بالإستقلالية، كما أنّها تتصف بالتفرّد و التميّز و عدم الشيوع في مجال أعمالها".[1]

و تعرّف النظرية الإقتصادية الحديثة " المؤسّسة الصغيرة " بأنّها:" الوحدة الأوّلية الّتي تنظم في داخلها مصادر الإنتاج لتحقيق الثروة، فهي تتحكم في عوامل الإنتاج المختلفة داخلها عن طريق إدارة موحدة تتمثل في الشخص المنظم."[2]

-**التعريف البريطاني:** عرّف قانون الشركات البريطاني الّذي صدر عام 1985 المشروع الصّغير أو المتوسّط بأنّه ذلك المشروع الّذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

. حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65,5 مليون دولار أمريكي.

. عدد من العمال و الموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.[3]

---

[1] ـ فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل استراتيجي للمنافسة و التميّز**،ط1، (الأردن: دار الشروق). 2006. ص 21.

[2] ـ فايز جمعة صالح النجار و عبد الستار محمّد علي، **الرّيادة و إدارة الأعمال الصغيرة**،ط1، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع). 2006. ص 59.

[3] ـ نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة**،ط1، (لبنان: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع). 2007. ص 25.

. التعريف الألماني: تعرف هذه المؤسّسات بأنّها مؤسّسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل.

. التعريف الفرنسي: تعرّف قانونيا إستنادا للمصدر القانوني الصادر في 04 فيفري 1959 بأنّها كل مؤسّسة توظّف أقلّ من 500 عامل ورأسمال لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي، بما فيه الإحتياطات. [1]

. تعريف البنك الدّولي: يميّز البنك الدّولي في تعريفه للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بين ثلاثة أنواع:

. المؤسّسة المصّغرة: هي الّتي يكون فيها أقل من 10 موظفين، و إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدّى 100.000 دولار أمريكي.

. المؤسّسة الصّغيرة: هي الّتي تضمّ أقل من 50 موظفا، و كل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

. المؤسّسة المتوسّطة: عدد موظّفيها أقلّ من 300 موظّف، أمّا كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى أو لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

. تعريف الإتّحاد الأوربي: جاء تعريف اللّجنة الأوربية الّذي ميّز بين المؤسّسات بالتّركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسّسة و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية فتعد المؤسّسة مصغّرة تلك الّتي تضم بين عامل واحد (1) إلى (9) عمال أجراء، في حين أنّ المؤسّسة الصّغيرة هي تلك الّتي توظّف من 10 عمّال إلى 49 عامل أجير، أمّا المؤسّسة المتوسّطة فهي الّتي تشغل بين 50 إلى 249 عامل أجير و تتميّز باستقلاليتها. [2]

---

[1] ـ رياض ريمي، عقبة ريمي ، **تطوّر المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و أهمّيتها في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق الظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر**، يومي: 5 و 6 ماي 2013، ص 5.

[2] ـ سليمان ناصر ، محسن عواطف ، **تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي** الأوّل لمعهد العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي- غرداية. 23 - 24 فيفري 2011. ص 8.

. تعريف هيئة الأمم المتّحدة: لقد إستندت هيئة الأمّم المتّحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصغرة على معيارين و هما معيار العمالة و الحجم، و ذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات و قد قسمتها إلى:

. المؤسسة المصغّرة: تشغّل أقل من 10 عمّال وتتسم ببساطة الأنشطة و سهولة الإدارة.

. المؤسسة الصغيرة: توافق معايير الإستقلالية و تشغّل أقلّ من 50 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، و لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.

. المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الإستقلالية و تشغل أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو، و لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا. [1]

[1]- محمّد النّاصر مشري، **دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطني لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة – حالة ولاية تبسّة)**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصّص: إستراتيجية المؤسّسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عبّاس- سطيف، 2011. ص 6.

المبحث الثاني: أنواع و معايير تصنيف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.

تنقسم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة إلى عدّة أنواع، و ذلك بتنوّع المجالات و الأنشطة الّتي تعمل فيها، كما تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها.

أوّلا: أنواع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة:

يمكن تلخيص أهمّ الأشكال الّتي يمكن أن تكون عليها المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة فيما يلي:

1. أشكال المؤسّسات حسب طبيعة الملكية: يمكن توزيع المؤسّسات حسب هذا المعيار إلى مؤسّسات عامة، مؤسّسات خاصة، مؤسّسات مختلطة و التعاونيات:

أ/ المؤسّسة العامة: يقصد بالمؤسّسة العامة ذلك النوع من المؤسّسات الّتي تملكها و تديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) سواء إنفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها. من هنا فإنّ المؤسّسات تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة و على ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

ب/ المؤسّسة الخاصّة: يقصد بالمؤسّسة الخاصة تلك المؤسّسة الّتي تقوم في المقام الأوّل من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة، و هذه المؤسّسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامن، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية، و تهدف أساسا إلى تحقيق النفع الخاص الّذي يتمثّل في تحقيق الرّبح.

ج/ المؤسّسة المختلطة: تكون ملكيّتها مشتركة بين القطاع العام و القطاع الخاص بنسب متفاوتة و لهذا النوع أشكال تقليدية و شكل حديث، و تنصرف الأشكال التقليدية إلى الإمتياز و إلى المشاطرة، في حين ينصرف الشكل الحديث إلى مؤسّسات الإقتصاد المختلطة. [1]

د/ التعاونيات: المؤسّسات التعاونية يمكن أن تكون مؤسّسات إنتاجية أو مؤسّسات استهلاكية أو مؤسّسات

---

[1]- شعيب آتشي، **واقع و آفاق المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر في ظلّ الشراكة الأورو- جزائرية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2008/2007. ص 13- 14.

للإسكان أو حتّى لتنظيم استخدام جهود العمال المنظّمين إليها و الدفاع عن مصالحهم.

و هي تهدف إلى تأمين إحتياجات الأعضاء من سلع و خدمات ضرورية بأقل تكلّفة، و تتميّز عن المؤسّسات العامة و الخاصة بعدد من الخصائص الّتي تعقد لها ذاتية متميّزة تتّفق و طبيعة التعاون كأسلوب من أساليب الإدارة الإقتصادية لموارد المجتمع. [1]

2. أشكال المؤسّسات حسب طبيعة النشاط: يمكن تصنيف المؤسّسات تبعا لمعايير إقتصادية معيّنة، أي تبعا للنشاط الإقتصادي الّذي تمارسه، وعليه نميّز هذه الأنواع:

1/ المؤسّسات الصناعية: و تنقسم هذه المؤسّسات، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

أ. مؤسّسات الصناعات الثقيلة أو الإستخراجية: كمؤسّسات الحديد و الصلب، مؤسّسات الهيدروكربونات، ...الخ. و ما يميّز هذا النوع من المؤسّسات هو احتياجها لرؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفير مهارات و كفاءات عالية لتشغيلها.

ب. مؤسّسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة: كمؤسّسات الغزل و النسيج، مؤسّسات الجلود، ... الخ.

2/ المؤسّسات الفلاحية: وهي المؤسّسات الّتي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض و الإنتاج الحيواني و الإنتاج السمكي أو استصلاحها.

3/ المؤسّسات التجارية: و هي المؤسّسات الّتي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسّسات الجملة مثل: مؤسّسات الأروقة الجزائرية، مؤسّسات أسواق الفلاح سابقا، ...الخ.

4/ المؤسّسات المالية: و هي المؤسّسات الّتي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك و مؤسّسات التأمين و مؤسّسات الضمان الإجتماعي، ... الخ. [2]

---

[1] ـ شعيب آتشي، **المرجع نفسه**، ص 14.

[2] ـ عمر صخري، **إقتصاد المؤسّسة**،ط4، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية). 2006. ص 30- 31.

5/ مؤسّسات الخدمات: وهي المؤسّسات الّتي تقدّم خدمات معيّنة كمؤسّسات النّقل، مؤسّسات المواصلات و البريد، المؤسّسات الجامعية، مؤسّسات الأبحاث العلمية، ...الخ.[1]

3: أشكال المؤسّسات حسب الشكل القانوني: إن الشكل القانوني للمؤسّسات يمثّل الهويّة الرسمية الّتي تمنحها الدولة للمؤسّسة عند تكوينها و الّتي تحدّد حقوق و واجبات تلك المؤسّسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف الّتي تتعامل معها، و بالتّالي تحكم سير نشاطها، و تنقسم إلى:[2]

1/ المؤسّسات الفردية: المؤسّسة الفردية هي الّتي يقوم بها شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالي و المنظم والمدير، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها و اتّخاذ إجراءات تكوينها، و هو يتحمّل مسؤولية إدارة تشغيلها، و في المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحقّقة نتيجة العمليات، و يتحمل أيضا كافة الخسائر الّتي تترتّب على التشغيل و ممارسة النشاط، و مسؤولياته غير المحدودة.

2/ الشركات: و تعرف الشركة بأنّها عبارة عن المؤسّسة الّتي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسّسات من أرباح أو خسارة.

و تنقسم الشركات حسب شكلها القانوني إلى شركات الأشخاص و شركات الأموال كمايلي:[3]

أ. شركات الأشخاص: تقوم على الإعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء و هي عادة شركات صغيرة تتألّف من أفراد يعرف بعضهم بعضا، و تجمعهم في الغالب صلة القرابة أو الصداقة، و من منها:

- شركة التضامن: شركة التضامن هي الّتي تعمل تحت عنوان معيّن لها و تتألّف ما بين شخصين أو عدّة أشخاص مسؤولين بصفة شخصية و مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة.
- شركات التوصية: شركة التوصية الّتي تقوم بأعمالها تحت عنوان تجاري تشمل فئتين من الشركاء

---

[1] ـ عمر صخري، **المرجع نفسه**، ص 31.

[2] ـ شعيب آتشي، ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 21.

[3] ـ عمر صخري، **المرجع السابق الذّكر**، ص 27.

الأولى فئة الشركاء المفوضين الذين يحق لهم دون سواهم أن يقوموا بأعمالها الإدارية و هم مسؤولين بصفتهم الشخصية و بوجه التضامن عن إيفاء ديون الشركة، و الثانية فئة الشركاء الذين يقدمون المال و لا يلزمون إلاّ بنسبة مقدماتهم. و شركة التوصية نوعان: [1]

. شركة التوصية بالأسهم: رغم أنّ هذه الشركات تعدّ من شركات الأموال، إلاّ أنّها تطويرا لشركة التوصية البسيطة، من حيث أنّها تضم فئتين من الشركاء: (شركاء متضامنين و شركاء موصين)، غير أنّ الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة و يحق لهم التصرف بها بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين لأخذ موافقتهم.

. شركة التوصية البسيطة: و هذا النوع من المؤسّسات يشترط اتّفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسّسة، و يحدّد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال و حقوق كل شريك في الإدارة، و تتميّز هذه المؤسّسات بوجود نوعين من الشركاء:

. شريك متضامن لا يختلف عن الشريك المتضامن في شركة التضامن السابق توضيحها، و شريك موصي مسؤوليته محدودة و غير تضامنية و لا يشارك في إدارة المشروع. [2]

ب . شركات الأموال: و هي شركات تتمتع باستقلالية تامة عن مالكيها كون رأس مالها يتحوّل إلى أسهم، فكل مساهم أو شريك يدخل في الشركة بمقدمات تتمثّل بأسهم قابلة للتداول. و لا يسأل المساهمون عن ديون الشركة إلاّ بنسبة مقدماتهم و يحصلون على الربح أيضا حسب نسبة مقدماتهم. و من بينها:[3]

. الشركات ذات المسؤولية المحدودة(SARL):

للشركات ذات المسؤولية المحدودة خصائص معيّنة، نذكر منها:

. لا ينبغي أن يتجاوز عدد الشركاء العشرون (20)، و إلاّ تحوّلت الشركة إلى شركة مساهمة.

---

[1]- نبيل جواد، **المرجع السابق الذّكر**، ص 20.

[2] - شعيب آتشي، **المرجع السابق الذّكر**، ص 26.

[3] - نبيل جواد، **المرجع السابق الذّكر**، ص 21.

. لا يحمل الشركاء صفة التاجر، و تكون مسؤولياتهم محدودة في حدود مساهمتهم في رأس مال الشركة، الّذي لا يجب أن يقل عن 100.000 دينار، مقسم إلى حصص متساوية ذات قيمة اسمية لا تقل عن 1000 دينار.

. حصص الشركاء سواء كانت عينية أو نقدية يجب أن يذكر توزيعها في العقد التأسيسي للشركة.

. حصص الشركاء يجب أن تكون اسمية و لا تكون في شكل أوراق قابلة للتداول.

. تحمل هذه الشركات إسم كل أو بعض الشركاء أو أحدهم على أن تكون متبوعة بكلمة شركائهم، وتكون مسبوقة أو متبوعة بكلمة شركة ذات مسؤولية محدودة أو الأحرف الأولى منها " ش.ذ.م.م " مع بيان قيمة رأس المال.

. للحصص قابلة الإنتقال عن طريق الإرث، كما يمكن أن تنتقل بين الأزواج و الأصول والفروع، ما لم ينص العقد التأسيسي على خلاف ذلك.

. يعيّن المدير أو المدراء من الشركاء، أو من أشخاص آخرين في العقد التأسيسي أو في عقد لاحق.

. يمكن زيادة رأس مال الشركة بحصص نقدية أو عينية، كما يمكن تخفيضه بعد الموافقة من قبل الشركاء.

. يمكن عزل المدير بموجب قرار يوافق عليه الشركاء الماليين لأكثر من نصف رأس مال الشركة، أو بموجب قرار قضائي يتقدم به أحد الشركاء.

. شركات المساهمة أو الشركات ذات الأسهم (SPA):

تحكمها قوانين متعدّدة، و لقد اكتفينا بما يلي:

. لا يجب أن يقل عدد الشركاء عن سبعة (7) أشخاص. [1]

[1]- لزهر العابد، **إشكالية تحسين التنافسية للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر**، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التّسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التّسيير، جامعة قسنطينة – 2- ، 2013/2012، ص 24.

. تكون مسؤولية الشركاء محدودة بقدر حصصهم في رأس المال الّذي ينقسم إلى أسهم.

. تسمى الشركة المساهمة باسم معيّن، مع ضرورة أن يكون مسبوقا أو متبوعا بذكر شكلها القانوني أو رأس مالها.

. رأس مال المؤسّسة لا يجب أن يقل عن خمسة (05) ملايين دينار، إذا ما لجأت إلى الإدخار العلني، و مليون دينار في حالة مخالفة ذلك.

. يدير شركة المساهمة مجلس الإدارة المشكل من ثلاثة (03) إلى خمسة (05) أعضاء.

يراقب مجلس المديرين مجلس المراقبة الّذي يراقب أعمال الشركة بشكل دائم، يتراوح عدد أعضاء مجلس المراقبة بين سبعة (7) و اثني عشر (12) عضوا، ينتخبون من طرف الجمعية العامة.

. تتولى الجمعية العامة المشكّلة من المساهمين أو وكلائهم، إتّخاذ بعض القرارات الّتي تتجاوز صلاحيات مجلس الإدارة و مجلس المراقبة، كما تتعاون الجمعية العامة مع المجلسين. [1]

ثانيا: <u>معايير تصنيف المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة</u>.

تختلف أصناف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهذه المعايير يمكن أن نجمعها فيمايلي:

1. <u>تصنيف المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها:</u>

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة الأشكال التالية:

أ . <u>المؤسّسات المنزلية (العائلية)</u>: و هي الصناعات الّتي تقوم غالبا على ممارسة حرفة متوارثة، كانت تمارس قديما و لم تحوّل إلى سلعة متطوّرة و لكن إحتفظت بقيمتها الفنية خاصة و أنّها تعتمد على المهارات اليدوية النادرة.

[1] ـ لزهر العابد، **المرجع نفسه**. ص 24 .

و تتبع الأساليب التقليدية المتوارثة و تنتشر في الريف و الحضر و يغلب عليها الطابع العائلي ة تتم داخل المنزل و تعمل على تحويلة إلى وحدة إنتاجية و يقوم بالصناعات الإنتاجية جميع أفراد الأسرة و لا تحتاج إلى رأس مال كبير و يمارسها عدد قليل من الأفراد لا يزيد عن خمسة.

ب . المؤسّسات الحرفية: تعد من أقدم أشكال الصناعة حيث كان الصّناع و أرباب الحرف يعملون في حوانيت صغيرة و يساعدهم عدد من العمال و هي غالبا ما تحتاج إلى تدريب خاص و مهارة فنية كبيرة لممارستها، كما أنّها قابلة للتطوّر و التّكيف مع الظروف المتغيّرة و تعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال ، و تمارس العمل داخل ورش يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمّال.

. المؤسّسات البيئية: هي الصناعات الّتي تعمل على تحويل المواد الخام المحلّية المتوافرة في البيئة إلى سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة المحيطة و الإستهلاك المحلّي، و تنشر في المناطق الحضرية و الريفية و الصحراوية، و من ثم فهي مستمدة من صميم البيئة المحيطة مما يجعل كل منطقة تشتهر بنوع معيّن من الصناعات. [1]

. المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المتطوّرة و الشبه المتطوّرة:

تتميّز هذه المؤسسات عن غيرها في اتّجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات الّتي يتم صنعها بطريقة منتظمة و طبقا لمقاييس صناعية حديثة، و بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطوّرة و ذلك من خلال:

. العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، و استعمال الأدوات و الآلات المتطورة.

---

[1] ـ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **المرجع السابق الذّكر**، ص 45-46.

. إنشاء و توسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير. [1]

2. تصنيف المؤسّسات على أساس أسلوب العمل: في هذا الأسلوب نفرق بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

أ. مؤسّسة غير مصنّعة: تجمع المؤسّسات غير المصنّعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، و يعتبر الأوّل (الإنتاج العائلي) موجهة للاستهلاك الذاتي و هو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، إلاّ أنّه لا يزال يحافظ على مكانة مهمّة في الإقتصاديات الحديثة، أمّا الثّاني (النظام الحرفي) الّذي يقوم به حرفي لوحده، أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتوجات حسب احتياجات الزبائن.

ب. مؤسّسة مصنّعة: تميّز هذه المؤسسات بتقسيم العمل، و تعقيد العملية الإنتاجية و إستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و إتّساع أسواقها. [2]

ت. المؤسّسة الصّغيرة المقاولة: تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي، الّذي يميّز المؤسسات الإقتصادية الحديثة و المقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسّستين حيث توكّل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معيّن طبقا لشروط محدودة، تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى و الّتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة، و المؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد و الّتي تكون في أغلب الحالات مؤسّسة صغيرة.

و في السنوات الأخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميّزة و المرافقة للعولمة، حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى الّتي عجزت عن التكاليف للأوضاع الجديدة. فمن أكبر اثني عشر(12) شركة في الولايات المتّحدة الأمريكية من كانون الثاني 1990، لم يبقى إلاّ شركة واحدة أمّا الباقي في

---

[1] عبد الله غالم،سبع حنان، **المرجع السابق الذّكر**، ص .

[2] ـ شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير. 2012/2011. ص 35.

الشركات فتحوّلت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات. فلقد اكتشف المنتجون أنّه بإمكانهم الإقتصاد في التكاليف، إذ ما تركوا مؤسّسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات. و يمكن تبيان هذا التصنيف في الجدول التّالي: [1]

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسّسات حسب أسلوب العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي		نظام المصنع		
الإنتاج الشخصي للإستهلاك الذاتي.	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير

3. تصنيف المؤسّسات حسب الطبيعة المنتجة:

يمكن لنا أن نصف المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة من خلال هذا المعيار إلى:

أ. مؤسّسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يركز نشاط هذه المؤسّسات على التصنيع و بالتحديد تصنيع: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود و الأحذية و النسيج، الورق ومنتجات الخشب و مشتقاته و يعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات إلى طبيعة الخصائص الّتي تتميّز بها المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة ولكونها تعتمد على المواد الأوّلية المتفرقة و التقنيات الإنتاجية البسيطة و اليد العاملة الكثيفة.

ب. مؤسّسات إنتاج السلع الوسيطة: يركز هذا النوع من المؤسسّات على مؤسّسات:

[1] ـ شهرزاد برجي ، **المرجع نفسه**، ص 36.

. تحويل المعادن، المؤسّسات الميكانيكية و الكهربائية، المحاجر و المناجم، صناعة مواد البناء. و يعود التركيز على هذه الصناعات بسبب الطلب المحلّي على هذه المنتوجات خاصة ما يتعلق بمواد البناء.[1]

[1] ـ محمّد الناصر مشري ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 14.

المبحث الثالث: أهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة

إنّ المنشآت الصّغيرة و المتوسّطة لها دور فعّال في الجانبين الإقتصادي و الإجتماعي و ذلك من خلال المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين. ففي ظلّ الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات و المعاهد والكليات التقنية، و في ظلّ انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين. و قد أثبتت تجارب الدّول المتقدّمة أنّ المنشآت الصغيرة والمتوسّطة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظرا لإعتمادها على تقنيات جديدة للعمل، إضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، و في تعبئة المدخّرات الوطنية، فنظرا لصغر متطلباتها الإستثمارية و بساطة تقنيات الإنتاج، فإنّ الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخّرات، و زيادة حجم الإستثمارات المحلّية، و دعم القيمة المضافة، بالتّالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات و زيادة الصادرات.[1]

أ/ فمن النّاحية الإقتصادية فإنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تكتسي أهمّية بالغة في الإقتصاد، و يظهر دورها في:

– تساهم في الناتج الداخلي الخام: تتضح أهمّية الدور الإستراتيجي الّذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور الإقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى المساهمة في توظيف العمالة. و الجدول التّالي يوضح ذلك: [2]

---

[1] ـ حبيبة مداس، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مكانتها الإقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، مداخلة في **الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام** المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 5- 6 **ماي** 2013. ص 4.

[2] ـ سليمان ناصر ، محسن عواطف ، **المرجع السابق الذكر**، ص 8.

الجدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في إقتصاديات بعض الدّول خلال سنتي: 2005/2004.

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتّحدة الأمريكية	%53,7	%48
ألمانيا	%65,7	%34,9
بريطانيا	%67,2	%30,0
فرنسا	%69,0	%61,8
إيطاليا	%49,0	%40,5
اليابان	%73,8	%27,1

تشير الإحصائيات المدونة في الجدول إلى أنّ الأغلبية من مجموع الوظائف في العالم موفّرة من طرف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، حيث نلاحظ أنّ هذه المؤسّسات تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي و تستوعب نسبة كبيرة من العمالة، و هذا دليل على إهتمام هذه الدول بهذا القطاع الحيوي.[1]

– الإستخدام الأمثل للموارد المحلية:

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية الّتي ما كانت لتستغل و تترك عاطلة، فمن المعروف أنّ طلب المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة على رأس المال هو طلب محدود، و من ثمّ فإنّ المدخّرات القليلة لدى الأفراد و العائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم بإستغلال المواد الأوّلية الموجودة في مناطق معيّنة و كذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم بإسترجاع النفايات و الفضلات الناتجة عن الإستهلاك النهائي للسّلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أوّلية تفيد في عملية الإنتاج و تعتبر بمثابة

[1]- سليمان ناصر، عواطف محسن، **المرجع نفسه**، ص 8.

إقتصاد في صرف الأموال لشرائها.[1]

– ترقية الصادرات: أثبتت هذه المؤسّسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات، و توفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنّها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول، و يمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات و ذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة الّتي تمد السوق المحلية بالسلع الإستهلاكية لتصبح صناعات تصدير، و ذلك بتقديم التوجيهات للمؤسّسات الصناعية فيما تصل بوسائل الإنتاج.[2]

– المساهمة في تطوير التكنولوجيا: تحقّق المؤسّسات الصغيرة عدد من الإبتكارات و الإبداعات و ذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها و يؤدّي الإبداع إلى إتقان كفاءة الإختراع و يساهم بذلك في التّقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مدّ السوق بالكوادر الغنية الّتي تشكل رأس المال البشري.[3]

– تساهم المؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوّة العمل و ندرة رأس المال. و كما توسع نشاط تلك المشروعات في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج و المنتجات الّتي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار الّتي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.[4]

---

[1] ـ حكيم شبوطي ، **الدور الإقتصادي و الإجتماعي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمّد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، العدد الثالث، جوان 2008، ص 216.

[2] ـ شهرزاد برجي ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 51.

[3] ـ مفيد عبد اللاّوي و ناجية صالحي، **دور المؤسّسات " الصناعات التقليدية و الحرف " في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية- حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة في الجزائر، يومي: 19/18 أفريل 2012.

[4] ـ نبيل جواد، **المرجع السابق الذّكر**، ص 83.

– توفّر المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدر منافسة محتمل و فعلي للمنشآت الكبيرة و تحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

– تعتبر هذه المنشآت المصدر الرّئيسي لتوفير الوظائف في الإقتصاديات المتقدّمة والنامية على حدّ سواء.

– هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة مثلا: شركة بنبتون، بناسونيك، ... الخ.

– هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير و تنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل و ارتفاع معدلات البطالة.

– تلعب دور كبير في تمكين المرأة و الشباب.

– مصدر للأمن الإقتصادي للأسر، و النمو الإقتصادي للمجتمع حيث أنّ الحصول على الدّخل المناسب يمكن الفرد من تحقيق متطلباتهم و الإرتقاء بمستويات معيشتهم و ممتلكاتهم، و يحقق هذا بدوره النمو الإقتصادي.

– تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية/ يدوية) الّتي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد و تنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة.

– أسلوب متميّز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.

ب/ أمّا من الناحية الإجتماعية فيظهر دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في:

– تساعد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في القضاء على المشاكل الإجتماعية المرتبطة بالفقر و البطالة. ممّا يؤدّي إلى الإنتقال و التدرج في المستويات الإجتماعية بسهولة حيث أنّ الأثر المالي لهذه المشروعات و المتمثّل في الحصول على الدّخل و الحدّ من الآثار الناجمة عن الفقر،[1] و نقل الأفراد

[1] ـ منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول: **دور المنشآت الصّغيرة و المتوسّطة في تخفيف أزمة البطالة**، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 19-21 أكتوبر 2009، ص 22.

إلى وضع أكثر أمنا بحيث يتحسّن مستوى ملكيتهم و مستواهم الصحي و التعليمي، و لولا هذا الدّخل لكان هؤلاء الأفراد نواة لبعض المشاكل و الأحداث الّتي لا تُحمد عقباها.

– تساعد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة على تطوير أفراد المجتمع، و الإنتقال بهم إلى درجة الإعتماد على الذّات.

– تساعد على إعلاء قيمة الذات و العمل و التعاون، خاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله و إنتاجه. [1]

– المشروعات الصغيرة هي الحلّ الّذي اعتمدته دول العالم كافة لحل مشكلة البطالة وبنظرة عامة نجد أنّ نسبة من 20– 30% من الوظائف حكومية، في حين أنّ 70% من فرص العمل مشاريع صغيرة صناعية, ففي إيطاليا لوحدها يوجد 2 مليون و 300 ألف مشروع و الوطن العربي كله به 700 ألف مشروع فقط ، يذكر أنّ المشروعات الصغيرة و المتوسّطة تمثل أكثر من 90 % من مجمل المشروعات في معظم دول العالم فضلا عن أنّها أصبحت الآن تمثل القوّة الدافعة وراء عدد من الإختراعات. [2]

– رفع مستوى مشاركة الإناث في النشاطات الإجتماعية: حيث تلعب المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة دورا كبيرا في الإهتمام بالمرأة العاملة نظرا لدورها الفعّال في إدخال العديد من الأشغال الّتي تتناسب مع طبيعتها كالعمل على الحاسوب، مشاغل الخياطة و الألبسة، ممّا يزيد من دورها في تكوين الدّخل، إضافة إلى تشجيعها على البدء بإنشاء مشاريع صغيرة تقودها بنفسها.[3]

---

[1] ـ منظمة العمل العربية،**المرجع نفسه**، ص 22.

[2] ـ رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة و الأمن الإقتصادي في ظلّ الديمقراطية و حقوق الإنسان**،ط1،(عمان:دار زهران للنشر و التوزيع)، 2010. ص 135.

[3] ـ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمّد علي، **المرجع السابق الذّكر**، ص 28.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مجموعة من التعاريف للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في عدد من بلدان العالم، ولاحظنا الغموض الّذي لا يزال يكتسي هذه التعاريف بالرّغم من وضع مجموعة من المعايير الكمية و أخرى نوعية و الّتي جاءت للتّمييز بين مختلف أنواع هذه المؤسّسات، إضافة إلى عرضنا لمختلف أنواعها و أشكالها و كذا معايير تصنيفها.

كما رأينا بأنّ هذه المؤسّسات تمارس أنشطة صناعية و تجارية و خدمية، كما تبيّن من خلال الدّراسة الدّور الهام و الحيوي الّذي تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لأي دولة من خلال ما تقدّمه من مساهمة فعالة في التصدير، زيادة قدرات الإبتكار، المساهمة في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى كونها وعاءا رئيسيا لاستقطاب العمالة، حيث أثبتت تجارب العديد من الدول أهمّيتها و فائدة الإعتماد عليها كأساس لتحقيق التنمية.

الفصل الثانـي:

ماهية التّنمية المحلّية

تمهيد:

لقد ظلّت مسألة التنمية المحلية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني و قد عالجتها عدّة مدارس، لكن مع تنامي الوعي و التّقدّم عرف الخطاب التنموي عدّة مفاهيم للتنمية و أهمّها أنّها عملية مجتمعية متكاملة الأبعاد و متعدّدة المستويات و لعلّ المستوى المحلّي منها، يبقى من أهمّ مستوياتها نظرا لشدّة قربه من مصالح الأفراد المحليين و تعامله معهم، فهم يبقون الهدف الأوّل و الأخير من كل عمليات التنمية القائمة في المجتمع، و لهذا نجد أنّ التنمية المحلية تعكس الكثير من الخصائص و الأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة.

لذا تمّ تكريس هذا الفصل للتّعرف على أكثر التنمية المحلية و التّقرب من جوهرها من خلال تسليط الضّوء على مختلف تعاريفها و ذلك في المبحث الأوّل، في حين تطرّقنا في المبحث الثاني إلى أهمّ مرتكزاتها و مجالاتها، و في الأخير تمّ التّعرف على أهمّ المعوّقات الّتي يمكن أن تحول دون تحقيق أهدافها في المجتمع، سواء كانت هذه المعوّقات إجتماعية، إقتصادية، سياسية، ... فالتنمية المحلية في جوهرها تبقى دائما عملية تغيّر حضاري، مدروس الوسائل و متوقّعة النّتائج.

المبحث الأوّل : تعريف التنمية المحلية.

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الرّكائز الأساسية للتنمية الوطنية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق و في مقدّمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثّر في تفعيل الاستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشروعات الصّغيرة. و نظرا لأهمّية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدّة محاولات لتعريفها. ولكن قبل أن نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وجب علينا أوّلا التعرف على مفهوم التنمية و كذا مراحل تطوّرها.

1. مفهوم التنمية:

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا لكثير من السّياسات و الخطط و الأعمال، على مختلف الأصعدة كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني و التعميمات، و التّنمية إذن تعني:

لغة: من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وفي المال بمعنى زاد وكثر.

إصطلاحا: التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة عبر فترة من الزّمن في الإنتاج و الخدمات نتيجة إستخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية، أمّا النمو يختلف عن التنمية فالنمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة الّتي تحدث في جانب معيّن من جوانب الحياة. [1]

و يقصد بها أيضا أنّها: " عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات و رفع مستوى الحياة المعيشية. وهناك ثلاثة عناصر يجب توفيرها لضمان تحقيق التنمية هي: رفع مستوى المعيشة، إيجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ إقتصادي و سياسي و إجتماعي سليم و تعديل النظم الموجودة للأفضل، زيادة حرية

[1] ـ محمّد منير حجاب، **الإعلام و التنمية الشاملة**،ط2، (القاهرة: دار الفجر). 2000. ص 33.

المواطنين و ضمان توفير الحقوق السياسية الكاملة لهم و توفير كافة متطلبات الحياة ".[1]

و تعرف التنمية أيضا على أنّها: " العملية الّتي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمّة و المساهمة في تقدّمها بأقصى ما يمكن ".[2]

و يرى الدّكتور "عبد الباقي سماتي" بأنّ :" التنمية هي ظاهرة متعدّدة الأوجه و متعدّدة الأبعاد، و غالبا ما تعرف بأنّها عملية التّحول الّتي ترادف النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتّغير الهيكلي و التقدم التقني و الابتكار العالمي المهتم بجميع جوانب الحياة ".[3]

كما عرّفت بأنّها: "عملية شاملة في أي مجتمع حيث يجب أن تتضمّن كافة مجالات الحياة الإنسانية، كالتنمية البشرية، تنمية الموارد البيئية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية و التنمية السّياسية، و التنمية كذلك عملية مستمرة و مرحلة طويلة لا تتوقف لمرة واحدة و بشكل نهائي تام".[4]

و يعرفها "إحسان حفظي" : " أنّها عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين و الحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية و يتم ذلك وفقا لخطة مرسومة".[5]

أمّا برأي "حامد القرنشاوي" فإنّ عملية التنمية تعني: " إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معيّن بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التّطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن

---

[1] ـ ميشيل تودارو ، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، (السعودية: دار المريخ)، دس ن. ص 829.

[2] ـ **جمل الحلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم السياسة**،ط1، (الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع) . 2010. ص 21.

[3]ـ Abdelbaki Smati, **Nature du développement local et role des collectivities locales dans son financement**, recherché économiques et management, centre universitaire de Souk-Ahras, N°5, juin 2008, p 83

[4] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان،**علم الإجماع النفسي (المجتمع، الثقافة، الشخصية)**، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة). 2005. ص 83.

[5] ـ طارق السيد، **علم اجتماع التنمية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة). 2007. ص 38.

المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتجدّدة لأعضائه بالصورة الّتي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال". [1] و الجدول التّالي يوضّح لنا تطوّر مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا [2]

الجدول رقم (04): تطوّر مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا:

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي.
2	منتصف الستينات إلى سبعينيات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي +التوزيع العادل.
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.
4	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا.	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحة للسكان.
5	منذ قمة الأرض سنة 1992 "ب ريودي جانيرو بالبرازيل"	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ مفهوم التنمية مرّ بعدّة مراحل، فبعدما كان يقصد به النمو الإقتصادي في نهاية الحرب العالمية الثّانية إلى منتصف القرن العشرين، تمّ إضافة مصطلح التّوزيع العادل

---

[1] ـ محمّد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الإقتصدية المتوازنة ـ دراسة مقارنة،ط1، (لبنان)**. 2009. ص 17.

[2] ـ عثمان محمّد غنيم ، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها،ط1**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع). 2010. ص 282.

و الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية إلى هذا النمو الإقتصادي خلال منصف ثمانينات القرن العشرين، و منذ سنة 1990 بدأ الحديث عن التّنمية البشرية أي تحقيق مستوى حياة كريمة و صحة للسكان. و بداية من " قمّة الأرض" أصبح الحديث يدور حول التنمية المستدامة الّتي جمعت كل المفاهيم الّتي تمّ التّطرق إليها في المراحل السّابقة.

و بالتّالي نستنتج من خلال التّعاريف السّابقة أنّ مفهوم التنمية يعني: "تلك العمليات الّتي تتوحّد بها جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية في المجتمعات، و هي ترتبط بازدياد أعداد المشاركين في دفع هذا التّغير و توجهه".

2. مفهوم التنمية المحلية:

هناك عدّة محاولات لتعريف التنمية المحلية منها:

. يرى الدّكتور "فاروق زكي" بأنّ التنمية المحلية :" هي تلك العمليات الّتي توحد جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمّة و مساعدتها على المساهمة التّامة في التقدم القومي، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية ".

كما عرّفها الأستاذ " ويفر" كالآتي :" التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معيّنة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة. [1]

و هناك من يرى بأنّها: " عبارة عن التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الإجتماعي لسكان

---

[1]- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق**، أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التّسيير، 2011/2010، ص 19.

جهة معيّنة لتثمين ثرواتهم المحلية الّتي ستقود إلى التنمية الاقتصادية، و تعرف بأنّها: "تنويع الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و إغناءها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة و تنسيق موارده وطاقته، و بالتّالي ستكون ثمرة مجهودات سكان هذا الإقليم".

و هي أيضا: " عملية إغناء الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية على مجال ترابي معيّن من خلال تعبئة وتنسيق مواردها و طاقاتها".[1]

و هي أيضا :" تعبير عن تضامن سكان منطقة معيّنة من أجل تحقيق التّطور، و هذا له أثر إيجابي يسمح للنّاس بتلبية احتياجاتهم و إشباعها".[2]

و هناك من يعرّفها بأنّها: " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع و بناءا على مبادرته إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعّالة لهذه الحركة".

و حسب هيئة الأمم المتّحدةّ التنمية المحلية: مجموع العمليات الّتي بها يمكن توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية.[3]

في حين عرّفها "Xavier Griffer ": " بأنّها مسار تنويع و إثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معيّن من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم".

كما قال " Georges Banko" بأنّ:" التنمية المحلية هي إستراتيجية تنويع الأنشطة على إقليم معيّن عن

---

(1) ـ محمّد النّاصر مشري، **المرجع السابق الذّكر**، ص 64.

(2)ـ Salah Mansour Salima, **Le produit de terroir levier du développement local dans les zones rurales et montagneuses: cas des fromageries artisanales de –Saint Amour– et de fromageries artisanales Fatima Ibersien–FAFI–**, Mémoir de fin d'études en vue de l'obtention du diplôme de Master2 en sciences économiques, Option: développement local, tourisme et valorization du patrimoine, Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, department des science économiques, 2013, p8.

(3) ـ زهير صيفي، **دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية**، مداخلة في الملتقى الوطني الأوّل حول دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور **بالجلفة**، ص 295.

طريق تعبئة الطاقات و الموارد (الطبيعية، البشرية و الاقتصادية).

بينما "Paul Houée" فيراها " عملية شاملة من التحرك و تظافر الجهود من الجهات الفاعلة المحلية لتطوير الموارد البشرية و المادية في إقليم معيّن"[1]

أمّا الأستاذ آرثر دونهام "Arthur Dunham" فيرى بأنّها: ماهي إلاّ نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذّاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين، و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسّسات الحكومية و الأهلية. [2]

و من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا القول أو تعريف التنمية المحلية بأنّها جزء من التنمية المجتمعية الشاملة، حيث تتكامل معها من حيث فلسفتها و أدوات و وسائل تحقيقها، و تتم عبر التعاون مع الأجهزة الحكومية، وبمشاركة الأفراد و الجماعات حيث يصبح النّاس أكثر تعاونا من أجل حياة أكثر رفاهية أساسها التعاون و الشعور بالولاء و الانتماء.

أي أنّها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة الّتي ترتبط بضرورة الإدراك الواعي لمختلف العمليات الاجتماعية من خلال المعرفة الدقيقة لطبيعة و نوع العلاقات الّتي تربط بين عناصرها في إطار تكاملي بالغ التشابك، بحيث تجعل أي تطوير أو تغيير يحدث في بداية العملية التنموية ما هو إلاّ بداية لتغيرات أخرى.

---

[1]- Raphael Boutin-Kuhlmann, **La contribution biologique au développement local**, Mémoir en vue de l'obtention du diplôme de Master2 ,p 11.

[2] - خنفري خيضر، **المرجع السابق الذّكر**، ص 18.

المبحث الثّاني: الرّكائز الأساسية للتنمية المحلية و مجالاتها.

لم تكن التنمية المحلية بمعزل عن التّطور الّذي عرفه مفهوم التنمية الّذي أصبح يعني عملية ذات أبعاد متعدّدة تسعى لإحداث تغيرات جذرية و تحقيق أكبر قدر ممكن من التّقدم في كافة المجالات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، ...الخ. حيث حظيت المجتمعات المحلّية بإهتمام معظم الدول الّتي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

و في إطار تجسيد هذا النوع من التنمية قامت هذه الدول بالاعتماد على جملة من المرتكزات الّتي تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية في كل المستويات أو المجالات. لذا سيتم في هذا المبحث عرض الركائز الأساسية للتنمية المحلية أوّلا ثمّ التعرض لمختلف مجالاتها.

1. ركائز التنمية المحلية: تتلخص ركائز التنمية المحلية فيما يلي:

– التنمية الشعبية: و ذلك باشتراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل على وضع و تنفيذ البرامج و الّتي تهدف إلى النهوض بهم و ذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة الحالية.[1] حيث يتّضح أنّ القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح أيّ دولة في النّمو يرجع إلى إعتمادها على مواردها المحلّية و أثمن هذه الموارد هو العنصر البشري و إذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر و ركّزت على عناصر أخرى فإنّها ستخلق عبئ مستمر على التنمية و هو وجود عنصر بشري يزداد عددا و يقلّ كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، بالإضافة إلى تثمين الموارد المحلية في إطار النهوض بتنمية متوازنة تمس جميع الأنشطة الاقتصادية.[2]

– رفع كفاءة المجتمع المحلي: و ذلك من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية من أجل تحقيق الشفافية و المصداقية و توفير الخدمات للمواطنين.

---

[1] ـ ليندة نصيب، **واقع إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلّة محكّمة تصدر عن جامعة 8 ماي 1949 قالمة، العدد 05. 2010. ص 70.

[2] ـ زهير صيفي، **المرجع السابق الذكر**، ص 295.

– تفعيل سياسات التنمية الحضرية و الريفية: وتشمل سياسات التنمية الحضرية إقامة مدن و مجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية و تنمية المدن الحضرية للإرتقاء بها و تحسين مستوى معيشة الأفراد بها. أمّا أبعاد التنمية الرّيفية المتكاملة فتتمثّل في: تنويع مصادر الدّخل في المناطق الرّيفية، بحيث يتمّ تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات و أنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرّئيسي و إستغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية و فئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق و إمكانيات المجتمع الرّيفي، من أجل دفع عجلة التنمية المحلية.

– دور الجهات الحكومية: المتمثّلة خاصة في توفير مختلف الخدمات و المشروعات المتعلّقة بالتنمية المحلية و إعطاء الدّعم الكافي و تشجيع المبادرات الفردية و تفعيل المشاركة و تشجيع الإستثمار. [1]

– الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية و هذا ما يؤدي إلى منفعة اقتصادية من حيث تقليل التكلفة في إنجاز المشاريع. [2]

2. مجالات التنمية المحلية: لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية، و عليه سنقتصر على مايلي:

– **<u>التنمية الإقتصادية:</u>** و يقصد بها تقدّم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن. وعليه فإنّ الدول المتقدّمة اقتصاديا هي الّتي حقّقت الكثير في هذا الاتجاه، بينما الّتي لم تحقق فيه تقدّما ملحوظا فتسمى الدول المتخلفة اقتصاديا. و من ثمّ فإنّ التنمية الإقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية والتنظيمية،[3] و لا تقتصر التنمية الإقتصادية على مجرد زيادة

---

[1] ـ عبد القادر حسين، **الحكم الرّاشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصّص: الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان- ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011. ص 62- 63-64.

[2] ـ لينده نصيب، **المرجع السابق الذكر**، ص 70.

[3] ـ حسين درويش **العشري** ، **التنمية الإقتصادية**، (بيروت: دار النهضة العربية). 1979. ص 15- 16.

الدّخل القومي الحقيقي وإنّما تتعدى ذلك إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدّخل الحقيقي. فقد يظلّ مستوى الدّخل الحقيقي للفرد ثابت و ذلك على الرّغم من تحقيق زيادة في الدّخل القومي الحقيقي، ويحدث ذلك عندما يتعادل معدل نمو الدّخل القومي الحقيقي مع معدل نمو السكان. وعليه فإنّ التنمية الإقتصادية عندما تتطلب زيادة نصيب الفرد من الدّخل القومي الحقيقي إنّما تستلزم بالضّرورة ارتفاع معدّل نمو الدّخل القومي عن معدّل نمو السكان.[1]

- **التنمية الإجتماعية:** لا شكّ أنّ الهدف العام الّذي تهدف إليه التنمية الإجتماعية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الإجتماعية إذ أنّ القاعدة الإنسانية هي أن تتجاوب برامج التنمية مع الاحتياجات الأساسية الّتي يعبر عنها الجماهير باعتبارها هي الأقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها و بالتّالي تحقيق مزيد من معدلات التنمية الشاملة و بالطبع يمكن للحكومات المعنية والأجهزة القائمة بالتّخطيط الإستعانة بدقّة المعلومات المتوفرة و بالتّالي سيكون في موقع أفضل لصياغة قرارات أكثر عقلانية و يرجع ذلك إلى الفهم الكامل لحاجات الأعضاء في المجتمع وأهدافهم الّتي يصبون إلى تحقيقها. و تعرف التنمية الإجتماعية بأنّها:" تلك العملية الّتي تنطوي على إحداث بعض التغيرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الإجتماعية، فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسّد في إعداد و توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الإجتماعية العامة كالتعليم، الصحة، النقل، السكن، ...الخ.[2] و من هذا التعريف يتبيّن لنا أنّ الهدف من التنمية الإجتماعية هو توفير الخدمات الإجتماعية الّتي تحقق أقصى استثمار ممكن للطاقات و الإمكانيات البشرية في المجتمع عن طريق توفير الخدمات المتنوعة الّتي يحتاجها المجتمع

---

[1] - محمّد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية**، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية). 1977. ص 64.

[2] - منال طلعت محمود، **التنمية و المجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث). 2001. ص 12- 13.

كخدمات التعليم و الخدمات الصحية و توفير المرافق سواء في القرية أو المدينة و إلى توفير مساكن للأفراد و غيرها من الخدمات الإجتماعية.[1]

- **التنمية السياسية:** التنمية السياسية هي عملية تحديث مستمر أو عملية إعادة التّنشئة السياسية الّتي جرت في الماضي و ذلك عن طريق استخدام قنوات التّنشئة السياسية و كذا إحداث تغييرات في سلوك المواطنين و الزعماء سواء أثناء قيامهم بالفعل السّياسي أو خلال استجابتهم للأحداث السياسية،[2] فهناك من نظر إلى التنمية السياسية باعتبارها مجموعة من التغيرات تستهدف الثقافة و البنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو قبل- حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث التّحول في قدرة و قابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصريّة قادرة على إستيعاب ما يعرض من مشكلات و السعي لحلها والتّكيف مع المطالب و التغيرات المستمرة و السعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف إجتماعية جديدة.[3]

و في ضوء ما تقدّم يمكن القول بأنّ التنمية السياسية هي: " عملية سياسية متعدّدة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، و تحقيق التكامل و الاستقرار د اخل ربوع المجتمع، و زيادة معدّلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة".[4]

- **التنمية الإدارية:** هي ذلك الجانب الّذي يتضمّن الأبعاد الإقتصادية و السّياسية ة الإجتماعية و الثقافية إضافة إلى تركيزها على تنمية و تطوير الجوانب الإدارية التنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة

---

[1] ـ هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية: بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر- دراسة مقارنة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي). 2007. ص 216.

[2] ـ عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري – دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية،ط1**، (ليبيا: دار الرواد). 2002. ص 36.

[3] ـ رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتّغيير،ط1**، (ليبيا: دار الكتب الوطنية). 2002. ص 24.

[4] ـ أحمد وهبان، **التّخلف السّياسي و غايات التنمية السياسية**، (الإسكندرية). د.س.ن. ص 204.

على القيام بواجباتها و مهامها الإدارية.[1]

فيمكن النظر إلى التنمية الإدارية على أنّها نشاط مخطّط و مستمر يهدف إلى تطوير السلوك الإداري و تطوير قدرات المديرين بالمنشأة من خلال المعارف والمهارات الّتي تكتسبونها من خلال برامج التنمية الإدارية، كذلك تهدف هذه البرامج إلى تنمية المهارات القيادية لدى المديرين، و كذلك تنمية القدرة على التفكير الخلاق و إتّخاذ القرارات الصحيحة. و التنمية الإدارية ليست قاصرة على مستوى الإدارة العليا في المنشأة فقط، بل تمتدّ لتشمل كافة المستويات الإدارية، فهي تختصّ بتطوير الطاقات الإدارية لرجال الإدارة الحاليين إلى جانب تهيئة مديري المستقبل وتسليحهم بالقدرات الإدارية الّتي تمكنهم من تولّي المناصب القيادية في المستقبل.[2]

-**<u>التّنمية البشرية:</u>** لقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة سنة 1990 أنّ التنمية البشرية هي " عملية توسيع خيارات النّاس" و أهمّ هذه الخيارات هي توفير حياة مديدة وصحية، و التمتع بمستوى معيشة لائق، و توفير الحرّية السّياسية و ضمان حقوق الإنسان والاحترام الذاتي.[3] كما أنّ هناك خيارات إضافية كثيرة يعطي لها النّاس قيمة، و من بينها: الإحساس بالجماعة، فرص الإبداع والإنتاج، الحصول على الموارد اللاّزمة لمستوى معيشة كريم،... و مع ذلك فإنّ التنمية البشرية هي أكثر من مجرّد تحقيق هذه القدرات، فهي أيضا عملية السعي إلى تحقيقها على نحو عادل و منتج و مستدام و قائم على المشاركة.[4]

و عليه يمكن القول أنّ التنمية البشرية هي مجموعة من الآليات و الوسائل الّتي تجعل من الفرد مواطنا منتجا، قادر على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرّفاهية والاكتفاء الذّاتي على صعيد الغذاء، المسكن

---

[1]- موسى اللّوزي، **التنمية الإدارية – المفاهيم، الأسس، التطبيقات**،ط1، (عمان: دار وائل للنشر). 2000. ص 32.

[2]- صلاح الدّين عبد الباقي، **إدارة الموارد البشرية من الناحية العلميّة و العملية**، (الدار الجامعية). 2000. ص 23.

[3] - لعلى بوكميش، **مدخل إلى تنمية الموارد البشرية- مع دراسة الواقع في الدّول العربية**،ط1، (الجزائر: الجامعة الإفريقية). 2012. ص 16.

[4] - عبد الله عطوي، **السكان و التنمية البشرية**،ط1، (لبنان: دار النّهضة العربية). 2004. ص 23.

و العمل و الصّحة،...الخ و يستطيع المساهمة في بناء المجتمع و تطويره و المشاركة في عملية بناء الدولة و تعزيز الأمن القومي على جميع الأصعدة السّياسية، الإقتصادية و الإجتماعية و غيرها.[1]

[1] ـ عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدّول العربية و إسرائيل و الصّين و ماليزيا**،ط1، (الدّار العربية للعلوم). 2008. ص 17.

المبحث الثالث: أهداف و معوّقات التنمية المحلية.

إنّ التنمية المحلية الناجحة هي الّتي تبين و تعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة و تحسين ظروفهم و إطار معيشتهم، و لهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أبعاد و أهداف متنوعة تسعى إلى تحقيقها، غير أنّ هذا النوع من التنمية تعيقه عدّة عراقيل حيث تقف أمامها جملة أو مجموعة من العقبات الّتي تعترض تحقيق هذه الأهداف. و عليه فإنّنا في هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهمّ أهداف التنمية المحلية و من ثمّ سوف نعرج إلى تلك العقبات الّتي تعترض طريقها.

أوّلا:أهداف التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهداف متعدّدة من بينها:

- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي و النهوض به إقتصاديا واجتماعيا.
- الإرتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي.
- الإهتمام بالأنشطة الوظيفية الّتي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع مثل: الصّحة و التّعليم و التّرفيه.
- العناية الّتي لابدّ و أن توجّه إلى تكوين جماعات تناقش و تدرس عملية تنمية المجتمع وتشارك فيها.
- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعّالة في عمليات التنمية.[1]
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات و إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- محاربة الفقر و الإقصاء و الفوارق الإجتماعية و التهميش، و دعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع.

[1] ـ عبد الرحمان محمّد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 116.

– التّصدي و محاربة الآفات الإجتماعية كالجريمة، العنف، السرقة والمخدرات،...الخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية و الأبواب المفتوحة و الحملات، و تنظيم الندوات والمحاضرات...الخ.

ثانيا: معوّقات التنمية المحلية:

و هي عقبات متنوّعة و متباينة، و منها عقبات إقتصادية، إجتماعية و إدارية نوجزها بصورة مختصرة كالآتي:

أ. **العقبات الإقتصادية**: و نجد من بينها:

– قلّة و محدودية توفر و تواجد الموارد الطبيعية على المستوى المحلي.

– العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

– قلّة مع عدم القدرة على الإدخار مما يضعف حافز الإستثمار.

ب. **العقبات الإجتماعية:** و هي ذات طابع و تأثير إجتماعي و معرقلة لعملية التنمية المحلية و هي متنوّعة و أبرزها ما يلي:

– المشكلة السكانية و خاصة المتعلّقة بالنمو السكاني المرتفع و علاقة ذلك بالموارد الطّبيعية أو الثروة المادية.

– تأخر البيئة الإجتماعية متمثلة في نقص و محدودية التعليم و التكوين، أي نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي.

ج. **العقبات الإدارية:** يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية و التقنية المتمثّلة فيمايلي:

– عدم التّجسيد الفعلي للاّمركزية و الديمقراطية المحلية،[1] و ذلك أنّ استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة حيث كلما تمكّنت البلدية من تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلّما كانت أكثر استقلالية ،

[1] ـ نور الدّين يوسفي ، **الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة **أمحمّد بوقرة**- بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2010/2009. ص 49.

بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.

– عدم كفاية الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النّشاط التنموي، إضافة إلى محدودية و تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

– سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، و هذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، و بالتّالي الانحراف عن الإستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات. [1]

[1] ـ نور الدين يوسفي، **المرجع نفسه**، ص 49 – 50.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهمّ الأسس النظرية حول التنمية المحلية، حيث تطرّقنا في البداية إلى مختلف تعاريف التنمية و كذا المراحل الّتي مرّت بها و توصّلنا إلى أنّ مفهوم التنمية أصبح عنوانا لكثير من السياسات و الخطط و الأعمال على مختلف الأصعدة.

و بعدها قمنا بتسليط الضّوء على التنمية المحلية و وجدنا أنّه بالرّغم من تعدّد التعاريف الّتي قيلت حولها إلاّ أنّها تلتقي كلّها في كونها عملية يمكن من خلالها توحيد جهود الأهالي مع الجهود الحكومية من أجل تحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المحلية، و ذلك في مختلف المجالات سواء الإقتصادية، الإجتماعية، الإدارية، السياسية و البشرية. و أخيرا تعرّضنا لمختلف أهداف التنمية المحلية كما تطرّقنا لجملة من العقبات و العراقيل المتباينة الّتي تحول دون تحقيق تلك الأهداف سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي و هي عقبات تمسّ مختلف الجوانب (الإقتصادية، الإجتماعية و الإدارية).

الفصل الثالث:

المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة

و التنمية المحلية في الجزائر.

تمهيد:

لقد قامت الدّولة الجزائرية بدعم و تطوير قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ذلك بتبني عدّة أساليب و آليات، حتّى تقوم بدورها الفعّال في تحقيق التّنمية. و في هذا السّياق نحاول من خلال هذا الفصل التّطرق إلى الإطار القانوني و التّشريعي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و كذا التّطور التّاريخي لها في الجزائر و ذلك في المبحث الأوّل، و من ثمّ سنعرّج في المبحث الثاني إلى عرض مختلف الآليات و الهيئات المدعّمة لهذه المؤسّسات، فيما جعلنا المبحث الثالث للحديث عن الأهمّية الّتي تكتسي المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، بعدها التطرّق إلى مختلف المشاكل و العقبات الّتي تواجهها و تعيق قيامها بالدّور التنموي المرجو منها.

المبحث الأوّل: الإطار القانوني و التّشريعي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و مراحل تطوّرها في الجزائر.

سيتم فيما يلي التطرّق إلى الإطار القانوني و التّشريعي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة وكذا مراحل تطوّرها في الجزائر:

***أوّلا:*تعريف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و الإطار القانوني لها في الجزائر:**

إنّ التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر هو التعريف الوارد في المادّة (04) من القانون 18/01 المؤرّخ في 15 ديسمبر 2001، و المتمثّل في القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الّذي ينص على ما يلي:" تُعرف المؤسّسة الصّغيرة و المتوسّطة مهما كان وضعها القانوني، بأنّها مؤسّسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري (02) دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و هي تحترم معايير الإستقلالية. و يرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس:

– الأشخاص المُستخدَمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاءا من وحدات العمل السنوي، و السّنة الّتي تعتمد عليها هي تلك المتعلّقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

– الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلّقة بآخر نشاط مقفل مدّة 12 شهرا. [1]

– المؤسّسة المستقلة : و هي كل مؤسّسة لا يُمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر، من قبل المؤسّسة أو مجموعة مؤسّسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، القانون رقم01- 18 ، **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 77، **الصادر في** 30 رمضان 1422 **الموافق ل** 15 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة و **المتوسّطة**، ص 5 ـ 6.

و قد قسّم القانون حسب المواد 5، 6 و 7 المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة إلى ثلاثة مؤسّسات هي:

أ. المؤسّسة الصّغيرة: هي تلك المؤسّسة الّتي تشغل ما بين 10و 49 أشخاص، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دج.

ب. المؤسّسة المتوسّطة:هي تلك المؤسّسة الّتي تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، و رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج و 2 مليار دج أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دج.

ج. المؤسّسة المصغّرة: تشغل ما بين 1 و 9 أشخاص، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دج.

و يمكن تلخيص تعريف المشرّع الجزائري للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجدول التّالي: [1]

الجدول رقم (6): تصنيف المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب القانون الجزائري:

المعايير / المؤسّسة.	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسّسة المصغّرة	من 1 إلى 9	20	10
المؤسّسة الصّغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسّسة المتوسّطة	من 50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

ثانيا: **أهمّ المراحل الّتي مرّت بها المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر.**

***المرحلة الأولى*: (1963- 1982):**

تميّز الإقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالإقتصاد المخطّط ذي النّهج الإشتراكي، و كان الإهتمام آنذاك بالمشاريع الثّقيلة و المؤسّسات الكبيرة الحجم، و لم تأخذ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حيزا من

[1] ـ الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، **المرجع نفسه**، ص 6.

إهتمام الدّولة،[1] و في ظلّ تبني الخيار الإشتراكي و إعطاء القطاع العام الدّور الأساسي على حساب القطاع الخاص، و اعتماد سياسات الصّناعات المصنّعة، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة التابعة للقطاع العام، و محدودية المؤسّسات المملوكة للقطاع الخاص، و قد أصبحت ثغرات عدم تطوّرها واضحة من خلال هذه الفترة الّتي شهدت محاولات تطبيق السياسات الإشتراكية في الجزائر، و قد تمّ تسجيل تأخّر في تنفيذ المشاريع الإستثمارية.[2]

***المرحلة الثانية*: (1982- 1988):**

تميّزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدّولة (إرادات المحروقات) و ذلك نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و خاصة سنة 1986، و كان لذلك أثر كبير على الإستثمارات الّتي يديرها القطاع العام و الّتي كانت تموّل من خزينة الدّولة، فقد كانت المؤسّسات العمومية تتميّز بانخفاض مستويات الكفاءة والمردودية الإقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلّقة بعدم التّحكم في التكنولوجيا المستوردة.

و نظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الإقتصادية المطبقة، و تجلى ذلك من خلال توقيف الإستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و توجيه الإستثمارات الجديدة إلى نشاطات إقتصادية كانت مهمّشة من قبل مثل: الصناعات الخفيفة.

و في هذا الإطار عرف قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة إهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا و حيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعّالة في تنفيذ و تحقيق أولويات و أهداف توجهات السياسة الإقتصادية الجديدة.[3] أمّا بالنسبة للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الخاصة، فخلال هذه المرحلة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير و توجيه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و قد برز ذلك من خلال تبنّي إطار تشريعي و تنظيمي يتعلّق بالإستثمار الوطني الخاص، غير أنّ العراقيل الّتي كانت تواجهها الإستثمارات الخاصة

---

[1]- عبد الرّحمان بن عنتر، **المرجع السابق الذّكر**، ص 153.

[2]- رياض ريمي، عقبة ريمي، **المرجع السابق الذّكر**، ص 8.

[3]- حبيبة مداس، **المرجع السابق الذّكر**، ص 5.

تركت أثرا كبيرا على تطوّر منظومة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، و لم يكن لقانون الإستثمار أثر كبير في تطوّر هذه المؤسّسات.[1]

***المرحلة الثالثة*: انطلاقا من 1988:**

لقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ذلك بالشروع في تهيئة المناخ الإقتصادي الخصب الّذي ينمو و يتطوّر فيه القطاع، و قد مسّت هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التّالية:

– قانون الخوصصة و الشراكة: فالأوّل (قانون الخوصصة) يفتح بموجبه أعمال المؤسّسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثمّ عدّل بقانون آخر سنة 1997، أمّا الثّاني (قانون الشراكة) فكان أهمّه اتّفاقيات التعاون و الشراكة مع الإتّحاد الأوربي و الّذي و قع سنة 1998.

– النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتّخذة إبتداءا من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، و تقديم التسهيلات للقطاع الخاص و تخفيض أسعار الفائدة إبتداءا من العام 1998.

– التشريعات الجبائية شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992 , 1997 و1998، حيث تضمّنت امتيازات لإنشاء مؤسّسات صغيرة و متوسّطة و تدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية و جزئية.

– السياسة الجمركية الّتي أبدت من جانبها تجاوبا و ذلك في إطار تحرّر التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و تسهيل المعاملات المالية و فتح السوق الجزائرية على الخارج للقطاع الخاص.[2]

– إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية و ذلك سنة 1993

---

[1] ـ حبيبة مداس، **المرجع نفسه**، ص 5.

[2] ـ سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، العدد 9، 2011. ص 131.

– إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الإقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة و الصناعة التقليدية في 1994 بكافة الصلاحيات.

– إصدار قانون النقد و القرض في 4 أفريل 1990 خاص بتنظيم الإستثمار، و الّذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي أضف إلى تشجيعه للإستثمار الأجنبي (في كل المجالات) إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسّسات العمومية و الخاصة و إعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع الّتي تساهم في التنمية الإقتصادية و الإستقرار. [1]

– إصدار قانون مستقل لتوجيه الإستثمار و هو قانون 1993، و على إثره تمّ تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الإستثمار، حيث تمّ تجميع كل المصالح في شباك وحيد سمي بوكالة ترقية و متابعة الإستثمارات.[2]

– و في ديسمبر 2001 أُصدر قانون رقم 18/01 و المتعلّق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الّذي يهدف إلى:

– تشجيع ظهور مؤسّسات جديدة، و الرّفع من مستوى النسيج المؤسّساتي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة ذات النشاط الإنتاجي.

– تشجيع الإبداع و الإبتكار، و تشجيع عملية التصنيع.

– تسهيل توزيع المعلومات على مستوى المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.

و بالنسبة للتطوّر العددي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة خلال هذه المرحلة في الجزائر يمكن توضيحه في الجدول الآتي: [3]

---

[1] ـ سليمة غدير أحمد، **المرجع نفسه**، ص 131.

[2] ـ الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، المرسوم التنفيذي رقم 93ـ 12 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المؤرّخ في** 19 ربيع الثاني 1414 **الموافق ل** 5 **أكتوبر** 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، ص 5.

[3]ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01ـ 18، **المرجع السابق الذّكر**، ص 6.

الجدول رقم (06): تطوّر عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر: [1]

(الوحدة: 1 مؤسّسة).

السّنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المؤسّسات	159507	179893	188893	261863	288587	312959	342788

[1] ـ عبد الرحمان بن عنتر ، **المرجع السابق الذكر**، ص 153- 154.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر.

إحتلّت مسألة تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة أهمّية كبيرة في الآونة الأخيرة لدى السلطات الجزائرية، خاصة مع تزايد أهمّية و دور هذه المؤسّسات في التنمية الإقتصادية و من أجل إيجاد مصادر التمويل الملائمة تمّ إنشاء هياكل جديدة تعمل على تدعيم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجوانب التّشريعية و التّنظيمية أو في الجوانب المالية،[1] و من أهمّ هذه الهياكل ما يلي:

1/ الوكالة الوطنية لتشغيل و دعم الشباب (ANSEJ): هذه الوكالة هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التّشغيل و التضامن الوطني أنشأت سنة 1997، و يشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتّخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظلّ المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الوطني. و من أهدافها الأساسية نذكر ما يلي:

. تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

. تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشجيع الشباب.

. ضمان متابعة و مراقبة المؤسّسات المصغّرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الإستغلال و حتّى في حالة توسيع النشاط، و باستثناء النشاطات التّجارية البحتة، فإنّ الجهاز يموّل كل نشاطات الإنتاج و الخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتّى 10 مليون دج.

و تلعب الوكالة دورا توجيهيا و إعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكوّنة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن و ذلك من خلال:[2]

– حملات إعلامية و تحسيسية متواصلة، أسلوب المراقبة الفردية الّذي تنتهجه مع كل شاب مبادر.

---

[1] ـ محمّد زيدان، **الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف- الجزائر، العدد 7، دس ن. ص 126- 127.

[2] ـ مبروك رايس، **تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تطوير المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تجربة الحكومة الجزائرية في: " مخطّط النشاط لترقية العمل و مكافحة البطالة"**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: آفاق و واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، يومي: 5- 6 ماي 2013. ص 7.

– المجهودات الّتي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر و الفرص الّتي توفّرها في مجال الإستثمار.

–و قد تمكّنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا و كمثال على هذا النجاح نشير إلى أنّه تمّ خلال ستّ سنوات إنشاء أكثر من 68 ألف مؤسّسة مصغّرة من طرف الشباب و الّتي مكّنت بدورها إنشاء أكثر من 135 ألف منصب شغل دائم بحجم إجمالي يفوق 1,4 مليار دولار.[1]

2/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر(ANJEM): لقد تمّ استحداث منظومة جديدة للقرض المصغّر دخلت حيّز التّنفيذ (التّطبيق) بداية من سنة 2004 و تتكلّف الوكالة الوطنية بتسيير القرض المصغّر بمهمّة تسييرها و الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغّرة بعد إنشائه عمليا خلال السّنة الجارية الّذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض الّتي تقدّمها البنوك و المؤسّسات المالية للمستفيدين من القروض المصغّرة.

و تقع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولّى الوزير المكلّف بالتّشغيل متابعة أنشطتها و هي تتمتّع بالشّخصية المعنوية و الإستقلال المالي و تقوم بالمهام التّالية:

– إدارة و تسيير جهاز القرض المصغّر الّذي يُمنح للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضّعيف غير الدائم في حدود مبلغ استثمار يساوي 50000 دج و لا يزيد عن 4000000 دج .

– تقديم القروض بدون فائدة و الإستشارات و الإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغّر. [2]

– تتابع الأنشطة الإستثمارية للمستفيدين في إطار إلتزاماتهم بدفاتر الشروط.

---

[1] ـ مبروك رايس، **المرجع نفسه، ص** 7- 8.

[2]ـ **صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغّرة و الصّغيرة و المتوسّطة في الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير، جامعة فرحات عبّاس- سطيف- **الجزائر، العدد** 03، 2004. ص 36- 37.

– إقامة العلاقات مع البنوك و المؤسّسات المالية لتوفير التّمويل المناسب للمشاريع.

– إبرام الإتّفاقيات مع الهيئات و المؤسّسات من أجل الإعلام و التّحسيس و التّوعية و المرافقة للمستفيدين من جهاز القرض المصغّر.

– و يسيّر الوكالة مجلس توجيه و لجنة مراقبة و يديرها مدير عام.[1]

3/ صندوق الضّمان المشترك للقروض المصغّرة: وضعت الجزائر إبتداءا من جانفي 1999 صيغ حديثة لتمويل المؤسّسات الصّغيرة والفردية و المؤسّسات المصغّرة لمعالجة مشكلة ندرة حادة لمصادر التمويل للطبقات المحرومة على وجه الخصوص. و تعكس المبادرة الإضافية هو سعي الدولة لمساعدة فئة البطالين و الفقراء بإنشاء مؤسّساتهم الخاصة بهم و تكون مناصب الشغل لهم و لأفراد آخرين.

و يمثّل القرض المصغّر صيغة الدعم الحكومي من بين الصيغ الأخرى الهادفة للتّخفيف من حدّة التمويل و مشاكل البطالة. يتمتّع الصندوق بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و يتكفّل الصندوق بما يلي:

– ضمان القروض الّتي تمنحها البنوك و المؤسّسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر.

– ضمان القروض المصغّرة الّتي تمنحها البنوك و المؤسّسات المالية و ذلك في حالة تعثّر المشاريع أو عدم نجاحها في حدود 85% من قيمة القرض.

– تسيير دفع الإشتراكات من المستفيدين من القرض المصغّر و المؤسّسات المالية.

– سنّت الحكومة خلال مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري 2011 سلسلة من الإجراءات المشجعة على إنشاء المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، و هذا في سبيل تعزيز شروط تمويل الإستثمار.[2]

---

[1] ـ صالح صالحي ، **المرجع نفسه**، ص 37.

[2] ـ شهرزاد برجي ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 209، 210.

4/ صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة: أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرّخ في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للإستثمارات الّتي يجب على المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة أن تنجزها كما هو محدّد في القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، و يتولى الصندوق ما يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الّتي تنجز استثمارات في المجالات التّالية: إنشاء المؤسّسات و تجديد التجهيزات و كذلك توسيع المؤسّسات.

- تسيير الموارد الموضوعية تحت تصرفه، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

- ضمان متابعة البرامج الّتي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.

- ضمان الإستشارة و المساعدة الفنية لفائدة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المستفيدة من ضمان الصندوق.[1]

كما كُلّف الصندوق بالمهام الآتية:

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصّندوق، و تسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التّمويل.

- ترقية الإتّفاقيات المتخصّصة بالمخاطر الّتي تنشط في إطار ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و تطويرها.[2]

- التقييم المستمرّ لأنظمة الضمان الموضوعة من طرف الصّندوق.

---

[1] - عيسى أيت عيسى ، **المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر آفاق و قيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت- الجزائر، دس ن. ص 282.

[2]- محمّد زيدان، **المرجع السابق الذكر**، ص 127.

– إعداد اتّفاقيات مع البنوك و المؤسّسات المالية لصالح المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و تدعيمها في إطار الإستثمارات، حيث يحلّ الصندوق محلّ البنوك و المؤسّسات المالية، فيما يخصّ آجال تسديد المستحقات، و في حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

– مساهمة مالية لأصحاب المشروع، تتغيّر نسبة المساهمة حسب تغيّر حجم الإستثمار و موطنه.

– قرض دون فائدة تمنحه الوكالة يتغيّر حسب قيمة الإستثمار.

– قرض بنكي بفوائد رمزية بالنظر لتخفيضها من طرف الوكالة نسبيا، و يتم ضمانه من طرف صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب. [1]

5/ الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار(ANDI): لقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتطوير و تنمية الإستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم01. 03 المتعلّق بتنمية الإستثمار، حيث نصّت المادّة 21 منه بأنّ هذه الوكالة هي مؤسّسة عمومية تتمتّع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي.

تتولى هذه الوكالة في ميدان الإستثمارات و بالإتّصال مع الإدارات و الهيئات المعنية، على الخصوص المهام الآتية:

– ضمان ترقية الإستثمارات و تطويرها و متابعتها.

– استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم. .

– تسهيل القيام بالشكليات التّأسيسية للمؤسّسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبّاك الوحيد اللاّمركزي.

– منح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به. [2]

– تسيير صندوق دعم الإستثمار.

---

[1] ـ محمّد زيدان، **المرجع السابق الذّكر**، ص 127.

[2] ـ الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 01-03، **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 47، **الصادر في** 3 جمادى الثانية 1422 **الموافق ل** 22 **أوت** 2001، ص 7- 8.

– التّأكد من احترام الإلتزامات الّتي تعهّد بها المستثمرين خلال مدّة الإعفاء. [1]

6/ وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات (APSI): حسب المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرّخ في 5 أكتوبر 1993، تتكوّن الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات و تكلّف بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللاّزمة لإنجاز استثماراتهم، حيث تعمل على تقييم المشاريع و دراستها و اتّخاذ القرارات بشأنها[2]. و قد تمّ تعديل المرسوم السابق بإصدار الأمر رقم 01. 03 في 20 أوت 2001 يتعلّق بتطوير الإستثمار و آليات عمله.

و تتمح الوكالة العديد من الإمتيازات للمستثمرين من بينها الإعفاء الضريبي مدّة معيّنة،[3]

[1]- الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 01ـ03، **المرجع نفسه**، ص 8.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93ـ 12، **المرجع السابق الذّكر**، ص 6.

[3]- الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 ـ 03، **المرجع السابق الذكر**.

المبحث الثالث: أهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، و العوائق الّتي تواجهها.

لقد إستطاعت المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة أن تلعب دورا هامّا في تحقيق التّنمية المحلّية، و لكن بالرّغم من الإهتمام الّذي توليه الدولة لهذا القطاع، إلاّ أنّه مازال يواجه العديد من المعوّقات.

***أوّلا*: أهمّية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر:**

أصبحت المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بمختلف أشكالها تحتلّ مكانة متميّزة و هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي الّتي إنطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التّسعينات، و هذا باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الإقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق، و تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار، و يظهر هذا من خلال مساهمتها في كل من المجالات التّالية:[1]

1/ مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في التّشغيل: تساهم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدّمة و في الكثير من الدول النامية، و في الجزائر أصبحت هذه المؤسّسات تلعب دورا هامّا في توفير مناصب العمل، خاصة في ظلّ التزايد المستمرّ في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضّح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): تطوّر مناصب الشغل المصرّح بها خلال الفترة (2005- 2010):

طبيعة المؤسّسة		2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسّسات الخاصة	الأجراء	642987	708136	771037	841060	908046	940788
	أرباب العمل	245852	269806	293946	392013	455398	606737
المؤسّسات العمومية		76283	61661	57146	52786	51635	48783
نشاطات الصناعات التقليدية		192744	213044	233270	254350	341885	-
المجموع		1157856	1252707	13553399	1540209	1756964	159630

[1] ـ شعيب آتشي ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 75.

و انطلاقا من الجدول يتّضح أنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة فيما يخصّ القطاع الخاص تساهم في خلق مناصب الشغل بالتّوازي مع الزيادة في عددها، و الّذي عرف نسب نمو من سنة إلى أخرى، حيث ساهم في زيادة عدد مناصب الشغل المصرّح بها، في حين أنّ القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل نتيجة للتناقض المستمر في عدد مؤسّساته الأمر الّذي ساهم في تزايد معدل البطالة.[1]

2/ و تساهم هذه المؤسّسات في الجزائر كما هو الحال في باقي دول العالم في زيادة حجم الصادرات الوطنية خرج المحروقات، و تقليص الواردات من خلال توفير بعض المنتجات، لأنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة لا يتوقّف نشاطها على المستوى المحلي أو الوطني بل يتعداه إلى المستوى الإقليمي و الدولي، و لأنّ عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ارتفاع مستمر فمعنى ذلك زيادة معدّلات الإستثمار و هو ما يعني الحالة الجيّدة للاقتصاد.[2]

3/ المساهمة في ترقية الإستثمار و الشراكة:

3- 1: المساهمة في الإستثمار: تعتبر مشاركة هذه المؤسّسات في الجزائر في مجال الإستثمار فعالة إلى حد كبير، و ذلك حسب الأرقام و الإحصائيات الّتي سوف نوردها في الجدول التّالي:

الجدول رقم (08): يبيّن تطوّر قطاعات النشاطات المهيمنة 2006- 2007 :

الرّقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة سنة 2006	عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة سنة 2007	%النسبة
1	البناء و الأشغال العمومية	90,702	100,250	11
2	التجارة و التوزيع	46,461	50,764	9
3	النقل و المواصلات	24,252	26,487	9
4	خدمات مقدّمة	19,438	20,829	7

(1) - حبيبة مدّاس، **المرجع السابق الذّكر**، ص 13.

(2) - لزهر العابد، **المرجع السابق الذّكر**، ص 35.

	للعائلات			
5	الفندقة و الإطعام	16,230	17,178	6
6	خدمات مقدّمة للمؤسّسات	14,134	16,310	15
7	الصناعات الغذائية	15,270	16,109	6
8	باقي القطاعات	43,319	46,018	6
المجموع		269,806	293,946	9

يظهر لنا من خلال الجدول مدى مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ترقية الإستثمار بحيث انتقل العدد الإجمالي لهذه المؤسّسات من 269,806 سنة 2006 إلى 293,946 مؤسّسة عام 2007 أي زيادة قدرها 24,140 مؤسّسة بمعنى بنسبة زيادة قدرها 9%.

3- 2: المساهمة في ترقية الشراكة: لا يقتصر دور و مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة على ترقية الإستثمار فحسب، بل لها مساهمة فعّالة أيضا في ترقية الشراكة و الإستثمار الأجنبي في الجزائر، و يمكن أن نوضّح هذا الكلام من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (09): توزيع المشاريع الأجنبية المصرّح بها حسب قطاع النّشاط في إطار المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة لسنة 2006: [1]

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد العمّال	%
الزراعة	4	4,76	938	0,83	294	3,4
بناء و أشغال عمومية	12	14,29	3,364	2,98	3,413	39,43
الصناعة	54	64,29	32,617	28,89	3,235	37,37
النقل	4	4,76	1,056	0,93	201	2,32
الخدمات	9	10,71	867	0,77	559	6,46

[1]- حكيم شبوطي، **المرجع السابق الذكر**، ص 221.

المواصلات	1	1,19	74,076	65,60	954	11,02
المجموع	84	100	112,917	100	8,565	100

يتبيّن لنا من خلال الجدول أنّ أكبر قطاع استفاد من المشاريع الإستثمارية الأجنبية هو قطاع الصّناعة، حيث استفاد بنسبة 64,29% من إجمالي المشاريع الأجنبية في الجزائر، بينما يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 14,29%، أمّا المرتبة الأخيرة فهو قطاع المواصلات بنسبة 1,19%، هذا من ناحية عدد المشاريع، أمّا من ناحية عدد العمال نجد قطاع البناء و الأشغال العمومية يحتلّ الصدارة(39,43%) متبوعا بقطاع الصناعة الّذي يشكل(37,37%) من إجمالي عدد الأجراء. [1]

4/ المساهمة في الناتج الدّاخلي الخام و القيمة المضافة:

لقد ساهم قطاع المؤسّسات الصّغيرة ز المتوسّطة في الرّفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة و على مرّ السنوات، حيث بلغت 48,47% من النّاتج الدّاخلي الخام، و هذا ما يوضّحه الجدول التّالي:

الجدول رقم(10): نسبة القيمة المضافة (%):

طبيعة المؤسّسة	1992	2000	2005
قطاع خاص (0 . 9) عمال	48,13	36,4	31,33
قطاع خاص أكثر من 09 عمال	46,62	45,29	48,47

كما يساهم قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في النّاتج الداخلي الخام، و يمكن أن نوضّح ذلك من خلال الجدول الآتي:

[1] - حكيم شبوطي ، **المرجع نفسه**، ص 222.

الجدول رقم(11): تطوّر النّاتج الدّاخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

(الوحدة:دج)

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004	
الناتج الداخلي الخام	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قطاع خاص	1356,8	74,9	1560,2	76,4	1679,1	76,9	1884,2	77,4	2146,75	78,2

يتّضح من خلال الجدول أعلاه أنّ قيمة الناتج الدّاخلي الخام في تزايد مستمر، حيث تشارك المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بنسب معتبرة حيث كانت 74,9% سنة 2000 لتصل إلى 78,2% سنة 2004، و هو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدّر ب 2146,7 مليار دج، ناتجا أساسا من القطاع الفلاحي و التجاري و البناء و كذلك الخدمات، ممّا يؤكّد أهمّية تدعيم هذه القطاعات، خاصة في ظلّ الإصلاحات الإقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية، و هذا لا يكون إلاّ بزيادة إنشاء هذا النوع من المؤسّسات للتقليل من الإعتماد على قطاع المحروقات.[1]

ثانيا: العوائق الّتي تواجه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر: على الرّغم من الإهتمام الكبير بالمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و الدّعم الّذي تحظى به من طرف الدّولة، إلاّ أنّ هناك جملة من

[1] ـ سليمة غدير أحمد ، **المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر واقع و آفاق، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق الظلم** المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 5 ـ 6 ماي 2013، ص 9 ـ 10.

الصعوبات الّتي مازالت تعترض هذه المؤسّسات و تحدّ من الأهداف الّتي أُنشأت من أجلها و نذكر أهمّها فيما يلي:

1/ التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: إنّ المشكلة الكبيرة الّتي تواجه المستثمرين المحليين الجزائريين في مجال المشروعات المتوسّطة و الصّغيرة و المصغرة هي مشكلة التّدفق الفوضوي للسلع و المنتجات الأجنبية المستوردة الّتي تتميّز بجودة عالية و أسعار أقلّ من الأسعار المحلية، و يعتبر التّدفق الفوضوي للسلع الأجنبية من أشدّ العوائق الّتي تؤثّر سلبا على إمكانية المستثمر المحلّي في التّوسّع، و بالتّالي تؤثّر بصفة مباشرة على منظومة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و المصغّرة و المستثمرين الناشئين، و ضمن مجال التّدفق الفوضوي للسلع الأجنبية يمكن لنا التّطرق إلى النقاط التّالية:

– الإغراق المتمثّل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقلّ من سعر مثيلتها المحلّية.

– غياب جهاز معلومات فعّال يحدّد أنواع المنتجات المحلّية، الشيء الّذي من شأنه وضع خريطة إقتصادية لتوطن المؤسّسات و المنتجات و من ثمّ وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

– أساليب حماية تهدف للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

– إجراءات لمنع عملية الإغراق و بيع المنتجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبّقة في البلاد.

– إجراءات حماية للصناعات الصّغيرة و المتوسّطة و المصغّرة النّاشئة أو مجال النشاطات الّتي يهدّدها الإستيراد.[1]

2/ إشكالية العقّار الصناعي: حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التّسيير و الإستغلال غير العقلاني و غير الرّشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشكل بسبب: نظام التّسيير المطبّق، عدم استقرار المسيرين، الطابع الإداري لمؤسّسات التّسيير، نقص الإمكانيات المالية،

[1] ـ محمّد الناصر مشري ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 121.

إضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي و تنظيم سندات الملكية، و تواجه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية ،[1] حيث تمّ إنشاء معظمها بقرار محلي (ولائي، بلدي) من دون تزويدها في أغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة إلى ضعف تهيئة هذه المناطق.[2]

3/ المعوّقات المالية:

نقص مصادر التّمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض و الضمانات المطلوبة من البنوك، و عدم الإستفادة من التمويل المباشر، و على الرّغم من إستحداث الآليات و الهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلاّ أنّ المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسّسات.

إضافة إلى وجود عراقيل أخرى متعدّدة، نذكر منها:

– عدم إعتماد المؤسّسات الكبرى على المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة كمؤسّسات مكمّلة لها.

– إرتفاع الكلفة الرّأسمالية لهذه المؤسّسات و نقص المساعدة التقنية و الخدمات الدّاعمة لها.[3]

– قيود تتعلّق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة و المستوى الكافي لإدارة المشروع، إضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية.

– صعوبات تتعلّق بالرّسوم و الضّرائب الّتي تحول دون تحقيق أربح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسّسات.

– إنتشار الفساد الإداري الّذي يمثّل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين و يفتح المجال أمام الإنتهازيين للإستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف.[4]

---

[1]- عبد الله غالم ،حنان سبع ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 9.

[2]- عبد الله غالم، حنان سبع، **المرجع نفسه**، ص 9.

[3]- محمّد زيدان، **المرجع السابق الذّكر**، ص 135- 136.

[4]- عيسى أيت عيسى ، **المرجع السابق الذّكر**، ص 281- 282.

خلاصة الفصل:

تطرّقنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز الدّور الّذي تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في مجال التنمية المحلية في الجزائر، حيث توصّلنا إلى أنّ هذا النوع من المؤسّسات ذو أهمّية كبيرة و يحتلّ مكانة متميّزة و هامة لاسيما في المجال الإقتصادي و الإجتماعي، و عليه وجدنا أنّ الجزائر أولت إهتمام كبير للمنشآت الصغيرة و المتوسّطة و ذلك يظهر من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات و الهياكل المالية و القانونية المدعّمة لها و الّتي تحرص على الإشراف على سير عملها، بغية الوصول إلى تحسين المستويات الإقتصادية و الإجتماعية (الوضعية المعيشية للمواطنين).

و لكن على الرّغم من ذلك إلاّ أنّ قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر مازال هشّا و يعاني من عدّة مشاكل فمنها ما هو متعلّق ببيئتها الداخلية من سوء تسيير، محدودية الموارد، و ضعف التكوين و التأهيل، و منها ما هو متعلّق بالبيئة الخارجية الّتي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، مشكل العقّار.

الإطار التّطبيقي

الفصل الرّابع:

مساهمة المؤسّسات الصّغيرة

و المتوسّطة في التّنمية

المحلية بولاية تيزي وزو

تمهيد:

لقد تمّ تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة، نتناول فيه واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو، و ذلك من خلال التّطرق في البداية إلى التّعريف بالولاية (تاريخها، تقسيمها الإداري و كذا الخصائص البشرية و الطبيعية المتوفّرة فيها)، و من ثمّ نقوم بتشخيص و إبراز دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو من خلال مساهمتها في التشغيل، دعم الصناعات التقليدية، المساهمة في القطاع السياحي و غيرها.

المبحث الأوّل: التعريف بولاية تيزي وزو

سنحاول في هذا المبحث إعطاء نظرة شاملة عن ولاية تيزي وزو من خلال إعطاء لمحة عن تاريخها و نشأتها ثمّ نتطرق إلى أهمّ الخصائص البشرية و الطبيعية للولاية:

. لمحة عن ولاية تيزي وزو:

أصل كلمة تيزي وزو مقسّم إلى قسمين هما:

. **تيزي:** و هي الهضبة بالأمازيغية، أمّا **أوزو:** فهو نبات ذو أزهار بلون أصفر.

تيزي وزو ولاية من ولايات الجزائر، تقع شرق الجزائر العاصمة حيث لا يبعد مقر الولاية عن الجزائر العاصمة سوى بحوالي 100 كلم، و تحمل ولاية تيزي وزو الرقم الإداري 15.

يحدّها من الشّمال: البحر الأبيض المتوسّط، و من الشرق: ولاية بجاية، ومن الغرب: ولاية بومرداس، و من الجنوب: ولاية البويرة. تنقسم الولاية إداريا إلى 21 دائرة و 67 بلدية، و يغلب الطابعين الفلاحي و التجاري على نشاطها، و تتميّز بمناخ البحر الأبيض المتوسّط الحار و الجاف صيفا و البارد و الرّطب شتاءا. فخلال الفترة الممتدّة بين شهر أكتوبر و شهر أفريل هي فترة باردة و رطبة و إبتداءا من شهر ماي تبدأ الفترة الحارّة حيث تصل درجة الحرارة إلى (40°). و تشتهر الولاية بأراضيها الجبلية الّتي تمثّل أكثر من 80% من مساحتها الإجمالية. يعيش السكان في المناطق الرّيفية على شكل قرى الّتي يصل عددها إلى أكثر من 1400 قرية. اللّغة الّتي يتكلّم بها السكان هي اللّغة الأمازيغية الّتي إعتمدت لغة وطنية في التّعديل الدّستوري سنة 2002، و تتربّع الولاية على مساحة تصل إلى 2.957,93 كلم^2. [1]

---

[1] Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux /DOSB, Annuaire statistiques de la wilaya de Tizi-Ouzou année 2013, Edition Juin 2014, N°29, P 5-12.

تمتلك ولاية تيزي وزو مجموعة من الخصائص الطّبيعية و البشرية و سنتطرق إليها في النّقاط التّالية:

1. <u>الخصائص البشرية</u>: تمتلك ولاية تيزي وزو إمكانيات بشرية معتبرة موزّعة كما يلي:

أ. الجدول التّالي سيوضّح لنا التوزيع السكاني حسب الجنس و الفئة العمرية لولاية تيزي وزو حسب إحصائيات2013:

الجدول رقم (12): توزيع السّكان حسب الجنس و الفئة العمرية لسنة 2013:[1]

الجنس / الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
من 0 إلى 4 سنوات	39544	37701	77358
من 5 إلى 9 سنوات	36554	34954	71555
من 10 إلى 14 سنة	45173	43324	88471
من 15 إلى 19 سنة	58138	55728	113729
من 20 إلى 24 سنة	69698	66609	136443
من 25 إلى 29 سنة	69123	63634	132697
من 30 إلى 34 سنة	55029	52675	107716
من 35 إلى 39 سنة	44498	44087	88646
من 40 إلى 44 سنة	37168	37774	75033
من 45 إلى 49 سنة	24156	25009	49264
من 50 إلى 54 سنة	25104	25564	50729
من 55 إلى 59 سنة	22768	23026	45811
من 60 إلى 64 سنة	14586	16461	31043
من 65 إلى 69 سنة	12056	15091	27130
من 70 إلى 74 سنة	9103	12815	21881
من 75 إلى 79 سنة	7649	11139	18744
من 80 إلى 84 سنة	4640	6932	11540
85 سنة و أكثر	3458	5451	8892
المجموع	**578715**	**577974**	**1156682**

[1] Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux/DOSB, ibid. P 29.

من خلال إحصائيات الجدول السابق يتضح لنا أنّ هيكل السكّان في ولاية تيزي وزو تغلب عليه فئة الشباب و الّتي تقدّر بحوالي 465502 من عدد السكان الإجمالي و هي الفئة بين (20 و 39 سنة) ما يعني أنّ ولاية تيزي وزو تزخر بالطاقة الشبّانية الّتي يمكن الإعتماد عليها في مختلف الميادين لاسيما في مجال تحقيق و دفع عجلة التنمية المحلية في الولاية.

أمّا من حيث الجنس فإنّنا نلاحظ من خلال الجدول أنّ النّسب متقاربة بين الجنسين حيث يقدّر عدد الذّكور بحوالي 578715 بينما عدد الإناث فيقدّر ب577974.

ب. توزيع السكان حسب الدوائر في ولاية تيزي وزو لسنة 2010:[1]

الجدول رقم (13): التوزيع السكاني حسب دوائر ولاية تيزي وزو إلى غاية 2010/12/31:

الدائرة	عدد السكان إلى غاية سنة 2010
عين الحمام	51597
عزازقة	85195
أزفون	38009
بني دوالة	49264
بني ينى	15212
بوغني	69077
بوزقان	51149
ذراع بن خدّة	85306
ذراع الميزان	89910
الأربعاء ناث إراثن	47071
إيفرحونن	28280
معاتقة	47121
ماكودة	39266
مقلع	46002
واسيف	25046

[1]. مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

واضية	*55657*
واقنون	*67509*
تيقزيرت	*36174*
تيزي غنيف	*47524*
تيزي راشد	*26055*
تيزي وزو	*139171*
المجموع	***1139595***

من خلال معطيات الجدول السّابق يتّضح لنا أنّ التوزيع السكاني للولاية يمتاز بتمركز كبير في عاصمة الولاية حيث سجّلت عددا يقدّر ب 139171 إلى غاية نهاية 2010 ما يعادل نسبة 36,53%، من مجموع سكان الولاية، كما لاحظنا أنّ هناك تباينا كبيرا في توزيع السكان على مساحة ولاية تيزي وزو، حيث يمكن لنا تصنيف الدوائر حسب عدد السكان إلى ثلاثة أصناف و هي:

– الدوائر ذات الكثافة السّكانية الكبيرة: و الّتي تضمّ مجموعة مكوّنة من 4 دوائر و هي: دائرة تيزي وزو، ذراع الميزان، ذراع بن خدّة و عزازقة.

– الدوائر ذات الكثافة السّكانية المتوسّطة: و المتكوّنة من 6 دوائر و تتمثّل في: دائرة بوغني، واقنون، واضية، عين الحمام، بوزقان و بني دوالة.

– الدوائر ذات الكثافة السّكانية الصّغيرة: و المجموعة تتكوّن من 11 دائرة و هي: تيزي غنيف، معاتقة، الأربعاء ناث إراثن، مقلع، أزفون، تيقزيرت، إيفرحونن، تيزي راشد، واسيف و بني يني.[1]

2. الخصائص الطبيعية:

فيما يخصّ المعطيات الإقتصادية و الطبيعية فإنّ ولاية تيزي وزو تتمتّع ب:

أ. الموارد المائية:

[1]- مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة لولاية تيزي وزو.

تتوفّر ولاية تيزي وزو، على موارد مائية هامّة، حيث تقدّر مسافة شبكة توزيع المياه بها 2745 كلم^2، و تحتوي على 1049 خزّان و 149 مضخّة، و 7 محطات لتنقية و تصفية المياه، إلى جانب 209 من ينابيع المياه المستخرجة بالحفر و التّنقيب، و 121 مصدر للمياه، و كذا محطة لتحلية مياه البحر بتيقزيرت، و تضمّ الولاية سدّ تاقصبت و 83 من السّدود الصّغيرة.

هذا و تتوفّر الولاية على ثروة مائية معتبرة نظرا إلى الأودية و المنابع البالغ عددها 203 منبع، الّتي تجري بها و بالأخصّ بعد تساقط الأمطار الّتي تصل بين (600 و 1000 ملم في السّنة) و كذا ذوبان الثّلوج.[1]

ب. الزّراعة و الصّيد البحري:

بحكم أنّ ولاية تيزي وزو من الولايات المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط فإنّ قطاع الصّيد البحري فيها يعتبر قطاعا حيويا و نشطا، حيث تبلغ المساحة البحرية الإقتصادية للولاية 7871 كلم^2 من إجمالي الشّريط السّاحلي للولاية، و تبلغ الطاقة الإنتاجية 69000 طن سنويا من السّمك. تضمّ الولاية 229 وحدة للصّيد و الّتي تشغّل حوالي 500 شخص. أمّا الموانئ فهناك منائين هما (ميناء أزفون و ميناء تيقزيرت).

أمّا فيما يتعلّق بالقطاع الزّراعي فإنّ مساحة الأراضي الزّراعية تبلغ (143.253 كلم^2) من المساحة الإجمالية.[2] و من الزّراعات المعروفة أكثر فيها (أشجار الزّيتون و التّين) حيث تشكّل زراعة الزّيتون و إستخراج مشتقاته نموذجا حيّا للإقتصاد الرّيفي في تيزي وزو فهي تتربّع على مساحة إجمالية حالية تقارب 35 ألف شجرة زيتون. و يشكّل إنعاش زراعة الكرز الّتي تساهم بنسبة 21% من الإنتاج الوطني لهذا المنتوج إحدى الأهداف الرّئيسية للمديرية المحلّية للمصالح الفلاحية، و غيرها من الزّراعات المعروفة في المنطقة.

---

(1) _ Le bureau d'information des données et statistiques et des équilibres locaux, DOSB, OP.CIT, P 13.

(2) _ http://w w w. djazaires.com .(تاريخ التحميل: 19 نوفمبر، الساعة: 11:01)

3. <u>الموارد الصناعية</u>: تحتضن منطقة القبائل الكبرى مركبات صناعية كبيرة تشكل مصدر عيش للآلاف من العائلات، حيث تبلغ مساحة المناطق الصناعية (226 كلم^2)، فهي تمتلك نسيج صناعي متكامل، إذ سجّل قطاع **الصّناعة** 132 مؤسّسة صناعية منها: 25 **مؤسّسة في القطاع العام و الّتي تشغّل** 7553 **عامل، و** 107 **مؤسّسة تابعة** للقطاع الخاص و تشغّل 3446 عامل. و تضمّ الولاية أكبر مجمّع للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM بمنطقة وادي عيسي) على المستوى المحلي، و أيضا مجمّع للصناعات الكهربائية (ENEL بمنطقة فريحة)، كما تضمّ 18 منطقة نشاط.[1]

4. <u>الإمكانيات السياحية</u>: في مجال السياحة فإنّ الولاية تمتلك السلسلة الجبلية المعروفة بجبال "جُرجُرة" الّتي تصل العديد من المناطق، و بفضل موقعها الجغرافي فإنّ منطقة القبائل الكبرى " تيزي وزو" الّتي تبعد بحوالي 100 كلم عن الجزائر العاصمة و 40 كلم عن البحر الأبيض المتوسّط، بدون شكّ تزخر بمناطق سياحية هامّة تجلب الكثير من السّياح، خاصة و أنّها تتمتّع بموروث ثقافي معتبر و معالم أثرية و تاريخية جعلتها تستقطب العديد من المصطافين و السّواح، و هذا دون إغفال إمتلاكها لصناعات تقليدية ساهمت بدورها في إنعاش القطاع السّياحي بالولاية، و فيما يتعلّق بالمناظر الطّبيعية، تعتبر منطقة القبائل الكبرى من أفضل الوجهات السياحية في البلاد.

6. <u>شبكات الطرقات و النقل في ولاية تيزي وزو</u>: شبكة الطرق تغطّي مجموع طول 4965كلم.

- الطريق الوطني بطول: 609,553 كلم منها 53,123 كلم في حالة سيّئة و26,645 كلم في حالة متوسّطة.[2]

---

(1) http:// w w w. djazaires. com

(2) ـ w.w.w.andi.dz.(تاريخ التّحميل: 19 **نوفمبر** 2015، **السّاعة**: 13:46).

- الطريق الولائي بطول: 652.273 لكم منها 637,873 كلم في حالة جيّدة و 28 كلم في حالة متوسّطة.

- الطريق البلدي بطول: 3703,015 كلم.

- السكّة الحديدية بطول: 29 كلم.[1]

7. <u>المرافق الصحية:</u>

تمتلك ولاية تيزي وزو عدّة مرافق صحّية حيث سجّلت إلى غاية نهاية 2013 مايلي:

- 11 مستشفى بطاقة إستيعابية تقدّر ب (2586 سرير) منها: (3 مستشفيات بتيزي وزو بطاقة 1091 سرير، مستشفى بعين الحمام بطاقة 226 سرير، مستشفى في عزازقة ب 272 سرير، مستشفى بأزفون ب 102 سرير، مستشفى في بوغني ب 120 سرير، مستشفى بالأربعاء ناث إراثن بطاقة 156 سرير، مستشفى بذراع الميزان ب 254 سرير، مستشفى بإرجن بطاقة 330 سرير و مستشفى بتيقزيرت ب 35 سرير).

- 58 عيادة متعدّدة الخدمات (polycliniques).

- 285 قاعة للعلاج (salles de soins).

- 23 قاعة للتّوليد (maternités).

- 16 مخبر للتّحاليل الطّبية (laboratoires d'analyses médicales).

- 49 قاعة للجراحة (opérations) منها: (4 في عزازقة، 4 في عين الحمام، 3 في الأربعاء ناث إراثن، 2 في بوغني، 4 في ذراع الميزان، 3 في أزفون، 2 في صبيحي، 27 في تيزي وزو).-

- عدد الأطباء: 2207 من بينهم: . 1043 طبيب عام (Généralistes). [2]

---

[1] _ w.w.w. andi. dz **المرجع نفسه**.

[2] _ Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux/ DOSB, OP.CIT, P 16.

. 1164 طبيب مختصّ (Spécialistes).

. 560 جرّاح أسنان (dentistes).

. 339 صيدلي (Pharmacienes).

8/ هياكل التربية و التّعليم العالي:

1: الهياكل التربوية: لقد سجّلت ولاية تيزي وزو نتائج مرضية في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، نظرا للإهتمام الكبير الّذي حظي به من طرف الدّولة، و تتوفّر الولاية على الهياكل التّربوية الموضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): يوضّح توزيع الهياكل التربوية حسب أطوار التّعليم للسّنة الدّراسية: 2014/2013: [1]

السنة الدراسية. / الهياكل التربوية.	2014/2013
المدرسة الإبتدائية	652
المدرسة المتوسّطة	176
المدرسة الثانوية	58
الأقسام	7871

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ هناك نسبة معتبرة من المدارس الإبتدائية في ولاية تيزي وزو حيث بلغ عددها 652 مدرسة إبتدائية خلال السّنة الدّراسية 2014/2013 موزّعة على مختلف بلديات الولاية، ثمّ تليها المدارسة المتوسّطة بعدد يقدّر 176 متوسّطة. و في المرتبة الثالثة نجد المدارس الثانوية ب: 58 مدرسة و هو عدد قليل إذا ما قارنّاه بمدارس الطورين الإبتدائي و المتوسّط. أمّا عدد الأقسام فإنّ الولاية تتوفّر

[1] _ Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux/ DOSB, ibid, P132 – 224-225.

على 7871 قسم موزّعة على الأطوار الثلاث.

2/ التعليم العالي: تمتلك ولاية تيزي وزو جامعة واحدة و المعروفة بجامعة "**مولود معمري**"، و الّتي تضمّ 8 كلّيات منها:

– كلّية الحقوق و العلوم السّياسية، كلّية العلوم الإقتصادية و العلوم التّجارية و علوم التّسيير، كلّية الهندسة، كلّية العلوم الإجتماعية و العلوم الإنسانية، كلّية الطّب، ... إلخ.

تحتوي على 67 قاعة محاضرة بطاقة إستيعابية تقدّر ب 13250 طالب مقعد، و 182 قاعة للأعمال الموجّهة بطاقة إستيعابية تقدّر ب 126883 مقعد، و 122 قاعة كبيرة بطاقة 5704 مقعد، 21 قاعة أنترنت ب 358 مقعد، 22 مكتبة بطاقة 2750 مقعد، 169 مخبر و ورشة بطاقة 3235 مقعد و 57 قاعة للأعمال التّطبيقية بطاقة 2950 مقعد. أمّا الإقامات الجامعية فهناك 14 إقامة جامعية.[1]

* و بعد التّطرق إلى مختلف الموارد الّتي تتمتّع بها ولاية تيزي وزو سواء البشرية منها أو الطّبيعية، نستنتج أنّ هذه الإمكانيات الّتي تزخر بها تؤهّلها لتكون قطبا إستثماريا مهمّا في الوطن، إذ تسمح بتحقيق تنمية محلية في الولاية إذا ما تمّ إستغلالها بشكل عقلاني و هادف.

[1] Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux/DOSB, OP.CIT, P159.

المبحث الثّاني: واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو.

لقد أولت ولاية تيزي وزو إهتماما كبيرا لقطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، و يظهر ذلك من خلال التّطور الّذي عرفه هذا القطاع خلال السّنوات الأخيرة، و قد شمل هذا التّطور مختلف النشاطات و كذا المناطق الجغرافية للولاية. و هذا ما يبيّنه الجدول التّالي:

1/ توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب البلديات:

تتوزّع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب البلديات كمايلي:

الجدول رقم (15): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب بلديات الولاية (2009-2012):[1]

البلدية	2009	2010	2011	2012
عين الحمام	681	758	532	682
أكبيل	84	119	187	193
عبي يوسف	265	97	133	153
أيت يحيى	234	198	304	265
عزازقة	985	1226	740	996
فريحة	434	507	519	532
إفيغا	85	98	120	135
زكري	53	67	72	75
ياكورن	295	96	186	176
أزفون	379	459	423	436
أغريب	276	236	263	268
أكرو	66	71	98	107
أيت شافع	76	79	78	96
بني دوالة	244	415	454	465
أيت محمود	78	103	150	163
بني عيسي	109	111	147	153
بني زمنزر	186	206	256	267
بني ينى	105	185	179	208

[1]_ مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

ابودارن	63	76	87	98
يتفان	76	79	84	87
بوغني	683	885	872	883
عسي يوسف	103	226	351	374
بونوح	176	197	205	232
مشتراس	167	189	246	258
بوزقان	423	453	504	513
بني زكي	87	96	71	98
إيلولة أومالو	88	118	207	195
إيجر	98	102	142	135
ذراع بن خدّة	721	810	813	869
سيدي نعمان	97	107	124	146
تادمايت	276	297	377	395
ترميتين	154	186	186	194
ذراع الميزان	587	612	751	762
عين الزاوية	98	243	123	286
فريقات	96	109	109	134
أيت يحيى موسى	85	156	631	163
الأربعاء ناث إراثن	476	156	98	674
أيت عقواشة	76	98	105	125
إيرجن	97	137	274	279
إيفرحونن	298	337	337	342
إليتن	204	156	159	169
إمسوحال	76	104	129	142
معاتقة	253	352	398	409
سوق الاثنين	276	284	284	298
ماكودة	254	287	302	312
بوجمة	86	128	146	152
مقلع	485	588	603	634
أيت خليلي	74	97	174	185
صوامع	79	106	186	223
واسيف	96	119	132	136

أيت بومهدي	48	47	59	86
أيت تودرث	63	65	87	92
واضية	285	307	346	364
أيت بواعدو	53	93	112	134
تيزي نتلاثة	87	105	125	148
أقني يغران	76	112	109	118
واقنون	289	310	362	378
أيت عيسى ميمون	287	296	291	304
تيميزار	265	264	274	281
تيقزيرت	675	442	440	446
إفليسن	376	293	301	325
ميزرانة	58	95	163	196
تيزي غنيف	352	389	424	429
مكيرة	87	126	133	148
تيزي راشد	576	598	617	687
أيت أومالو	175	186	207	226
تيزي وزو	4859	5141	4819	5120
المجموع	20154	22255	23109	24754

خلال إحصائيات الجدول نلاحظ أنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المسجّلة على مستوى مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار التابعة لولاية تيزي وزو خلال الفترة الممتدّة بين (2009 و 2012) قد عرفت نوعا من التّوزيع الغير متوازن لهذه المؤسّسات بين البلديات حيث نلاحظ تمركزها بشكل مكثّف في البلديات الكبرى المتواجدة في الولاية، إذ إستحوذت عاصمة الولاية (بلدية تيزي وزو) على المرتبة الأولى بعدد إرتفع من 4859 مؤسّسة سنة 2009 إلى 5120 مؤسّسة سنة 2012 أي زيادة تعادل 261 مؤسّسة.[1] ثمّ تليها بلدية عزازقة الّتي إحتلّت المرتبة الثّانية ب 985 مؤسّسة سنة 2009 ليصل

[1]- مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

العدد إلى 996 مؤسّسة سنة 2012 و الّتي تراجعت إلى المرتبة الرّابعة على مستوى الولاية، بعد تقدّم كل من(بلدية بوغني و ذراع بن خدّة) خلال سنة 2011، بعدها تأتي بوغني في المرتبة الثالثة من 683 مؤسّسة في 2009 إلى 883 مؤسّسة في 2012، ثمّ تليها بلدية ذراع بن خدّة ب 721 مؤسّسة سنة 2009 ليبلغ العدد إلى 869 مؤسّسة في 2012، ذراع بن خدّة محتلّة المرتبة الخامسة ب 587 مؤسّسة في 2009 ليزداد العدد إلى 762 مؤسّسة سنة 2012 أي زيادة تعادل 175 مؤسّسة. و من ثمّ تأتي البلديات التّالية على التّرتيب: (بوزقان، فريحة، مقلع الأربعاء ناث إراثن، عين الحمام و تيزي راشد) بأعداد تتراوح ما بين (513 و 687 مؤسّسة).

أمّا باقي البلديات فيتراوح عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة فيها بين (75 و 465 مؤسّسة) و هي أعداد قليلة إذا قارناها بالأعداد الّتي سجّلتها البلديات السّالفة الذّكر.

و هذا التّوزيع اللاّمتوازن لهذه المؤسّسات يعود إلى الكثافة السّكانية، حيث نجد البلديات الكبرى الّتي تعرف نسبة كثافة سكانية كثيفة تحتلّ المراتب الأولى من حيث عدد المؤسّسات إضافة إلى توفر الموارد الأوّلية فيها.

في حين البلديات الّتي تعرف نسبة كثافة سكانية قليلة نجدها في المراتب الأخيرة و كذا ضآلة الموارد الأوّلية فيها و أيضا بُعدها عن الأسواق الكبرى.

2/ **توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النّشاط:** . تتوزّع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة على قطاعات نشاط مختلفة تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية في الولاية.و هو ما يوضّحه الجدول التّالي: [1]

[1]- إستنادا إلى إحصائيات مقدّمة من مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار.

الجدول رقم (16): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النشاط لولاية تيزي وزو سنوات (2009 إلى غاية السداسي الأوّل 2014): [1]

قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012	السداسي الأوّل لسنة 2013	السداسي الأوّل لسنة 2014
التجارة	4755	5595	5612	6037	6233	6816
بناء و أشغال عمومية	4601	4925	4982	5278	6050	6872
صناعات غذائية	2617	2670	2649	2953	2975	3019
خدمات مقدّمة للعائلات	1689	1721	1754	1989	2035	2193
نقل و اتّصالات	1159	1854	1912	1836	1958	2154
الإطعام و الفندقة	1187	1198	1364	1472	1559	1704
خدمات مقدّمة للمؤسّسات	1033	1048	1102	1135	1232	1418
صناعة متنوعة	–	–	744	768	777	789
الزّراعة و الصّيد	–	–	650	744	757	768
صناعة الخشب و الورق	–	–	663	679	694	750
مواد البناء	467	472	647	647	668	713
خدمات مقدّمة للجماعات	–	–	342	384	95	97
صناعة التلحيم الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية	–	–	305	334	421	521
صناعة النسيج	–	–	173	224	233	270
أعمال عقارية	–	–	82	94	387	389
كيمياء و بلاستيك	–	–	92	92	120	137
صناعة الجلود	–	–	12	12	12	12
مناجم و محاجر	–	–	24	24	24	24
منشآت مالية	–	–	23	23	23	23
الماء و الطاقة	–	–	0	0	0	0
خدمات و أشغال بترولية	–	–	0	0	0	0
المحروقات	–	–	0	0	0	0
نشاطات أخرى	2622	2772	–	–	–	–
المجموع	20154	22255	23109	24725	26267	28669

[1]- مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو، تشمل تقريبا جميع القطاعات حيث تمّ تسجيل إستحواذ قطاع التّجارة على العدد الأكبر من هذه المؤسّسات إذ إرتفع العدد من 4755 مؤسّسة سنة 2009 ليصل إلى 6816 مؤسّسة خلال السداسي الأوّل، لسنة 2014 و الملاحظ هو إحتلال هذا القطاع للمرتبة الأولى منذ سنة 2009 إلى غاية السداسي الأوّل لسنة 2013. أين بلغ العدد إلى 6233 مؤسّسة و من ثمّ تراجع هذا القطاع في السداسي الأوّل لسنة 2014 أين تمّ تسجيل 6816 مؤسّسة مقارنة بقطاع البناء و الأشغال العمومية إحتلّ المرتبة الثانية إلى غاية السداسي الأوّل لسنة 2013 ليحتلّ المرتبة الأولى خلال السداسي الأوّل لسنة 2014 إذ بلغ العدد عدد المؤسّسات في هذا القطاع إلى 6872 مؤسّسة من إجمالي المؤسّسات الموجودة في الولاية. و بعدها يأتي قطاع الصناعات الغذائية في المرتبة الثالثة الّذي سجّل 2617 مؤسّسة في 2009 ليصل عددها إلى 3019 مؤسّسة في خلال السداسي الأوّل لسنة 2014، يليه قطاع الخدمات المقدّمة للعائلات الّذي إستحوذ على 2193 خلال السداسي الأوّل لسنة 2014، ليأتي بعدها قطاع النقل و الإتّصالات الّذي تنشط فيه حوالي 2154 مؤسّسة و من ثمّ قطاع المطاعم و الفنادق الّذي سجّل فيه 1704 مؤسّسة باعتبار أنّ الولاية منطقة سياحية و ذات موقع جغرافي ممتاز و هو ما يساعدها على تطوير وتنشيط مؤسّسات هذا القطاع. بينما باقي القطاعات فتتراوح أعدادها بين (12 و 1418) و هي أعداد قليلة مقارنة بالقطاعات السّالفة الذّكر.

و الملاحظ أيضا هو إستقرار كل من قطاع المنشآت المالية و قطاع المناجم و المحاجر و قطاع صناعة الجلود في نفس العدد منذ سنة 2009 إلى غاية السداسي الأوّل لسنة 2014.[1] في حين نجد الغياب التّام للمؤسّسات الّتي تنشط في قطاع الماء و الطاقة و قطاع المحروقات و قطاع الخدمات و الأشغال البترولية

[1]- إستنادا إلى إحصائيات مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

و هذا راجع إلى التغطية المالية الكبيرة الّتي تحتاجها هذه القطاعات.

3/ تطوّر عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو.

لقد عرف قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تطوّرا ملحوظا خلال السّنوات الأخيرة، و هو ما سنعرضه خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): تطوّر عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو (من 2009 إلى غاية السداسي الأوّل لسنة 2014): [1]

السّنة	***2009***	***2010***	***2011***	***2012***	***السداسي الأوّل لسنة 2013***	***السداسي الأوّل لسنة 2014***
عدد المؤسّسات	*20154*	*22255*	*23109*	*24754*	*26267*	*28669*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة قد إزداد خلال السّنوات الممتدّة بين سنة 2009 و السداسي الأوّل لسنة 2014 حيث تمّ تسجيل 20154 مؤسّسة سنة 2009 ليصل العدد إلى 28669 مؤسّسة في السداسي الأوّل لعام 2014 أي زيادة تعادل 8515 مؤسّسة و يرجع هذا إلى تسهيل إجراءات الحصول على القروض من طرف الهيئات الّتي تقدّم لها الدّعم المالي مثل:(الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغّر، ...) و بالتّالي تشجيع الشباب المستثمرين على إنشاء مثل هذه المؤسّسات، إضافة إلى زيادة الوعي بإيجابيات هذه المؤسّسات فيما يتعلّق بتحقيق التنمية المحلية في مختلف النشاطات و المجالات. و عليه يمكن القول بأنّ ولاية تيزي وزو تزخر بمجموعة لا بأس بها من المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و دليل ذلك يظهر في النمو المتواصل الّذي عرفته و بشكل مرتفع.

[1]_ مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

4/ تطوّر المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب القطاعات القانونية:

تتوزّع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب القطاعات القانونية في ولاية تيزي وزو بشكل متفاوت، و هو ما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو حسب القطاعات القانونية لسنة 2011: [1]

نوع المؤسّسات / القطاع	المؤسّسات الكبرى	المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة
القطاع الخاص	03	23077
القطاع العام	06	23

نلاحظ من خلال الجدول أنّ توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو حسب القطاعات القانونية هو توزيع لا متوازن حيث سجّل القطاع الخاص 23077 مؤسّسة سنة 2011 مقابل 23 مؤسّسة تابعة للقطاع العام و هو عدد ضئيل جدّا مقارنة بعدد المؤسّسات التابعة للقطاع الخاص، و هذا التباين في التّوزيع يعود إلى صغر حجم هذه المؤسّسات و بالتّالي تفضيل الشّباب إنشاء مؤسّسات خاصة بهم نظرا لسهولة تأسيسها و تسييرها كما أنّها ليست بحاجة إلى مبالغ مالية ضخمة، في حين إستحوذ القطاع العام على العدد الأكبر فيما يخصّ المؤسّسات الكبرى مسجّلة 6 مؤسّسات و هو ضعف العدد الّذي سجّله القطاع الخاص (3 مؤسّسات) و يرجع ذلك إلى التغطية المالية الكبيرة و الضخمة الّتي تحتاجها المؤسّسات الكبيرة.

5/ **مرتبة ولاية تيزي وزو وطنيا من حيث عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة:** لقد تمكّنت ولاية تيزي وزو من أن تحتلّ المرتبة الثانية على المستوى الوطني من حيث عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، و ذلك خلال الفترة الممتدّة بين 2009 و السّداسي الأوّل لسنة 2013، و هو ما سنبيّنه في الجدول الموالي:

[1] ـ مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

الجدول رقم (19): ترتيب الولايات في الجزائر حسب عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الفترة (2009 – السداسي الأوّل لسنة 2013):

الرقم	الولاية	2011	2012	السداسي الأوّل لسنة 2013
1	الجزائر العاصمة	45636	48419	50887
2	**تيزي وزو**	**23109**	**24754**	**26267**
3	وهران	18370	19692	20759
4	بجاية	17962	19374	20684

من خلال الجدول نلاحظ أنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر خلال الفترة الممتدّة بين (2011 و السداسي الأوّل لسنة 2013) ترتكز بشكل كبير ومكثّف في الولايات الكبرى للوطن حيث إستحوذت الجزائر العاصمة على أكبر عدد من إجمالي المؤسّسات المتواجدة في الوطن مسجّلة 45636 مؤسّسة سنة 2011 ليرتفع العدد إلى 50887 مؤسّسة خلال السداسي الأوّل لسنة 2013، ثمّ تليها ولاية **تيزي وزو** في المرتبة الثانية ب 23109 مؤسّسة خلال 2011 و في السداسي الأوّل لسنة 2013 بلغ العدد 26267 مؤسّسة أي زيادة تعادل 3158 مؤسّسة في فترة تقلّ عن ثلاثة سنوات. و استحواذها على هذه المرتبة وطنيا دليل على المكانة الهامّة و المتميّزة الّتي تحتلّها المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الولاية و الدّور الّذي تلعبه في مختلف النشاطات و المجالات. بعدها تأتي ولاية وهران مستحوذة على 18370 مؤسّسة سنة 2011 و 20759 مؤسّسة في السداسي الأوّل لعام 2013، أمّا المرتبة الرّابعة فقد إحتلّتها ولاية بجاية 20684 مؤسّسة خلال السداسي الأوّل لسنة 2013. و هذا راجع إلى الطبيعة الجغرافية لهذه الولايات و قربها من الأسواق الكبرى، و كذا الكثافة السكانية الّتي تعرفها إضافة إلى توفر الموارد الأوّلية فيها، ممّا سهّل على شباب هذه الولايات مهمّة خلق مؤسّسات صغيرة و متوسّطة و مصغّرة. [1]

[1]_ مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

المبحث الثالث: دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو:

في هذا المبحث سنقوم بتسليط الضّوء على مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلّية في ولاية تيزي وزو و ذلك بالتّطرق إلى مساهمتها في بعض المجالات المهمّة سواء بالنسبة للدولة أو لمواطني الولاية حيث تناولنا النقاط التّالية:

. المساهمة في التّشغيل: تساهم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في توفير مناصب العمل، و التّقليل من نسبة البطالة و تحسين الظروف الإجتماعية في الولاية، و الجدول الآتي سيوضّح لنا عدد العاملين المسجّلين على مستوى بعض الهيئات:

الجدول رقم (20): جدول يوضّح عدد العاملين المسجّلين على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتّأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار و الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغّر لسنة 2013: [1]

الهيئات	قطاع النشاط	عدد العمّال	المجموع
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب	الخدمات	1841	6411
	الصّناعة	1250	
	بناء و أشغال العمومية	1906	
	الصّناعات التقليدية	588	
	الزّراعة	826	
الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة	الخدمات	1740	3302
	الصّناعة	644	
	بناء و أشغال عمومية	530	

[1] Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux, DOSB, OP.CIT, P 36-37.

	الصّناعات التّقليدية	211	
	الزّراعة	177	
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر	الخدمات	1722	23493
	الصّناعة	4893	
	بناء و أشغال عمومية	1111	
	الصّناعات التّقليدية	7388	
	الزّراعة	8339	
الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار	الخدمات	1723	21738
	الصّناعة	8149	
	بناء و أشغال عمومية	10330	
	الزّراعة	1536	
المجموع			54944

من خلال الجدول يتّضح لنا الدّور الّذي يلعبه قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في توفير مناصب الشّغل للسّكان ، و التّقليل من نسبة البطالة و تحسين الظّروف الإجتماعية في الولاية، حيث تمّ تسجيل حوالي 6411 عامل في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب و ذلك في مختلف القطاعات إذ سجّل قطاع الخدمات تشغيل 1841 عامل، 1250عامل في مجال الصّناعة، 588 في مجال الصّناعات التّقليدية و 826 عامل في القطاع الزّراعي و 1906 في قطاع البناء و الأشغال العمومية. أمّا بالنّسبة للمؤسّسات المسجّلة على مستوى الصّندوق الوطني للتّأمين على البطالة فقد تمّ تسجيل 3302 عامل موزّعين على القطاعات التّالية كما يلي[1]: 644 في الصّناعة، 1740عامل في الخدمات، 177 في الزّراعة 530 في البناء و الأشغال العمومية و 211 في الصّناعات التّقليدية.

[1] _ Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux/DOSB, ibid. p38.

عامل في الخدمات، 177 في الزّراعة و 530 في البناء و الأشغال العمومية و 211 في الصّناعات التّقليدية.

بينما بالنّسبة للمؤسّسات الصّغيرة المسجّلة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر فقد سُجّل 23493 عامل موزّعين كما يلي:

الصّناعة ب 4893 عامل أي بنسبة 21%، البناء و الأشغال العمومية ب1111 عامل بنسبة تعادل 5%، الزّراعة 36% ما يعادل 8339 عامل و الخدمات ب 1722 عامل بنسبة 7%، و في مجال الصّناعات التّقليدية سُجّل 7388 عامل أي بنسبة 31%. في حين تمّ تسجيل 21738 عامل على مستوى المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة المسجّلة على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار موزّعين كما يلي: 8149 عامل في الصّناعة، 10330 عامل في ميدان البناء و الأشغال العمومية، 1723 في الخدمات و 1536 عامل في القطاع الزّراعي.

و الملاحظ هو تسجيل العدد الأكبر من العاملين لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر و هذا راجع إلى سهولة تأسيس مؤسّسات مصغّرة فهي لا تتطلّب جهد و لا تعقيد في الإجراءات الإدارية و كذا نظرا لسهولة تسييرها. [1]

. المساهمة في قطاع السّياحة: تساهم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة مساهمة كبيرة في تنشيط القطاع السياحي في ولاية تيزي وزو، فالمنطقة معروفة بمواقع سياحية خلاّبة مكّنتها من أن تكون وجهة محبّبة للسّياح إضافة إلى الموروث الثقافي و الأثري الّذي تتمتّع به، فمن أهمّ الآثار الّتي تتواجد فيها نذكر تلك الأطلال الرومانية المدعوة " ***حبس القصور*** " و الضّريح الروماني " ***تكسيبت إفليسن*** "، و معابد و كنائس

[1] _ Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux, DOSB, ibid. P38.

رومانية، الحمامات و خزائن المياه، المواقع الأثرية و التّاريخية الهامّة التّي تزخر بها مدينة تيقزيرت الساحلية، و الّتي تعود إلى الفترة الرّومانية و الوندالية و البيزنطية. و هذا دون إغفال شواطئ "أزفون" و شاطئ "الجنّة الصّغيرة"، الّتي تستقطب بدورها العديد من المواطنين، السّياح و المصطافين، فهي تعدّ الوجهة المفضّلة لقضاء العطلة لدى الكثيرين. و لمحبي الجبال فإنّ الولاية تقدّم السّلسلة الجبلية " جُرجُرة " الّتي تصل العديد من المناطق، و غيرها من المعالم و المناطق السّاحرة الّتي تتمتّع بها الولاية.[1]

و بالنّظر لكلّ هذه الإمكانيات الّتي تملكها هذه الولاية، تمّ خلق سلسلة من المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تعمل من أجل تنشيط القطاع السّياحي، حيث سجّلت الولاية 1704 مؤسّسة صغيرة و متوسّطة إلى غاية السداسي الأوّل من سنة 2014 ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق و مطاعم و 2154 مؤسّسة للنّقل و الإتّصالات، و هذا دليل على الدّور الحيوي الذّي تقوم به هذه المؤسّسات في القطاع السّياحي.[2] إذ بلغت الطاقة الإستيعابية للفنادق حوالي 1215 سرير في نهاية سنة 2013 و من بين هذه الفنادق نذكر: فندق عمراوة (4 نجوم) 115سرير بتيزي وزو، فندق تامقوط 72 سرير بإعكورن، فندق إسوارة الفضّة ببني يني 121 سرير، فندق الورود الثلاثة (3 نجوم) 41 سرير، فندق النّخلتين (3 نجوم) 96 سرير بذراع بن خدّة، فندق ميزرانة (3 نجوم) 68 سرير بتيقزيرت، و غيرها من الفنادق.[3]

. المساهمة في خلق التكامل الصّناعي : فقد برز للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الولاية دورا في خلق التكامل الصّناعي فحسب الإحصائيات المتحصّل عليها من طرف مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار التابعة للولاية بلغ عدد المؤسّسات النّاشطة في مجال صناعة التّلحيم الحديدية

---

[1] ـ w w w. startimes. Com . (تاريخ التّحميل: 12 نوفمبر 2015 الساعة: 10:58)

[2] ـ إستنادا إلى إحصائيات مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار.

[3] ـLe bureau d'information des données et statistiques budgétaires et des équilibres locaux, DOSB, OP.CIT, P 91.

و الميكانيكية و الكهربائية 517 مؤسّسة سنة 2014 و 1418 مؤسّسة تقدّم خدمات للمؤسّسات ضف إلى تسجيل 24 مؤسّسة في مجال المناجم و المحاجر، و كذلك 137 مؤسّسة في قطاع الكيمياء و البلاستيك، ممّا يدلّ على أنّ ولاية تيزي وزو تزخرُ بنسيج صناعي متكامل (أي توفّر الولاية على العديد من المؤسّسات الّتي تنشط في مختلف القطاعات الصّناعية).[1]

. تدعيم الصّناعات التّقليدية: تلعب المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة دورا مهمّا في ترقية الصّناعات التّقليدية خاصّة و أنّ الولاية تتمتّع بمناطق ريفية تشتهر بالعديد من الحرف التّقليدية على غرار الخزف و المجوهرات التقليدية و صناعة السّلال و فنّ الطّبخ و الحليّ و الملابس التّقليدية و غيرها فزرابي "أيت هشام" و "عين الحمام" و مجوهرات و حليّ "بني يني" و كذا صناعة الفخّار في منطقة "معاتقة" (منطقة ينظّم فيها سنويا مهرجان الخزف الوطني) تعتبر كمصدر حيوي لجذب السّياح،[2] و لهذه الصناعات دور أيضا في إنعاش القطاع السّياحي من خلال جذب السّياح. و قد تمّ تسجيل إلى غاية 31 ديسمبر 2013 (472) مؤسّسة في الصّناعات التّقليدية و الفنون و**(126)** مؤسّسة في مجال الصّناعات التّقليدية و السّلع و كذا (802) مؤسّسة في قطاع الصّناعات التّقليدية و الخدمات أمّا عدد العمّال في قطاع الصّناعات التّقليدية 3631. و تمّ تسجيل 12 مؤسّسة ناشطة في صناعة الجلود و270 مؤسّسة في صناعة النّسيج خلال السّداسي الأوّل لسنة 2014.[3] و حسب معطيات مديرية السّياحة و الصّناعة التّقليدية للولاية فقد إستفادت هذه الأخيرة من أكثر من **18600** منصب شغل أستحدثت خلال الأربع أشهر الأولى من السّنة الجارية في مجال الصناعة التّقليدية، و يتوزّع هؤلاء استنادا لحصيلة أعدّتها هذه الهيئة على نشاطات تخصّ كل من الصناعة التّقليدية

---

[1]- إستنادا إلى إحصائيات مقدّمة من مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

[2] - w.w.w. elbilad. net.(تاريخ التّحميل: 2 نوفمبر 2015، الساعة: 13:42)

[3]- مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

و الفنّ ب 4646، و إنتاج الصناعة التّقليدية و السلع ب 2278 حرفي و 11710 حرفي بالنّسبة لإنتاج الصناعة التّقليدية و الخدمات. و أشارت الحصيلة إلى إستحداث 172 منصب شغل جديد في قطاع الصناعة التّقليدية و ذلك ضمن جهازي وكالة دعم تشغيل الشباب و صندوق التّامين عن البطالة. و تحصي ولاية تيزي وزو 9317 حرفي، منهم 2323 ناشط في مجال الصناعة التّقليدية و الفنون، و 1139 في إنتاج السلع و5855 في مجال الصناعة التّقليدية و الخدمات. فقد عرفت النشاطات التّقليدية خلال السنوات الخيرة بالولاية إنتعاشا ملحوظا بفضل الإجراءات المتّخذة من طرف أجهزة المساعدة على إستحداث مناصب الشغل الّتي أقرّتها الدّولة لفائدة الحرفيين. و بغية تطوير قطاع الصناعة التّقليدية الّذي يلعب دورا مهم في امتصاص البطالة تقترح مديرية السياحة تهيئة الإقليم من خلال استحداث عدّة مناطق نشاطات للصناعات التّقليدية مصغّرة و ذلك بهدف تثبيت السكان بمناطقهم الأصلية و المساهمة في التّقليص من ظاهرة النّزوح الرّيفي.[1]

. المساهمة في تقديم الخدمات للمواطنين: حيث تساهم حوالي 2154 مؤسّسة في قطاع النّقل و الإتّصالات، إلى جانب توفّر 3019 مؤسّسة في مجال الصّناعات الغذائية، و كذا 789 مؤسّسة تقدّم خدمات متنوّعة ، إضافة إلى وجود 1704 مؤسّسة في مجال الفنادق و المطاعم حيث بلغت الطاقة الإستيعابية للفنادق حوالي 1215 سرير في نهاية سنة 2013 و هذا دليل على الأهمّية و الدّور الّذي تلعبه المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في مجال المساهمة في تقديم خدمات محلية للمواطنين، و بالتّالي تسهيل الحياة اليومية للمواطن.[2]

. تدعيم التّجارة و الأشغال العمومية: حيث تساهم هذه المؤسّسات بشكل كبير في كل من قطاع التّجارة حيث سجّلت ولاية تيزي وزو سنة 2014 المنشآت القاعدية التّجارية التّالية:(25 سوق أسبوعي، 3 أسواق مغطاة،

---

[1] ـ w.w.w. elbilad. Net. (تاريخ التّحميل: 2 نوفمبر 2015، الساعة: 13:42)

[2] ـ إستنادا إلى معطيات مقدّمة من مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

7 أسواق جوارية، سوقين للسّيارات، 330 سوبيرات، 38 متجر ضخم، 27 مذبح و مسلخ)، أمّا فيما يخصّ المطاحن فقد تمّ تسجيل 7360 مطحنة،[1] أمّا قطاع الأشغال العمومية فهناك 6872 مؤسّسة مسجّلة في هذا القطاع، إلى جانب وجود 708 مؤسّسة توفّر أدوات و مواد البناء، لذا فإنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تلعب **دورا لا** بأس به المجالين التّجاري و الأشغال العمومية.

. و ممّا سبق نلاحظ مساهمة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في كل من: التّشغيل و الصّناعات التّقليدية و القطاع السّياحي و كذلك تقديم الخدمات للمواطنين و خلق التّكامل الصّناعي و تدعيمها للتّجارة و الأشغال العمومية، لكن نلاحظ أنّ هذه المؤسّسات غائبة في كلّ من قطاع المحروقات و الخدمات و الأشغال البترولية و كذا قطاع الماء و الطّاقة، حيث لم تُسجّل أيّة مؤسّسة في هذه القطاعات ما يدفعنا إلى القول بأنّه أمر إيجابي إذا ما نظرنا إليه من زاوية الحماية و الحفاظ على البيئة.[2]

---

[1] ـ http:// w.w.w. dcw tizi ouzou.dz (تاريخ التّحميل: 29 نوفمبر 2015، الساعة: 12:16).

[2] ـ إستنادا إلى معطيات مقدّمة من مديرية الصّناعة و المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و ترقية الإستثمار لولاية تيزي وزو.

خلاصة الفصل:

لقد تطرّقنا في هذا الفصل إلى دراسة واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية "تيزي وزو"، فوجدنا أنّها تزخر بجملة معتبرة من الإمكانيات و الموارد الّتي يمكن أن تؤهّلها لتكون قطبا إستثماريا هامّا في البلاد. بعدها تطرّقنا إلى دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو، فتوصّلنا إلى أنّ هذه الصناعات برهنت على مساهمتها في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية، حيث لاحظنا أنّها تنشط تقريبا في كل النشاطات باستثناء مجال المحروقات، الماء و الطاقة و كذا مجال الخدمات و الأشغال البترولية.

الخاتمة

الخاتمة

و في ختام بحثنا هذا الخاص بدور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في تحقيق التّنمية المحلية في الجزائر، يمكننا القول بأنّه أصبح من الضّروري الإهتمام بها، و ذلك لما تحمله من آفاق إقتصادية و إجتماعية، و نظرا لمرونتها و إستيعابها لجميع الأنشطة و في كل المجالات. حيث توصّلنا إلى أنّ قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الآونة الأخيرة حظي بإهتمام كبير في مختلف دول العالم سواء المتقدّمة منها أو النّامية، و ذلك إنطلاقا من الدّور الحيوي و الأهمّية البالغة لهذه الصّناعات في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لهذه الدّول، من خلال ما توفّره من مناصب عمل و تقديم منتجات و خدمات جديدة و زيادة قيمة الصّادرات و المساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي مع المؤسّسات الكبيرة، إذ تؤكّد تجارب العديد من البلدان أنّ دعم و تشجيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة قد حقّق قفزة نوعية ملحوظة، فهي بحكم طبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقّدة، ممّا يجعل تخصّصها في مجال معيّن و السّيطرة عليه أمر في متناول اليد.

أمّا في الجزائر فقد مرّت المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بثلاثة مراحل أساسية هي: مرحلة 1963- 1982، مرحلة 1982- 1988 و مرحلة ما بعد 1988.

و قد إستطاعت المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الجزائرية أن تلعب دورا مهمّا على الصّعيد الدّاخلي و على الصّعيد الخارجي، من خلال مساهمتها في كل من: التّشغيل، النّاتج الدّاخلي الخام و القيمة المضافة و كذلك مساهمتها في ترقية الصّادرات.

و من أجل دعم و تطوير هذه المؤسّسات قامت الدّولة بإصدار جملة من القوانين و خلق و إنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية و المؤسّسات المختصّة أهمّها: وكالة ترقيّة و تدعيم الإستثمارات، الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، صندوق ضمان القروض و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب.

لكن و رغم كلّ الجهود المبذولة لتطوير المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و تفعيل دورها في التنمية و القضاء على البطالة، إلاّ أنّها لا تزال دون المستوى، و تعاني من عدّة مشاكل منها ما يتعلّق بالبيئة الدّاخلية لها كسوء التّسيير و الضّعف في التّكوين و التّأهيل، و منها ما يتعلّق أو مرتبط بالبيئة الخارجية الّتي تنشط فيها كالمشاكل التّمويلية، المشاكل الإدارية و التّنظيمية، ...

إلاّ أنّ ذلك لا ينفي الدّور الّذي لعبته هذه الصّناعات في توفير مناصب العمل و التّقليل من حدّة البطالة. و بالتّالي ينبغي على الجزائر إتّباع سياسة واضحة المعالم و الإستفادة من تجارب الدّول الناجحة للإرتقاء بهذا القطاع.

و قد توصّلنا من خلال دراستنا لحالة ولاية تيزي وزو إلى النّتائج التّالية:

– تمتلك الولاية عددا لا بأس به من المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، ممّا يؤهّلها لخلق نسيج صناعي متكامل.

– سجّلنا من خلال دراسة الحالة أنّ ولاية تيزي وزو تتمتّع بإمكانيات هامّة سواء بشرية أو طبيعية تؤهّلها و تسمح لها بأن تكون قطبا هامّا في المجال الإستثماري، و بالتّالي تحقيق التّنمية المحلّية.

– توصّلنا إلى أنّ المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو تساهم في إنعاش عدّة مجالات كإمداد و تقديم مختلف المنتجات و الخدمات المحلّية للمواطنين، و بالتّالي تسهيل الحياة اليومية للمواطن، بالإضافة إلى خلق و توفير مناصب عمل جديدة و منه التّقليل من نسبة البطالة، و كذا المساهمة في المجال السّياحي و الصّناعات التّقليدية.

– توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الولاية توزيع لا متوازن، و هو ما يشكّل عائق أو يحدّ من تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية عادلة، الأمر الّذي يتنافى أو يتناقض و متطلّبات التّنمية المحلّية الّتي من المفروض أن تتحقّق بشكل متوازن في مختلف المناطق.

– أمّا فيما يتعلّق بالجانب البيئي فإنّ هناك غياب تام للمؤسّسات النّاشطة في القطاعات الّتي يمكن أن تلحق الضّرر بالبيئة كقطاع المحروقات و الخدمات و الأشغال البترولية و كذا قطاع الماء و الطّاقة، و عليه فهو أمر إيجابي من ناحية الحفاظ على البيئة و حمايتها.

و بناءا على كلّ ما تمّ تقديمه يمكن أن نقترح التّوصيات التّالية:

– ضرورة تقديم مساعدة من طرف الحكومة لهذه المؤسّسات و ذلك بتخفيض الرّسوم و الضّرائب و الإعفاء منها في بعض الأحيان، لتشجيع توجيه هذه المؤسّسات نحو قطاعات معيّنة: " كالصّناعات الحرفية " أو تشجيع إقامتها في مناطق منعزلة.

– ضرورة مساعدة الدّولة للمستثمرين، حتّى يتمكّن هؤلاء من إختصار الوقت و النّفقات و لجهود لإنشاء مؤسّساتهم، و ذلك من خلال تخفيف الحواجز و الإجراءات الضّريبية و القانونية.

– تشجيع السّلطات العمومية المركزيّة و المحلّية إنشاء و تأسيس المشاريع الصّغيرة و المتوسّطة للشّباب، عن طريق تسهيل الحصول على الأراضي و المحلاّت المناسبة لها، و كذا فتح الأسواق الوطنية أمام منتجاتها.

– لابدّ من توفير البيئة الإستثمارية و القانونية و الإقتصادية الملائمة لهذا القطاع لتعظيم الإستفادة منه.

– إتاحة الفرص للشّباب للتّعبير عن أفكارهم، و بالتّالي الإبداع في الإنتاج.

– يجب على الدّولة تخصيص أموال أكثر لهذا القطاع.

الإستفادة من تجارب الدّول النّاجحة في طريقة التّعامل مع قطاع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.

قائمة المراجع

1/ قائمة المراجع باللّغة العربية:

أوّلا: <u>الكتب:</u>

1. أبو السّيد أحمد فتحي السّيد عبده، **الصّناعات الصّغيرة و دورها في التّنمية**، (الإسكندرية: مؤسّسات شباب الجامعة)، 2005.

2. أبو ضاوية عامر رمضان، **التّنمية السّياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري- دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتّنمية السّياسية**، ط1، (ليبيا: دار الرّواد)، 2002.

3. الجمل هشام مصطفى، **دور السّياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية: بين النّظام المالي الإسلامي و النّظام المالي المعاصر- دراسة مقارنة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007.

4. الحسيني عبد الحسن، **التّنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدّول العربية و إسرائيل و الصّين و ماليزيا**، ط1، (الدّار العربية للعلوم)، 2008.

5. الحسيني فلاح حسين، **إدارة المشروعات الصّغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة و التّميّز**، ط1، (الأردن: دار الشروق)، 2006.

6. الحلاوة جمال، علي صالح، **مدخل إلى علم السّياسة**، ط1، (الأردن: دار الشروق للنّشر و التّوزيع)، 2010.

7. السّيد طارق، **علم إجتماع التّنمية**، (الإسكندرية: مؤسّسة شباب الجامعة)، 2007.

8. العشري حسين درويش، **التّنمية الإقتصادية**، (بيروت: دار النّهضة العربية)، 1979.

9. اللّوزي موسى، **التّنمية الإدارية- المفاهيم- الأسس- التّطبيقات**، ط1، (عمّان: دار وائل للنّشر)، 2000.

10. اللّيثي محمّد علي، **التّنمية الإقتصادية**، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية)، 1977.

11. النّجار فايز جمعة صالح، عبد السّتار محمّد علي، **الرّيادة و إدارة الأعمال الصّغيرة**، ط1، (عمان: دار حامد للنّشر و التّوزيع)، 2006.

12. بوكميش لعلى، **مدخل إلى تنمية الموارد البشرية- مع دراسة الواقع في الدّول العربيّة**، ط1، (الجزائر: الجامعة الإفريقية)، 2012.

13. تودارو ميشيل، **التنمية الإقتصادية**، ترجمة: حسيني محمود حسن، محمود حامد محمود عبد الرّزاق، (السعودية: دار المريخ)، د.س.ن.

14. جواد نبيل، **إدارة و تنمية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، ط1، (بيروت: مجد المؤسّسة الجامعية للدّراسات و النّشر و التّوزيع)، 2007.

15. حجاب محمّد منير، **الإعلام و التّنمية الشّاملة**، ط2، (القاهرة: دار الفجر)، 2000.

16. دخيل محمّد حسن، **إشكالية التّنمية الإقتصادية المتوازنة- دراسة مقارنة**، ط1، (لبنان)، 2009.

17. ربحي مصطفى عليان، غنيم عثمان محمّد، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التّطبيق**، ط1، (عمان: دار صفاء للنّشر و التّوزيع)، 2000.

18. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **علم الإجماع النّفسي (المجتمع-الثقافة-الشخصية)**، (مصر: مؤسّسة شباب الجامعة، 2005.

19. رعد عبد الجليل علي، **التنمية السّياسية مدخل للتّغيير**، ط1، (ليبيا: دار الكتب الوطنية)، 2002.

20. زكي الطويل رواء، **التنمية المستدامة و الأمن الإقتصادي في ظلّ الديمقراطية و حقوق الإنسان**، ط1، (عمان: دار زهران للنّشر و التّوزيع)، 2010.

21. صخري عمر، **إقتصاد المؤسّسة**، ط4، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 2006.

22. طلعت محمود منال، **التنمية و المجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلّيّة**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 2001.

23. عبيدات محمّد، أبو ناصر محمّد، عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي (القواعد و المراحل و التّطبيقات)**، ط2، (عمان: دار وائل للنّشر)، 1999.

24. عبد الباقي صلاح الدّين، **إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية و العمليّة**، (الدار الجامعية)، 2000.

25. عطوي عبد اللّه، **السّكان و التنمية البشرية**، ط1، (لبنان: دار النّهضة العربيّة)، 2004.

26. عمر محريق مبروكة، **دراسات في المعلومات و البحث العلمي و التّأهيل و التّكوين**، (القاهرة: عصمى للنّشر و التّوزيع)، 1996.

27. عوض صابر فاطمة، علي خفاجة ميرفت، **أسس و مبادئ البحث العلمي**، ط1، (الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية)، 2002.

28. غنيم عثمان محمّد، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، ط1، (عمان: دار صفاء للنّشر و التّوزيع)، 2010.

29. محمّد الشّريف عبد اللّه، **مناهج البحث العلمي (الطالب في كتابة الأبحاث و الرّسائل العلمية)**، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الشّعاع للطباعة و النّشر و التّوزيع)، 1996.

30. مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرّسائل الجامعية**، ط1، (الأردن: مؤسّسة الورّاق)، 2000.

31. محمّد الصّاوي محمّد مبارك، **البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته**، ط1، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، 1992.

32. وهبان أحمد، **التّخلف السّياسي و غايات التّنمية السّياسية**، (الإسكندرية)، د.س.ن.

ثانيا: <u>المجلات و الدوريات:</u>

33. أيت عيسى عيسى، **المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر آفاق و قيود**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت– الجزائر، د.س.ن.

34. السهلاوي أحمد بن عبد العزيز بن محمّد، **معدل و عوامل إنتشار المنشآت الصّغيرة و المتوسّطة في المملكة العربية السعودية**، الرّياض، المجلد41، العدد2، 2001.

35. بن عنتر عبد الرّحمان، **واقع الإبداع في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بالجزائر: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، جامعة أمحمّد بوقرّة – بومرداس– الجزائر، المجلد24، العدد01، 2008.

36. زيدان محمّد، **الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف– الجزائر، العدد07، د.س.ن.

37. شبوطي حكيم، **الدّور الإقتصادي و الإجتماعي للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمّد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التّسيير، العدد03، جوان 2001.

38. صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات الصّغيرة و المتوسّطة في الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير، العدد03، 2004.

39. عبد الرّحمان محمّد الحسن، **دور السّياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**، مجلة الباحث، العدد13، 2013.

40. سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة– الجزائر، العدد09، 2011.

41. نصيب ليندة، **واقع إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة محكّمة تصدر عن جامعة 8 ماي 1949 قالمة، العدد05، 2010.

ثالثا: الملتقيات:

42. رايس مبروك، **تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تطوير المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة تجربة الحكومة الجزائرية في "مخطط النشاط للترقية العمل و مكافحة البطالة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: آفاق و واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، يومي:5-6 ماي 2013.

43. ريمي رياض، ريمي عقبة، **تطوّر المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و أهمّيتها في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني الأوّل حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 5-6 ماي 2013.

44. سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي الأوّل لمعهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التّسيير حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي- غرداية، يومي:23-24 فيفري 2011.

45. صيفي زهير، **دور الجامعة الجزائرية في التّنمية المحلية**، مداخلة في الملتقى الوطني الأوّل حول: دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشّغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

46. عبد اللاّوي مفيد، صالحي نجية، **دور المؤسّسات "الصّناعات التّقليدية و الحرفية" في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: إستراتجيات التنظيم و مرافقة المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، يومي: 18-19 أفريل 2012.

47. غدير أحمد سليمة، **المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر واقع و آفاق**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، يومي: 5-6 ماي 2013.

48. غالم عبد اللّه، سبع حنان، **واقع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق لنظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 5-6 ماي 2013.

49. مداس حبيبة، **واقع و آفاق المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر و مكانتها الإقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، جامعة الوادي، يومي: 5-6 ماي 2013.

رابعا: <u>الرّسائل الجامعية:</u>

50. العابد لزهر، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التّسيير، جامعة قسنطينة -2-، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التّسيير، 2013/2012.

51. برجي شهرزاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التّسيير، تخصّص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2012/2011.

52. حميدة رابح، **إستراتيجيات و تجارب ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصّينية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير، تخصّص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عبّاس-سطيف، 2011/2010.

53. خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق**، أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: التّحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر-3-، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التّسيير، 2011/2010.

54. عبد القادر حسين، **الحكم الرّاشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السّياسية، تخصّص: الدراسات الأورو-متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السّياسية، قسم العلوم السّياسية، 2012/2011.

55. مشري محمّد الناصر، **دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة و المصغّرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حالة ولاية تبسة)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصّص: إستراتيجية المؤسّسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير و العلوم التجارية، 2011/2010.

56. يوسفي نور الدّين، **الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمّد بوقرة – بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير، 2010/2009.

57. آتشي شعيب، **واقع و آفاق المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ظلّ الشراكة الأورو- جزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التّسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2008/2007.

خامسا: <u>المنتديات</u>:

58. منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول: **دور المنشآت الصّغيرة و المتوسّطة في تخفيف أزمة البطالة**، المنتدى العربي للتّشغيل، بيروت، 19-21 أكتوبر 2009.

سادسا:<u>المراسيم و القوانين</u>:

59. الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، القانون رقم 18/01 المؤرّخ في 15 ديسمبر 2001 المتضمّن القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 77.

60. الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، المرسوم الرّئاسي رقم 03/01 المؤرّخ في 3 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001 المتعلّق بتطوير الإستثمار، **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 47.

61. الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشعبية، المرسوم التّنفيذي رقم 12/93 المؤرّخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلّق بترقية الإستثمار، **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 64.

2/ قائمة المراجع باللّغة الأجنبية:

1/Boukrou Aldja, **Essai d'analyse des strategies de piremmité dans les PME,** mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magistére en sciences économiques, Option : management des entreprises, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Faculté des sciences économiques, commerciales et gestion. 2010/2011.

2/ Boutin-Kuhlmann Raphael, **La contribution biologique au développement local,** Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Master 2.

3/ Le bureau d'information des données et statistiques budgétaires locaux/DOSB, Annuaire statistiques de la wilaya de Tizi-ouzou année 2013, Edition Juin 2014, N°29.

4/ Salah Mansour Salima, **Le produit de terroir levier du développement local dans les zones rurales et montagneuses : cas des fromageries Ibersien-FAFI-**,mémoire de fin d'étude en vue de l'obtention du diplôme de Master2 en sciences économiques, Option :développement local et tourisme, université Mouloud Mammeri, département des sciences économiques, 2013.

5/ Smati Abdelbaki, **Nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financement,** recherche économiques et management, centre universitaire de Souk-Ahras, N°5, Juin 2008.

- **Sites Internet** :

1- **w w w. andi. dz**

2- **w w w. elbilad. Net**

3- **http://w w w. dc w Tizi-ouzou. Dz**

4- **http:// w w w. djazaires. Com**

5- **w w w. startimes. com**

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة ولاية تيزي وزو

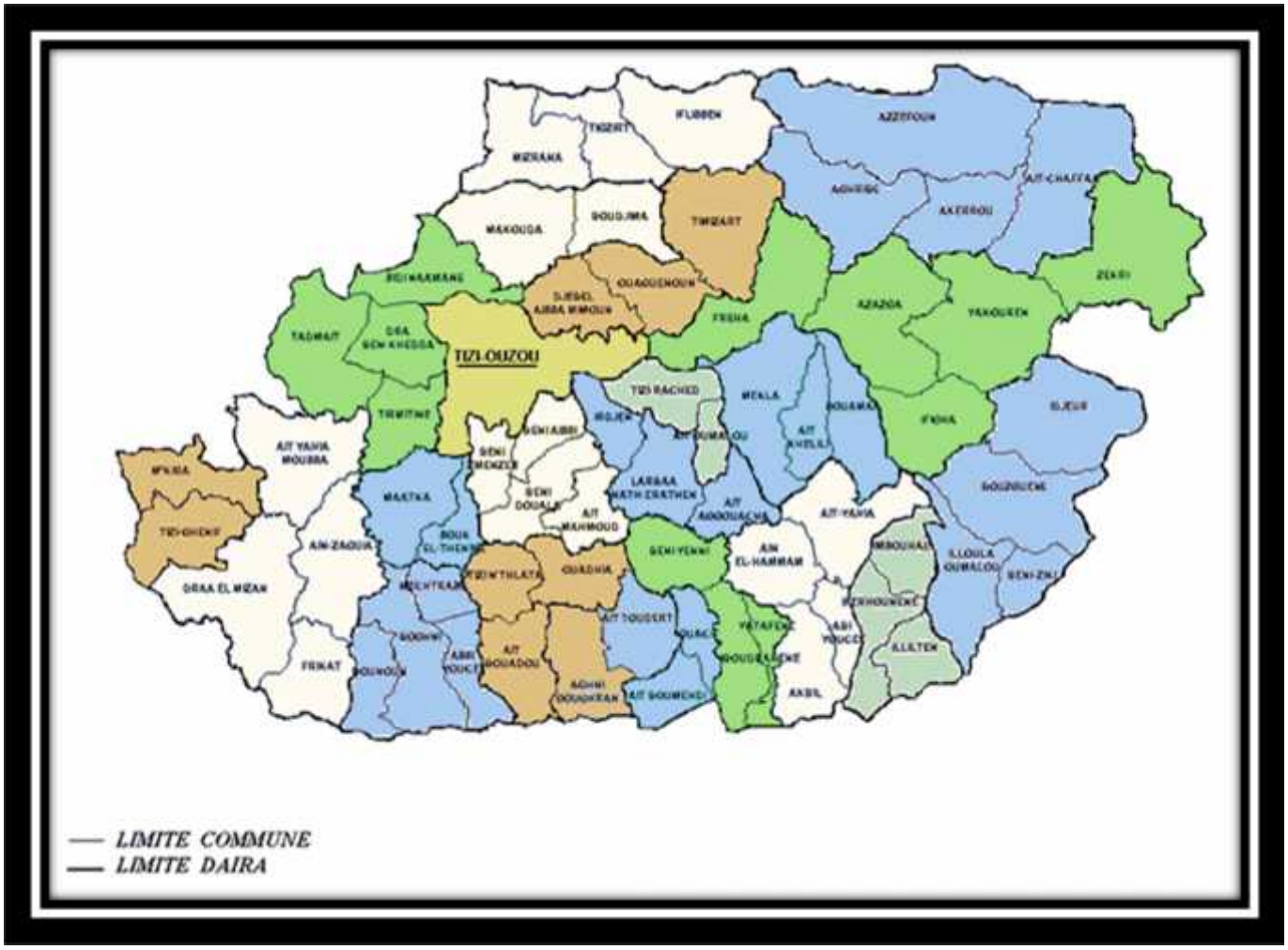

الملحق رقم (02): موقع ولاية تيزي وزو في خريطة الجزائر

الملحق رقم (03): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة إلى غاية 2009/12/31

La répartition des PME par communes Arrêté au 31/12/2009 :

Communes	Nbre de PME	Population RGPH 2008	Taux de concentration
Ain El Hammam	681	20 231	33,66
Akbil	84	8 830	9,51
Abi Youcef	265	7 682	34,50
Ait Yahia	234	14 233	16,44
Total Daïra	**1264**	**50 976**	**24,80**
Azazga	985	33 654	29,27
Freha	434	23 633	18,36
Ifigha	85	8 004	10,62
Zekri	53	3 249	16,31
Yakouren	295	12 226	24,13
Total Daïra	**1852**	**80 766**	**22,93**
Azffoun	379	17 435	21,74
Aghribs	276	12 256	22,52
Akerou	66	4 638	14,23
Ait Chafaa	76	3 780	20,11
Total Daira	**797**	**38 109**	**20,91**
Beni Douala	244	21 483	11,36
Ait Mahmoud	78	7 653	10,19
Beni Aissi	109	7 535	14,47
Beni Zmenzer	186	12 147	15,31
Total Daïra	**617**	**48 818**	**12,64**
Beni Yenni	105	5 705	18,40
Iboudraren	63	5 377	11,72
Yatafen	76	3 929	19,34
Total Daïra	**244**	**15 011**	**16,25**
Boghni	683	30 692	22,25
Assi Youcef	103	17 304	5,95
Bounouh	176	9 701	18,14
Mechtras	167	12 298	13,58
Total Daira	**1129**	**69 995**	**16,13**
Bouzguene	423	24 148	17,52
Beni Zeki	87	3 889	22,37
Illoula Oumalou	88	13 001	6,77
Idjeur	98	10 211	9,60
Total Daira	**696**	**51 249**	**13,58**
Draa Ben khedda	721	30 889	23,34
Sidi Namane	97	10 612	9,14
Tadmait	276	22 670	12,17
Tirmitine	154	19 061	8,08
Total Daïra	**1248**	**83 232**	**14,99**
Draa El Mizan	587	38 844	15,11
Ain El Zaouia	98	17 519	5,59
Frikat	96	12 739	7,54
Ait Yahia Moussa	85	20 155	4,22
Total Daïra	**866**	**89 257**	**9,70**

L N Irathen	476	29 004	16,41
Ait Agouacha	76	4 120	18,45
Irdjen	97	13 146	7,38
Total Daïra	**649**	**46 270**	**14,03**
Iferhounen	298	12 323	24,18
Illilten	204	9 025	22,60
Imsouhel	76	6 520	11,66
Total Daïra	**578**	**27 868**	**20,74**
Maatkas	253	31 442	8,05
Souk El Tenine	276	14 634	18,86
Total Daïra	**529**	**46 076**	**11,48**
Makouda	254	24 326	10,44
Boudjima	86	15 592	5,52
Total Daïra	**340**	**39 918**	**8,52**
Mekla	485	24 830	19,53
Ait khellili	74	11 552	6,41
Souamaa	79	10 659	7,41
Total Daïra	**638**	**47 041**	**13,56**
Ouacifs	96	10 109	9,50
Ait Boumahdi	48	6 111	7,85
Ait Touddert	63	8 495	7,42
Total Daïra	**207**	**24 715**	**8,38**
Ouadhias	285	16 435	17,34
Ait Bouaddou	53	14 132	3,75
Tizi N'tlata	87	15 376	5,66
A Gueghrane	76	9 506	7,99
Total Daïra	**501**	**55 449**	**9,04**
Ouaguenoun	289	17 410	16,60
Ait Aissa Mimoun	287	20 133	14,26
Timizart	265	28 857	9,18
Total Daïra	**841**	**66 400**	**12,67**
Tigzirt	675	11 962	56,43
Iflissen	376	14 288	26,32
Mizrana	58	9 384	6,18
Total Daïra	**1109**	**35 634**	**31,12**
Tizi Ghenif	352	28 592	12,31
M'kera	87	17 606	4,94
Total Daïra	**439**	**46 198**	**9,50**
Tizi Rached	576	17 112	33,66
Ait Oumalou	175	8 713	20,08
Total Daïra	**751**	**25 825**	**29,08**
Tizi-Ouzou	4859	127 677	38,06
Total Daïra	**4859**	**127 677**	**38,06**
Total des totaux	**20154**	**1 116 484**	**18,05**

الملحق رقم (04): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة إلى غاية 2010/12/31.

La répartition des PME par communes Arrêté au 31/12/2010 :

Commune	Nbre de PME	Population estimée au 31/12/2010	Taux de concentration
Ain El Hammam	758	20442	37,08
Akbil	119	8934	13,32
Abi Youcef	97	7724	12,56
Ait Yahia	198	14497	13,66
Total Daïra	**1172**	**51597**	**22,71**
Azazga	1226	35520	34,52
Freha	507	24715	20,51
Ifigha	98	9363	10,47
Zekri	67	3296	20,33
Yakouren	96	12301	7,80
Total Daïra	**1994**	**85195**	**23,41**
Azffoun	459	17016	26,97
Aghribs	236	12524	18,84
Akerou	71	4679	15,17
Ait Chafaa	79	3790	20,84
Total Daïra	**845**	**38009**	**22,23**
Beni Douala	415	21637	19,18
Ait Mahmoud	103	7730	13,32
Beni Aissi	111	7659	14,49
Beni Zmenzer	206	12238	16,83
Total Daïra	**835**	**49264**	**16,95**
Beni Yenni	185	5760	32,12
Iboudraren	76	5420	14,02
Yatafen	79	4032	19,59
Total Daïra	**340**	**15212**	**22,35**
Boghni	875	31388	27,88
Assi Youcef	226	14878	15,19
Bounouh	197	9770	20,16
Mechtras	189	13041	14,49
Total Daïra	**1487**	**69077**	**21,53**
Bouzguene	453	24408	18,56
Beni Zeki	96	3395	28,28
Illoula Oumalou	118	13004	9,07
Idjeur	102	10342	9,86
Total Daïra	**769**	**51149**	**15,03**
Draa Ben khedda	810	32013	25,30
Sidi Namane	107	10924	9,79
Tadmait	297	23113	12,85
Tirmitine	186	19256	9,66
Total Daïra	**1400**	**85306**	**16,41**
Draa El Mizan	612	39120	15,64
Ain El Zaouia	243	17424	13,95
Frikat	109	12817	8,50
Ait Yahia Moussa	156	20549	7,59
Total Daïra	**1120**	**89910**	**12,46**

L N Irathen	631	29494	21,39
Ait Agouacha	98	4375	22,40
Irdjen	137	13202	10,38
Total Daïra	**866**	**47071**	**18,40**
Iferhounen	337	12510	26,94
Illilten	156	9179	17,00
Imsouhel	104	6591	15,78
Total Daïra	**597**	**28280**	**21,11**
Maatkas	352	32314	10,89
Souk El Tenine	284	14807	19,18
Total Daira	**636**	**47121**	**13,50**
Makouda	287	23575	12,17
Boudjima	128	15691	8,16
Total Daïra	**415**	**39266**	**10,57**
Mekla	588	24334	24,16
Ait khellili	97	11674	8,31
Souamaa	106	9994	10,61
Total Daïra	**791**	**46002**	**17,19**
Ouacifs	119	10354	11,49
Ait Boumahdi	47	6137	7,66
Ait Touddert	65	8555	7,60
Total Daïra	**231**	**25046**	**9,22**
Ouadhias	307	15834	19,39
Ait Bouaddou	93	14551	6,39
Tizi N'tlata	105	15541	6,76
A Gueghrane	112	9731	11,51
Total Daïra	**617**	**55657**	**11,09**
Ouaguenoun	310	17810	17,41
Ait Aissa Mimoun	296	20471	14,46
Timizart	264	29228	9,03
Total Daïra	**870**	**67509**	**12,89**
Tigzirt	442	12299	35,94
Iflissen	293	14368	20,39
Mizrana	95	9507	9,99
Total Daïra	**830**	**36174**	**22,94**
Tizi Ghenif	389	29763	13,07
M'kera	126	17761	7,09
Total Daïra	**515**	**47524**	**10,84**
Tizi Rached	598	17230	34,71
Ait Oumalou	186	8825	21,08
Total Daïra	**784**	**26055**	**30,09**
Tizi Ouzou	5141	139171	36,94
Total Daïra	**5141**	**139171**	**36,94**
Total des totaux	**22 255**	**1 139 595**	**19,53**

الملحق رقم (05): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النشاط لسنتي: 2009 و 2010:

EVOLUTION

Année	2009	2010
Nbre de PME	20154	22255

Secteur d'activité :

Branche d'activité	Nombre d'unités	
	2009	2010
Commerce et distribution	4755	5595
Bâtiment et travaux publics	4601	4925
Agroalimentaire	2617	2670
Transport	1159	1854
Services fournis aux ménages	1689	1721
Hôtellerie et restauration	1187	1198
Services fournis aux entreprises	1033	1048
Matériaux de construction	467	472
Autres branches d'activité	2622	2772
Total	**20154**	**22255**

.

الملحق رقم (06): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النّشاط لسنة 2011.

1-Informations de synthèse sur les entreprises : 2011

A- Données Statistiques sur la population des PME locales :

Population des entreprises :

	Nombre d'entreprises	
	Grande entreprise	PME
Secteur public	06	23
Secteur privé	03	23 077

B- Répartition des entreprises par secteur d'activité :

1- Entreprises Publiques:

N°	Secteur d'activité	Nbre d'entreprises	Effectifs
1	Industrie de textile	5	1147
2	Matériaux de construction	5	331
3	Commerce	5	1284
4	ISMME	4	3065
5	Industrie agroalimentaire	4	342
6	Chimie et plastiques	2	93
7	Services aux ménages	1	20
8	Industrie du bois et de papier	1	356
9	Services fournis aux collectivités	1	25
10	Transport et communication	1	80
Total		**29**	**6743**

2- Entreprises Privées :

Secteur d'activité	Nbre d'entreprise
Commerce	5607
Bâtiment et travaux publics	4982
Industrie Agroalimentaire	2649
Transport et communication	1911
Services fournis aux ménages	1753
Hôtellerie et restauration	1364
Services fournis aux entreprises	1102
Industrie diverse	744
Industrie du bois et de papier	662
Agriculture et pêche	650
Matériaux de construction	642
Services fournis aux collectivités	341
ISMME	305
Industrie du textile	137
Affaires immobilières	82
Chimie et plastique	90
Industrie du cuir	12
Mines et carrières	24
Établissements financiers	23
Eau et énergie	0
Service et travaux pétroliers	0
Hydrocarbures	0
Total	23 080

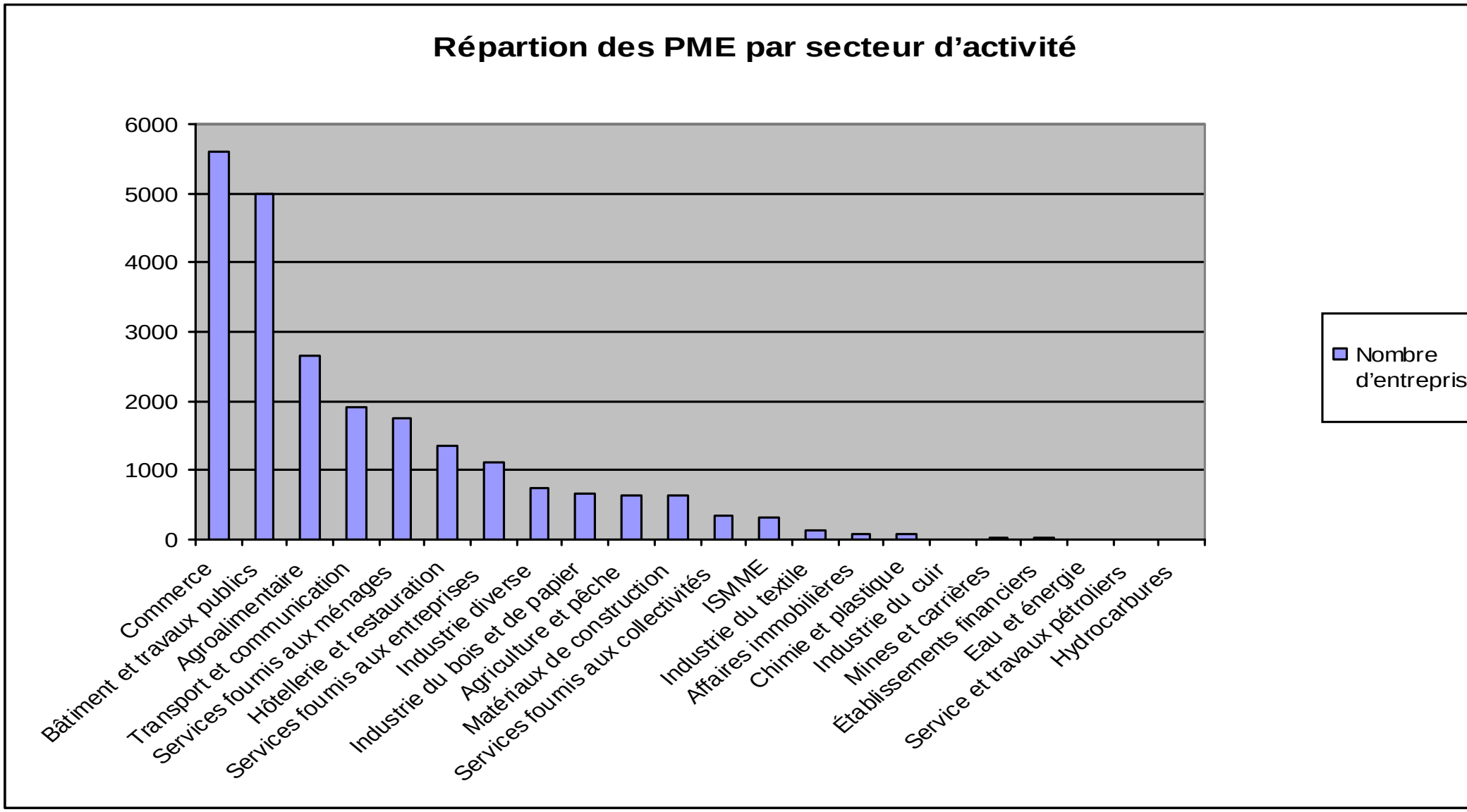

الملحق رقم (07): أعمدة بيانية توضّح توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النشاط في ولاية تيزي وزو.

الملحق رقم (08): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب البلديات
إلى غاية **2011/12/31:**

Répartition des PME, par communes : au 31/12/2011

Commune	Nbre de PME	Population estimée au 31/12/2010	Taux de concentration
Ain El Hammam	532	20442	26,02
Akbil	187	8934	20,93
Abi Youcef	133	7724	17,22
Ait Yahia	304	14497	20,97
Total Daïra	**1156**	**51597**	**22,40**
Azazga	740	35520	20,83
Freha	519	24715	21,00
Ifigha	120	9363	12,82
Zekri	72	3296	21,84
Yakouren	186	12301	15,12
Total Daïra	**1637**	**85195**	**19,21**
Azffoun	423	17016	24,86
Aghribs	263	12524	21,00
Akerou	98	4679	20,94
Ait Chafaa	78	3790	20,58
Total Daïra	**862**	**38009**	**22,68**
Beni Douala	454	21637	20,98
Ait Mahmoud	150	7730	19,40
Beni Aissi	147	7659	19,19
Beni Zmenzer	256	12238	20,92
Total Daïra	**1007**	**49264**	**20,44**
Beni Yenni	179	5760	31,08
Iboudraren	87	5420	16,05
Yatafen	84	4032	20,83
Total Daïra	**350**	**15212**	**23,01**
Boghni	872	31388	27,78
Assi Youcef	351	14878	23,59
Bounouh	205	9770	20,98
Mechtras	246	13041	18,86
Total Daïra	**1674**	**69077**	**24,23**
Bouzguene	504	24408	20,65
Beni Zeki	71	3395	20,91
Illoula Oumalou	207	13004	15,92
Idjeur	142	10342	13,73
Total Daïra	**924**	**51149**	**18,06**
Draa Ben khedda	813	32013	25,40
Sidi Namane	124	10924	11,35
Tadmait	377	23113	16,31
Tirmitine	186	19256	9,66
Total Daïra	**1500**	**85306**	**17,58**
Draa El Mizan	751	39120	19,20

Ain El Zaouia	254	17424	14,58
Frikat	109	12817	8,50
Ait Yahia Moussa	156	20549	7,59
Total Daïra	**1270**	**89910**	**14,13**
L N Irathen	631	29494	21,39
Ait Agouacha	105	4375	24,00
Irdjen	274	13202	20,75
Total Daïra	**1010**	**47071**	**21,46**
Iferhounen	337	12510	26,94
Illilten	159	9179	17,32
Imsouhel	129	6591	19,57
Total Daïra	**625**	**28280**	**22,10**
Maatkas	398	32314	12,32
Souk El Tenine	284	14807	19,18
Total Daira	**682**	**47121**	**14,47**
Makouda	302	23575	12,81
Boudjima	146	15691	9,30
Total Daïra	**448**	**39266**	**11,41**
Mekla	603	24334	24,78
Ait khellili	174	11674	14,90
Souamaa	186	9994	18,61
Total Daïra	**963**	**46002**	**20,93**
Ouacifs	132	10354	12,75
Ait Boumahdi	59	6137	9,61
Ait Touddert	87	8555	10,17
Total Daïra	**278**	**25046**	**11,10**
Ouadhias	346	15834	21,85
Ait Bouaddou	112	14551	7,70
Tizi N'tlata	125	15541	8,04
A Gueghrane	109	9731	11,20
Total Daïra	**692**	**55657**	**12,43**
Ouaguenoun	362	17810	20,33
Ait Aissa Mimoun	291	20471	14,22
Timizart	274	29228	9,37
Total Daïra	**927**	**67509**	**13,73**
Tigzirt	440	12299	35,78
Iflissen	301	14368	20,95
Mizrana	163	9507	17,15
Total Daïra	**904**	**36174**	**24,99**
Tizi Ghenif	424	29763	14,25
M'kera	133	17761	7,49
Total Daïra	**557**	**47524**	**11,72**
Tizi Rached	617	17230	35,81
Ait Oumalou	207	8825	23,46
Total Daïra	**824**	**26055**	**31,63**
Tizi Ouzou	4819	139171	34,63
Total Daïra	**4819**	**139171**	**34,63**

الملحق رقم (09): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2012/12/31

Répartition des PME par secteur d'activité au 31/12/2012

Secteur d'activité	Nbre d'entreprise
Commerce	6037
Bâtiment et travaux publics	5278
Agroalimentaire	2953
Services fournis aux ménages	1989
Transport et communication	1836
Hôtellerie et restauration	1472
Services fournis aux entreprises	1135
Industrie diverse	768
Agriculture et pêche	744
Industrie du bois et de papier	679
Matériaux de construction	647
Services fournis aux collectivités	384
ISMME	334
Industrie du textile	224
Affaires immobilières	94
Chimie et plastique	92
Industrie du cuir	12
Mines et carrières	24
Établissements financiers	23
Eau et énergie	0
Service et travaux pétroliers	0
Hydrocarbures	0
Total	**24 725**

الملحق رقم (10): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب البلديات
إلى غاية 2012/12/31

Nombre de PME au 31/12/2012

Commune	Nbre de PME	Population estimée au 31/12/2010	Taux de concentration
Ain El Hammam	682	20442	33,36
Akbil	193	8934	21,60
Abi Youcef	153	7724	19,81
Ait Yahia	265	14497	18,28
Total Daïra	**1293**	**51597**	**25,06**
Azazga	996	35520	28,04
Freha	532	24715	21,53
Ifigha	135	9363	14,42
Zekri	75	3296	22,75
Yakouren	176	12301	14,31
Total Daïra	**1914**	**85195**	**22,47**
Azffoun	436	17016	25,62
Aghribs	268	12524	21,40
Akerou	107	4679	22,87
Ait Chafaa	96	3790	25,33
Total Daïra	**907**	**38009**	**23,86**
Beni Douala	465	21637	21,49
Ait Mahmoud	163	7730	21,09
Beni Aissi	153	7659	19,98
Beni Zmenzer	267	12238	21,82
Total Daïra	**1048**	**49264**	**21,27**
Beni Yenni	208	5760	36,11
Iboudraren	98	5420	18,08
Yatafen	87	4032	21,58
Total Daïra	**393**	**15212**	**25,83**
Boghni	883	31388	28,13
Assi Youcef	374	14878	25,14
Bounouh	232	9770	23,75
Mechtras	258	13041	19,78
Total Daïra	**1747**	**69077**	**25,29**
Bouzguene	513	24408	21,02
Beni Zeki	98	3395	28,87
Illoula Oumalou	195	13004	15,00
Idjeur	135	10342	13,05
Total Daïra	**941**	**51149**	**18,40**
Draa Ben khedda	869	32013	27,15
Sidi Namane	146	10924	13,37
Tadmait	395	23113	17,09
Tirmitine	194	19256	10,07
Total Daïra	**1604**	**85306**	**18,80**
Draa El Mizan	762	39120	19,48
Ain El Zaouia	286	17424	16,41
Frikat	134	12817	10,45
Ait Yahia Moussa	163	20549	7,93
Total Daïra	**1345**	**89910**	**14,96**
L N Irathen	674	29494	22,85

Ait Agouacha	125	4375	28,57
Irdjen	279	13202	21,13
Total Daïra	**1078**	**47071**	**22,90**
Iferhounen	342	12510	27,34
Illilten	169	9179	18,41
Imsouhel	142	6591	21,54
Total Daïra	**653**	**28280**	**23,09**
Maatkas	409	32314	12,66
Souk El Tenine	298	14807	20,13
Total Daira	**707**	**47121**	**15,00**
Makouda	312	23575	13,23
Boudjima	152	15691	9,69
Total Daïra	**464**	**39266**	**11,82**
Mekla	634	24334	26,05
Ait khellili	185	11674	15,85
Souamaa	223	9994	22,31
Total Daïra	**1042**	**46002**	**22,65**
Ouacifs	136	10354	13,14
Ait Boumahdi	86	6137	14,01
Ait Touddert	92	8555	10,75
Total Daïra	**314**	**25046**	**12,54**
Ouadhias	364	15834	22,99
Ait Bouaddou	134	14551	9,21
Tizi N'tlata	148	15541	9,52
A Gueghrane	118	9731	12,13
Total Daïra	**764**	**55657**	**13,73**
Ouaguenoun	378	17810	21,22
Ait Aissa Mimoun	304	20471	14,85
Timizart	281	29228	9,61
Total Daïra	**963**	**67509**	**14,26**
Tigzirt	446	12299	36,26
Iflissen	325	14368	22,62
Mizrana	196	9507	20,62
Total Daïra	**967**	**36174**	**26,73**
Tizi Ghenif	429	29763	14,41
M'kera	148	17761	8,33
Total Daïra	**577**	**47524**	**12,14**
Tizi Rached	687	17230	39,87
Ait Oumalou	226	8825	25,61
Total Daïra	**913**	**26055**	**35,04**
Tizi Ouzou	5120	139171	36,79
Total Daïra	**5120**	**139171**	**36,79**
Total des totaux	**24 754**	**1 139 595**	**21,72**

الملحق رقم (11): ترتيب الولايات حسب عدد المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة
و توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في ولاية تيزي وزو حسب قطاع النشاط

La population de PME du pays est inégalement répartie. Quatre wilayas (sur les 48) concentrent plus de 26% des PME implantés dans le pays au 30/06/13.

N°	Wilaya	2011	2012	1er semestre 2013
1	Alger	45 636	48 419	**50 887**
2	**Tizi-Ouzou**	**23 109**	**24 754**	**26 267**
3	Oran	18 370	19 692	20 759
4	Bejaia	17 962	19 374	20 684

Pour notre wilaya, la répartition par secteur d'activité est comme suit :

Secteur	Privé	Public
I- Agriculture et pêche		
Agriculture et pêche	757	0
ST1	**757**	**0**
2-Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés		
Eau et énergie	0	0
Hydrocarbures	0	0
Service et travaux pétroliers	0	0
Mines et carrières	24	0
ST2	**24**	**0**
3- Bâtiment et travaux publics		
Bâtiment et travaux publics	6050	0
ST3	**6050**	**0**
4- Industrie Manufacturières		
ISMME	421	4
Matériaux de construction	663	5
Chimie et plastique	118	2
Agroalimentaire	2971	4
Industrie du textile	233	5
Industrie du cuir	12	0
Industrie du bois et de papier	693	1
Industrie diverse	777	0
ST4	**5888**	**21**
5- Services		
Transport et communication	1957	1
Commerce	6233	5
Hôtellerie et restauration	1559	0
Services fournis aux entreprises	1232	0
Services fournis aux ménages	2034	1
Établissements financiers	23	0
Affaires immobilières	387	0
Services fournis aux collectivités	94	1
ST5	**13519**	**8**
Total	**26238**	**29**

الملحق رقم:(12): توزيع المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول لسنة 2014:

Secteur	Nbre1er s 2014	Public
I-Agriculture et pêche		
Agriculture et pêche	768	0
ST1	**768**	**0**
2-Hydrocarbures,Energie, Mines et services liès		
Eau et énergie	0	0
Hydrocarbures	0	0
Service et travaux pétroliers	0	0
Mines et carrières	24	0
ST2	**24**	**0**
3- Bâtiment et travaux publics		
Bâtiment et travaux publics	6872	0
ST3	**6872**	**0**
4- Industrie Manufacturières		
ISMME	517	4
Matériaux de construction	708	5
Chimie et plastique	135	2
Agroalimentaire	3015	4
Industrie du textile	265	5
Industrie du cuir	12	0
Industrie du bois et de papier	749	1
Industrie diverse	789	0
ST4	**6190**	**21**
5- Services		
Transport et communication	2153	1
Commerce	6811	5
Hôtellerie et restauration	1704	0
Services fournis aux entreprises	1418	0
Services fournis aux ménages	2192	1
Établissements financiers	23	0
Affaires immobilières	389	0
Services fournis aux collectivités	96	1
ST5	**14786**	**8**
Total	**28640**	**29**

الفهرس